

بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني
في نظام المعلومات المحاسبي

Building The Integral Model of Internal Electronic Auditing Requirements in Accounting Information System

إعداد

عبد الله محمد الزعبي

مشرف مشارك

د. رفعت الشناق

إشراف

د. محمد مجيد سليم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في
المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

تشرين أول 2011

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها:-

بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات

المحاسبي

**Building The Integral Model of Internal Electronic Auditing
Requirements in Accounting Information System**

وأجيزت بتاريخ 2011.10.25

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....	الأستاذ الدكتور يسري أمين رئيساً
.....	الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور عضواً/خارجياً
.....	الدكتور هيثم العبادي عضواً
.....	الدكتور محمد مجيد سليم مشرفاً
.....	الدكتور رفعت الشناق مشرفاً/مشاركاً

ب

التفويض

أنا عبدالله محمد الزعبي

أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو

المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم:- عبدالله محمد عوض الزعبي



التوقيع:-

التاريخ:- 2011.10.25

شكر وتقدير

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أحسبه لوجهه الكريم.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور الفاضل محمد مجيد سليم الذي أشرف على هذا العمل، ولم يبخل بجهده أو نصيحه، وكان مثلاً للعالم المتواضع. وأشكر الدكتور رفعت الشناق الذي شارك بالإشراف والنصح لي بما لديه من علم، وأشكر الأستاذ الدكتور محمد أبو صالح الذي أبدى لي الكثير من النصح حول المعالجة الإحصائية، والذي لم يغلق بابه في وجهي عندما كنت أحتاجه. كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور أكرم مشايخي الذي أثناني بنصائحه الغزيرة والقيمة، كما أنني لا أنسى الأستاذ الدكتور بشير البنا الذي كان لي مثلاً للأب طيلة مرحلة التحضير للحصول على درجة الدكتوراه.

وأشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور يسري أمين، والأستاذ الدكتور عبدالناصر نور، والدكتور هيثم العبادي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، ولايفوتني أن أشكر الأخ والزميل العزيز أنور الطيطي الذي ساعدني في التحليل الإحصائي للبيانات. وأتقدم بالشكر الجزيل من المدققة الأنسة حنان ابوسليم التي كانت مثلاً للإنسانية، والوفاء وصاحبة الهمة العالية، وبما قدمته لي من استشارات في مجال التدقيق، وصاحبة الفضل في كثير من الإحسان التي لايسعني ذكرها في هذا المقام. كما أشكر زملاء المبرمجين الأفاضل الذين بذلوا ما بوسعهم في أعمال البرمجة من أجل تطبيق نموذج الدراسة وجعله مادة ملموسة على أرض الواقع، وهم السيد رجاء الضميري، والأنسة رماح العموري، والسيد معتصم المصري.

الإهداء

إلى من أحمل إسمك بكل فخر أباي
إلى القلب الحاني إلى ينبوع الصبر والتفاؤل أمي
إلى من آثرني على نفسيه أخي مصطفى
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني إخواني وأخواتي
إلى الروح التي سكنت روحي زوجتي
إلى من جمع من النجوم أفكاراً وطرز من الغيوم طريقاً الشيخ رياض
إلى منارات العلم وينايع العطاء أساتذتي
إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم زملائي
إلى من أعتز بنسبي إليهم أمتي الإسلامية
إلى كل من أحبهم ويحبونني

أهدي بحثي

فهرس المحتويات

د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ي.....	قائمة الأشكال
ل.....	قائمة الجداول
س.....	قائمة الملاحق
ع.....	الملخص
ص.....	الملخص باللغة الانجليزية
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2.....	1-1 المقدمة
3.....	1-2 مشكلة الدراسة
4.....	1-3 عناصر مشكلة الدراسة
4.....	1-4 فرضيات الدراسة
4.....	1-5 أهمية الدراسة
5.....	1-6 أهداف الدراسة
5.....	1-7 التعريفات الإجرائية
8.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة
10.....	2-1 الدراسات باللغة العربية
16.....	2-3 تعريف نظام الرقابة الداخلية
17.....	2-4 العناصر الأساسية للرقابة الداخلية Components Internal Control
21.....	2-5 أهداف الرقابة الداخلية Objectives of Internal Control
26.....	2-7 اعتماد الإدارة والمدقق الخارجي على الرقابة الداخلية
28.....	2-8 طرق اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي
29.....	2-9 مراحل تطور التدقيق الداخلي (القباني 2006، ص:24-26)
32.....	2-10 أهداف التدقيق الداخلي
33.....	2-11 أهمية التدقيق الداخلي
34.....	2-12 نطاق مسؤوليات التدقيق الداخلي

- 13-2 وثائق التدقيق الداخلي.....34
- 14-2 لجان التدقيق.....35
- 15-2 تعريف لجان التدقيق.....35
- 16-2 استقلالية لجنة التدقيق.....36
- 17-2 مهام لجان التدقيق.....36
- 18-2 ضمان الجودة وتحسين البرامج.....37
- 19-2 رأي التدقيق الداخلي.....39
- 20-2 واقع التدقيق الداخلي في الأردن.....39
- 21-2 نظام المعلومات.....39
- 22-2 عناصر نظام المعلومات Component of Information System.....40
- 23-2 جودة نظام المعلومات.....41
- 24-2 نظام المعلومات المحاسبي Accounting Information System.....42
- 25-2 العناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي.....43
- 26-2 معالجة العمليات في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.....45
- 27-2 مميزات استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي.....47
- 28-2 أهمية نظام المعلومات المحاسبي.....47
- 31-2 معالجة البيانات إلكترونياً.....52
- 32-2 تاريخ تدقيق تكنولوجيا المعلومات.....53
- 33-2 تدقيق نظام المعلومات المحاسبي.....54
- 34-2 التدقيق الإلكتروني.....55
- 35-2 مشاكل الاعتماد على بيئة تكنولوجيا المعلومات في معالجة البيانات.....56
- 37-2 النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي.....69
- 38-2 علاقة أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية في النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في النظام المحاسبي.....75
- 39-2 كيف يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني إجراءات المحاسبة لإيصال المعلومات الى المستخدمين الداخليين والخارجيين؟.....76
- 40-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....78

86.....	الفصل الثالث الطريقة والاجراءات
87.....	3-1 طبيعة الدراسة
87.....	3-2 مجتمع الدراسة وعينتها
90.....	3-3 وحدة المعاينة والتحليل
90.....	3-4 مصادر جمع البيانات والمعلومات وأدواتها
92.....	3-5 صدق أداة القياس وثباتها
93.....	3-6 محتوى الدراسة
94.....	3-7 إجراءات الدراسة
96.....	3-8 محددات الدراسة
96.....	3-9 الأساليب الإحصائية
98.....	الفصل الرابع نتائج الدراسة
99.....	4-1 نتائج الإستبانة
99.....	4-1-1 الجزء الأول:- نتائج خصائص عينة الدراسة
103.....	4-1-2 الجزء الثاني:- النتائج الخاصة بأنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات
155.....	4-2 نتائج المقابلات الشخصية
160.....	4-2-3 الجزء الثالث:- المرحلة الفنية (التدقيق الفني)
164.....	4-2-5 الجزء الخامس:- إمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي
166.....	4-3 اختبار الفرضيات
166.....	4-3-1 الفرضية الأولى (H0)
167.....	4-3-2 الفرضية الثانية (H0)
167.....	4-3-3 الفرضية الثالثة (H0)
168.....	4-3-4 الفرضية الرابعة (H0)
169.....	4-3-5 الفرضية الخامسة (H0)
170.....	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
171.....	5-1 النتائج الخاصة بعينة الدراسة
172.....	5-2 النتائج الخاصة بأنظمة التدقيق الداخلية الحالية المطبقة في المستشفيات في الأردن
176.....	5-3 النتائج الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي

179.....	5-4 النتائج الخاصة بالفروق في المجالات التي تعزى إلى خصائص العينة
180.....	5-5 النتائج الخاصة باختبار الفرضيات ونموذج الدراسة
189.....	5-6 النتائج المتعلقة بنموذج الدراسة من حيث تحقيق أهداف التدقيق المالي
190.....	5-7 النتائج المتعلقة بإمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي
191.....	5-8 التوصيات
211.....	المراجع باللغة العربية والأجنبية

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1.	عناصر وأهداف الرقابة الداخلية	28
2.	الرقابة الداخلية على التقارير المالية	29
3.	نظام المعلومات المحاسبي	56
4.	التدقيق المستندي	94
5.	التدقيق الحسabi "الحساب"	95
6.	التدقيق الحسabi "الترصيد"	96
7.	التدقيق الفني	97
8.	تحقيق متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني للإجراءات المحاسبية	101
9.	متطلبات التدقيق الداخلي	103
10.	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني	104
11.	شاشة تعديل صفة التعيين	220
12.	شاشة تعديل صفة التعيين قبل التحويل "مياومة"	221
13.	شاشة تعديل صفة التعيين بعد التحويل "من مياومة الى عقد"	221
14.	شاشة التدقيق المستندي قبل التدقيق	222
15.	شاشة التدقيق المستندي بعد التدقيق	223
16.	شاشة عدم تكرار الحركة "حركة غير مرحلة"	224
17.	شاشة حركات غير مدققة	224
18.	شاشة بند لايحتاج تدقيق	225
19.	شاشة احتساب الراتب	225
20.	شاشة القيم المحتسبة لراتب الموظف قبل التدقيق	226
21.	شاشة القيم المحتسبة لراتب الموظف بعد التدقيق	227

228	شاشة إكتشاف خطأ بند إضافي	.22
الصفحة	المحتوى	الرقم
228	شاشة إكتشاف خطأ اختلاف القيم لنفس البند	.23
229	شاشة تفعيل بند صرف الراتب	.24
230	شاشة بند صرف الراتب غير فعال	.25
230	شاشة بند لا يحتاج الى تدقيق	.26
231	شاشة يوجد حركات غير مدققة	.27
231	شاشة صافي الراتب غير متطابق	.28
232	شاشة إنشاء القيد في نظام التدقيق الداخلي	.29
232	شاشة مقارنة قيدي النظام المحاسبي ونظام التدقيق قبل التدقيق -مطابق-	.30
233	شاشة مقارنة قيدي النظام المحاسبي ونظام التدقيق بعد التدقيق -مطابق-	.31
234	تقرير أرصدة ميزان المراجعة للنظام المحاسبي والتدقيق مع فروقاتها - مطابق -	.32
235	شاشة مقارنة قيدي النظام المحاسبي ونظام التدقيق قبل التدقيق -غيرمطابق-	.33
235	تقرير أرصدة ميزان المراجعة للنظام المحاسبي والتدقيق مع فروقاتها - غير مطابق -	.34
236	تقرير الموظفين الذين لم تدقق رواتبهم	.35
237	شاشة وجود إختلاف بين قيد النظام المحاسبي وقيد نظام التدقيق	.36

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1.	أهداف التدقيق المالي وعلاقتها بالنموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني.	98
2.	الإتفاق والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	105
3.	عينة الدراسة	112
4.	المستشفيات التابعة لوزارة الصحة	113
5.	خصائص عينة الدراسة حسب تصنيف المستشفى	126
6.	خصائص عينة الدراسة حسب نظام التدقيق المستخدم	127
7.	خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للمدقق	127
8.	خصائص عينة الدراسة حسب تخصص المدقق	128
9.	خصائص عينة الدراسة حسب الجامعة التي تخرج منها المدقق	129
10.	خصائص عينة الدراسة من حيث المشاركة في البرامج التدريبية والمهنية والأكاديمية	129
11.	خصائص عينة الدراسة حسب إسم البرنامج التدريبي أو المهني أو الأكاديمي الذي شارك به المدقق	130
12.	خصائص عينة الدراسة حسب مدة البرنامج التدريبي أو المهني أو الأكاديمي الذي شارك به المدقق	131
13.	نتائج الإحصاء الوصفي للتكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني	132
14.	قياس درجة التأكد في الإستبانة	133
15.	نتائج الإحصاء الوصفي للوقت في نظام التدقيق الحالي	135
16.	نتائج الإحصاء الوصفي للجهد في نظام التدقيق الحالي	137

138	نتائج الإحصاء الوصفي لجودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي	.17
143	نتائج الإحصاء الوصفي لتكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي	.18
الرقم	المحتوى	الصفحة
145	نتائج الإحصاء الوصفي لتوفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	.19
146	نتائج الإحصاء الوصفي لتوفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	.20
148	نتائج الإحصاء الوصفي لجودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	.21
152	نتائج الإحصاء الوصفي لحل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	.22
155	نتائج الإحصاء الوصفي حسب تصنيف المستشفى	.23
156	الفروق بين المستشفيات الحكومية والخاصة في المجالات المختلفة	.24
158	نتائج الإحصاء الوصفي حسب نظام التدقيق المستخدم	.25
159	الفروق بين المدققين حسب المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير) في المجالات المختلفة	.26
160	الفروق بين المدققين حسب المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير) في المجالات المختلفة	.27
162	نتائج الإحصاء الوصفي حسب التخصص	.28
163	الفروق بين تخصصات المدققين في المجالات المختلفة	.29
165	الفروق بين المدققين حسب تصنيف الجامعات (حكومية، خاصة، خارج الأردن) في المجالات المختلفة	.30
166	نتائج الإحصاء الوصفي حسب مشاركة المدققين بالدورات	.31

167	الفروق بين المدققين من حيث المشاركة أو عدم المشاركة بالدورات في المجالات المختلفة	.32
168	الفروق بين المدققين حسب إسم الدورة (تدقيق، نظم معلومات محاسبية، حاسوب، أخرى) في المجالات المختلفة	.33
169	الفروق بين المدققين حسب مدة الدورة (أقل من شهر، من 2-4 شهور، من 5 فأكثر) في المجالات المختلفة	.34
184	نتيجة إختبار الفرضية الأولى	.35
185	نتيجة إختبار الفرضية الثانية	.36
الرقم	المحتوى	الصفحة
186	نتيجة إختبار الفرضية الثالثة	.37
187	نتيجة إختبار الفرضية الرابعة	.38
188	نتيجة إختبار الفرضية الخامسة	.39

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى
.1	الإستبانة
.2	المقابلة الشخصية
.3	أسماء الأساتذة المحكمين للإستبانة
.4	التحليل الإحصائي

بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

إعداد

عبد الله محمد الزعبي

مشرف مشارك

إشراف

د. رفعت الشناق

د. محمد مجيد سليم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى المساهمة في حل مشاكل تدقيق الحسابات، والتكامل مع النظام المحاسبي، وتوفير الوقت والجهد في عملية التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم إعداد أدوات لجمع البيانات متمثلة في الاستبانة، والمقابلة الشخصية، وكذلك ملاحظات الباحث الميدانية التي كانت تدون خلال المقابلة الشخصية، ولإختبار صدق الاستبانة تم تحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة في جامعة عمان العربية، وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة العلوم التطبيقية، أما فيما يتعلق بثباتها فقد تم إختبارها بإستخدام مقياس كرونباخ الفا (Cronbachs Alpha) التي أظهرت بأن درجة الثبات للأداة هو 90.4%، ثم تم توزيع الاستبيانات وإجراء المقابلات على مرحلتين مع مدققي الرواتب في المستشفيات المختارة بشكل عشوائي لتشكيل عينة الدراسة متمثلة بـ (20) مستشفى من القطاعين العام والخاص، فالمرحلة الأولى كانت خاصة بأنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات، أما المرحلة الثانية خاصة بالنموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي.

وقد خلصت الدراسة إلى:-

1. بيان المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي وهي:-

- المتطلب الأول:- التدقيق المستندي

- المتطلب الثاني:- التدقيق الحسائي

يقسم التدقيق الحسائي إلى مرحلتين وهما:-

- أ. المرحلة الأولى من التدقيق الحسائي " الحساب " - ما بعد التدقيق المستندي -
- ب. المرحلة الثانية من التدقيق الحسائي " التزويد " - ما بعد التدقيق الفني -

- المتطلب الثالث:- التدقيق الفني

- المتطلب الرابع:- المقارنة

2. إن أنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات في الأردن:-

أ. لا يوجد تكامل (لا ترتبط) بينها وبين الأنظمة المحاسبية الالكترونية.

ب. تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لتدقيق المعاملات المالية.

ت. ضعف هذه الأنظمة في توفير مخرجات من النظام المحاسبي ذات جودة عالية.

3. تحقيق أهداف الدراسة وذلك من خلال بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظم

المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الإسهام في حل مشاكل تدقيق الحسابات، والتكامل مع النظام المحاسبي،

وتوفير الوقت والجهد في عملية التدقيق الداخلي، وضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي.

وأوصت الدراسة :-

1. تطوير الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي بالتكنولوجيا لما لها من أثر في توفير معلومات دقيقة

و ذات جودة عالية، وتخفيف العبء عن المدققين بتوفير الوقت والجهد، وتوفير سلسلة

إجراءات منطقية ومتتابعة، وتوفير أساليب رقابية فعالة على العمليات المالية.

2. لا بد أن يحتوي أي نظام تدقيق داخلي على عدة مراحل تتمثل:-

1. مرحلة التدقيق المستندي (المتطلب الأول).

2. مرحلة التدقيق الحسائي (المتطلب الثاني).

3. مرحلة التدقيق الفني (المتطلب الثالث).

4. مرحلة المقارنة (المتطلب الرابع).

3. فتح أقسام تدقيق داخلي في المستشفيات التي لا يوجد بها أقسام تدقيق داخلي، وفصل المدقق

عن معد الرواتب تحقيقاً لفصل المهام.

Building The Integral Model of Internal Electronic Auditing Requirements in Accounting Information System

Prepared by:

Abdullah Mohammad Al-Zoubi

Supervisor:

Dr. Mohammad Majeed Saleem

Co-Supervisor

Dr. Rifat O. Al-Shannak

Abstract

This study aims to build Integral Model of Internal Electronic Auditing Requirements in Accounting Information System that contributes in solving auditing problem, integration with Accounting System, and saving time and effort in internal auditing process; in addition to ensuring the quality of accounting system outcomes.

To achieve the aims of the study, tools to gather data were prepared including a questionnaire, interview and researcher's field remarks that have been recorded during the interview; and to test the questionnaire validity it has been arbitrated by a group of professors in Amman Arab University, Al-Balqa' Applied University and Applied Sciences University, whereas concerning with its reliability, it has been tested with Cornbach's Alpha that shows a reliability level of the tool 90.4%; then questionnaires were distributed and interviews were carried out on two stages with salaries auditors of selected randomly hospitals to form study sample representing in (20) hospitals of public and private sectors.

So the first stage was related to internal auditing systems currently applied in hospitals, whereas the second stage was related to integral model of internal auditing requirements in Accounting Information System.

The study concluded the following:

1. Demonstrating Main Requirements of Internal Auditing in Accounting Information Systems:
 - **First Requirement: Documentary Auditing**
 - **Second Requirement: Calculating Auditing**Accounting Auditing divided into two stages:
 - A. The first Stage of Calculating Auditing “Calculation”**
Post–Documentary Auditing
 - B. The second Stage of Calculating Auditing**
“Balancing” Post–Technical Auditing (Post–Entry)
 - **Third Requirement: Technical Auditing (Entry)**
 - **Fourth Requirement: Comparison**
2. Internal Auditing Systems currently applied in Jordanian Hospitals:
 - A. There is no integration between them and Electronic Accounting Systems.
 - B. It needs much time and effort to audit financial Transactions.
 - C. Weakness of these systems in saving outcomes from highly quality–accounting system.
3. Achieving study purposes by building Integral Model of Internal Auditing Requirements in Accounting Information Systems that lead to solve Calculating

Auditing problems, and integration with accounting system, and saving time and effort in internal auditing process, and ensuring quality of accounting system outcomes.

The study recommends:

1. Enriching currently systems of internal auditing with technology for its effect in saving accurate highly-quality data, reducing auditors' burden by saving time and effort, saving series of reasonable and sequent procedures, and saving effective control methods on financial processes.
2. Definitely, any internal system should be contained on several stages:
 - A. Documentary Auditing Stage (First Requirement)
 - B. Calculating Auditing Stage (Second Requirement)
 - C. Technical Auditing Stage (Third Requirement)
 - D. Comparison Stage (Fourth Requirement)
3. Opening Internal Auditing Departments in hospitals that haven't got Internal Auditing Departments, and separating auditor from salaries preparers to get tasks separation.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة ..

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 عناصر الدراسة .

1-4 فرضيات الدراسة .

1-5 أهمية الدراسة

1-6 أهداف الدراسة

1-7 التعريفات الإجرائية

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

إن الثورة التكنولوجية التي ظهرت في هذا العصر، جعلت الحاجة ماسة لتغيير نظام العمل حتى يواكب هذا التطور التكنولوجي في شتى العلوم، فأصبح النظام المحاسبي يعمل بطريقة الكترونية من خلال نظام يهدف إلى تسهيل العمل والإنجاز بشكل أسرع، وإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية مفيدة للمستخدم الداخلي والخارجي لإتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية، أو أية قرارات أخرى يستفيد منها مستخدمو هذه المعلومات، لكن هذا التطور لم يكن تطوراً متوازناً فتم تطوير النظام المحاسبي دون نظام التدقيق الداخلي، حيث يدرجان (النظامين المحاسبي والتدقيق) تحت نظام واحد ألا وهو نظام الرقابة الداخلية، الذي يعتبر الركن الأساسي في هيكل المنشأة من أجل المحافظة على أصولها وضبط جميع العمليات والإجراءات الداخلية سواءً أكانت إدارية أم مالية.

إن النظام المحاسبي يسجل ويصنف العمليات المالية، أما نظام التدقيق الداخلي فيتأكد من سلامة مدخلات البيانات المالية وصحة معالجتها حسابياً وفنياً الأمر الذي سينعكس على صدق القوائم المالية التي تعبر عن قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها، وأيضاً تعتبر الحصيلة النهائية لأعمال المنشأة، رغم هذه الأهمية لنظام التدقيق الداخلي، إلا إنه لم يعط الأهمية في التطوير كما أعطى للنظام المحاسبي، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم اكتشاف الأخطاء التي قد تحدث مثل (أخطاء الإدخال ومعالجة البيانات المالية) وسيزيد العبء على المدقق الداخلي للقيام بعملية التدقيق بسبب كثرة العمليات المالية المنتجة من النظام المحاسبي والمطلوب تدقيقها. ليس هذا فحسب بل إن عدم وضوح المتطلبات الأساسية لعملية التدقيق الداخلي الإلكتروني في ظل نظام المعلومات المحاسبي في الواقع العملي زاد الأمر سوءاً في اكتشاف الأخطاء المحاسبية.

لذا جاءت هذه الدراسة للإسهام في حل مشكلة التدقيق الداخلي، وإيضاح المتطلبات الأساسية له في نظام المعلومات المحاسبي، من أجل اكتشاف الأخطاء المحاسبية وتطوير التدقيق الداخلي بالتكنولوجيا مع الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، من خلال بناء نموذج متكامل يشتمل على المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي الإلكتروني المتمثلة في أربعة متطلبات رئيسة هي "التدقيق المستندي، التدقيق الفني، التدقيق الحسبي"

التي بدورها ستؤدي الى إكتشاف الأخطاء المحاسبية وتوفير الوقت، توفير الجهد، وضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي. ولاننسى المتطلب الرابع الذي يقود الى التكامل بين النظام المحاسبي ونظام التدقيق الداخلي وهو "المقارنة بين نتائج النظامين في المرحلة الثانية والثالثة من مراحل التدقيق الداخلي المتمثلة في المتطلبين الثاني والثالث المذكورين سابقاً".

وقد تم إعداد هذه الدراسة على المستشفيات الأردنية العامة والخاصة وذلك لأهميتها في السياحة العلاجية التي أصبحت تعتبر رافداً هاماً للاقتصاد الوطني، حيث تقدر عوائد الاستثمار من هذا القطاع بحوالي ربع الإيرادات السياحية لعام 2006. (الاستراتيجية الصحية الوطنية، 2008-2012).

1-2 مشكلة الدراسة

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات على الأنظمة المحاسبية الى التوافق مع زيادة حجم العمليات المالية لدى المنشآت، فأصبحت هذه العمليات تنجز بشكل أسرع، ولكن لم تعط أنظمة التدقيق نفس الإهتمام حيث ازداد العبء على مدقق الحسابات الذي يواجه عدداً كبيراً من العمليات التي تكون بحاجة الى تدقيق وهو يزال يعتمد الطريقة اليدوية، مما أدى الى عدم مقدرته على مجارات هذا التطور، وأصبح من الصعب على مدقق الحسابات إكتشاف الأخطاء الناتجة عن إدخال البيانات أو معالجتها. ومن ناحية أخرى فقد نلاحظ من خلال الواقع العملي بأن هناك عدم وضوح لمتطلبات التدقيق الداخلي، مما انعكس سلباً على بيئة العمل بعدم وجود نظام تدقيق متكامل، مما زاد الأمر تعقيداً في إكتشاف الأخطاء، وهنا أصبحت الحاجة ماسة إلى إيضاح المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي (تدقيق مستندي، فني، حسابي، مقارنة نتائج النظام المحاسبي ونظام التدقيق الداخلي) لبناء نموذج للتدقيق في نظام المعلومات المحاسبي يكون قادراً على إكتشاف الأخطاء المحاسبية، وإثراء التدقيق الداخلي بالتطور التكنولوجي لتخفيف العبء على المدقق الداخلي، وتوفير الوقت والجهد وضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي. وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو "بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي".

1-3 عناصر مشكلة الدراسة

هل يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

العناصر التالية :-

1. حل مشاكل تدقيق الحسابات؟
2. التكامل مع النظام المحاسبي؟
3. توفير الوقت في عملية التدقيق الداخلي؟
4. توفير الجهد في عملية التدقيق الداخلي؟
5. ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي؟

1-4 فرضيات الدراسة

1. لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى حل مشاكل تدقيق الحسابات.
2. لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى التكامل مع النظام المحاسبي.
3. لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الوقت في عملية التدقيق الداخلي.
4. لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الجهد في عملية التدقيق الداخلي.
5. لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي.

1-5 أهمية الدراسة

لم تعد هناك من مؤسسة أو شركة تستغني عن النظام المحاسبي الإلكتروني، وذلك لضخامة البيانات وتعدد العمليات المحاسبية وكبر مبالغها، لذا انصب استخدام تكنولوجيا المعلومات على هذا الجانب، لذلك كان لا بد من توظيف هذه التكنولوجيا ليس على المحاسبة من أجل الوصول إلى بيانات دقيقة وحماية الأصول فقط،

بل على التدقيق أيضاً لتتم الرقابة على التطبيقات المحاسبية بما يتناسب مع تكنولوجيا المعلومات، حيث سيتم في هذه الدراسة بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي، يظهر فيه المتطلبات الأساسية لهذا النموذج، وكيفية توظيفها في نموذج متكامل يعمل بطريقة الكترونية، لأهمية التدقيق الداخلي في تزويد أفضل تأكيد عن صحة وسلامة البيانات المدخلة، وصدق المعلومات في التقارير المالية، وقوة الرقابة المالية وتجنب زيادة مراجعة الرقابة الداخلية بواسطة المدققين الخارجيين (Vergers,2005)، فمن هنا جاءت أهمية الدراسة لاستخدام التكنولوجيا ومواكبتها والإفادة من التجارب العالمية فيها بما يفيد واقعنا العملي لضبط عملية التدقيق الداخلي من خلال المتطلبات الأساسية، ليصبح هذا النموذج للتدقيق الداخلي بمثابة معيار يقنن به.

1-6 أهداف الدراسة

بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي الى:-

1. حل مشاكل تدقيق الحسابات.
2. التكامل مع النظام المحاسبي.
3. توفير الوقت في عملية التدقيق الداخلي.
4. توفير الجهد في عملية التدقيق الداخلي.
5. ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي.

1-7 التعريفات الإجرائية

المستند الإلكتروني:- هو النسخة الرقمية (المستخدمة على الجهاز) المطابقة بالمضمون للمستند الأصلي الورقي.

هذا المستند يعتبر أساس العملية المالية سواءً أكانت للمحاسب أم للمدقق الداخلي فسيتم استحداث مستند إلكتروني في النظام المحاسبي الإلكتروني ليقوم المحاسب بإدخال البيانات الخاصة بالمستند الورقي إلى هذا المستند، ثم بعد ذلك يأتي عمل المدقق بالاستعلام عن المستند الإلكتروني باستخدام رقم الموظف ليتأكد من أن المحاسب قام بإدخال البيانات بشكل صحيح.

1. متطلبات التدقيق الداخلي

أ. التدقيق المستندي:- هو المرحلة الأولى من عملية التدقيق الداخلي وتعتبر

أساس العملية المالية حيث يتم فيه التأكد بأن جميع البيانات تم إدخالها الى النظام المحاسبي بالشكل الصحيح دون أخطاء.

ب. التدقيق الحسائي:- هو المرحلة الثانية من عملية التدقيق الداخلي حيث يتم

فيه التأكد بأن جميع القيم تم حسابها بالشكل الصحيح بالإعتماد على البيانات المدخلة في المرحلة الأولى، وأيضا إن القيم المالية قد تم ترصيداها في ميزان المراجعة بالشكل الصحيح بعد مرحلة التدقيق الفني.

ت. التدقيق الفني :- هو المرحلة الثالثة من عملية التدقيق الداخلي حيث

يتم فيه توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة بالاعتماد على القيم المحتسبة في المرحلة الثانية.

ث. المقارنة:- توفر امكانية مقارنة بيانات المستند الورقي مع المستند

الإلكتروني في مرحلة التدقيق المستندي، ومقارنة نتائج النظامين في مرحلة التدقيق الحسائي بجزئيه الأول والثاني، ومقارنة القيد المحاسبي في التدقيق الفني.

2. التدقيق الداخلي - عرف من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنه:

"نشاط مستقل، يضمن الموضوعية، واستشاري للتصاميم بحيث يهدف إلى إضافة قيمة، وتحسين عمليات المنظمة، ويساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال نهج منظم، وهو وسيلة منضبطة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على العمليات". (Pickett, 2005, p109).

يعتبر التدقيق الداخلي أساس الدراسة حيث ستقوم الدراسة ببناء نموذج متكامل

لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي ليكون أكثر فاعلية من النظام

اليدوي في الرقابة والسيطرة على العمليات المالية للحصول على معلومات ذات جودة عالية

وزيادة الثقة في القوائم المالية.

3. التدقيق الإلكتروني:- هو عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق (السعدي، 2010).
4. التدقيق الداخلي الإلكتروني:- عمليات جمع وتقييم الأدلة لنظام معلومات المنظمة والممارسات والعمليات. حيث يتم تقييم الأدلة لتأكيد فيما إذا كان نظام المعلومات الخاص بالمنظمة يحافظ على الأصول ويؤكد سلامة البيانات باستخدام البنية التحتية الإلكترونية (Internal Audit, 2009).
- بيان المتطلبات الأساسية لنظام التدقيق الداخلي من وجهة نظر محاسبية لبناء نظام يعتمد على البنية التحتية الإلكترونية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على العمليات (إدخالها ومعالجتها والتقرير) وهذا بدوره يوفر أدلة بأن النظام يحافظ على الأصول ويؤكد سلامة البيانات، حيث تترك العمليات البرمجية لأصحاب الاختصاص في هذا المجال.
5. الوقت :- هو الفترة الزمنية التي يستغرقها المدقق في تدقيق العمليات المالية.
6. الجهد :- وهي القدرات العقلية، الجسدية والنفسية التي يبذلها المدقق في تدقيق العمليات المالية.
7. جودة مخرجات النظام المحاسبي :- وهي تمثل دقة المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي مع سهولة الوصول إليها باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي وفي الوقت المحدد.
8. مشاكل تدقيق الحسابات :- وهي عدم وضوح المتطلبات الأساسية لعملية التدقيق الداخلي في أنظمة التدقيق المستخدمة، وعدم إثراء التدقيق الداخلي بالتطور التكنولوجي الحالي مما يشكل كثرة العمليات المالية المنتجة من الانظمة المحاسبية الإلكترونية عبئاً على المدقق الذي بدوره سيقبل من مقدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء المحاسبية. سيتم قياس الوقت، الجهد، جودة المخرجات، مشاكل التدقيق الداخلي من خلال عدة أدوات سيتم إستخدامها في الدراسة وهي الاستبانة، المقابلات وملاحظات الباحث حول آلية العمل في البيئة العملية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

- 2-1 الدراسات السابقة باللغة العربية ...
- 2-2 الدراسات السابقة باللغة الانجليزية ..
- 2-3 تعريف نظام الرقابة الداخلية ..
- 2-4 العناصر الأساسية للرقابة الداخلية .
- 2-5 أهداف الرقابة الداخلية
- 2-6 قانون سارابينز أوكسلي 2002 ..
- 2-7 اعتماد الإدارة والمدقق الخارجي على الرقابة الداخلية ...
- 2-8 طرق اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي .
- 2-9 مراحل تطور التدقيق الداخلي ..
- 2-10 أهداف التدقيق الداخلي
- 2-11 أهمية التدقيق الداخلي
- 2-12 نطاق مسؤوليات التدقيق الداخلي
- 2-13 وثائق التدقيق الداخلي
- 2-14 لجان التدقيق
- 2-15 تعريف لجان التدقيق
- 2-16 استقلالية لجنة التدقيق
- 2-17 مهام لجان التدقيق
- 2-18 ضمان الجودة وتحسين البرامج
- 2-19 رأي التدقيق الداخلي
- 2-20 واقع التدقيق الداخلي في الأردن
- 2-21 نظام المعلومات
- 2-22 عناصر نظام المعلومات ..
- 2-23 جودة نظام المعلومات

- 2-24 نظام المعلومات المحاسبي
- 2-25 العناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي
- 2-26 معالجة العمليات في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني
- 2-27 مميزات استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي
- 2-28 أهمية نظام المعلومات المحاسبي . 61
- 2-29 مراحل إدخال تقنية جديدة إلى المنشأة
- 2-30 تصنيف عناصر الرقابة في نظم تشغيل البيانات إلكترونياً ..
- 2-31 معالجة البيانات إلكترونياً
- 2-32 تاريخ تدقيق تكنولوجيا المعلومات
- 2-33 تدقيق نظام المعلومات المحاسبي .
- 2-34 التدقيق الإلكتروني .
- 2-35 مشاكل الاعتماد على بيئة تكنولوجيا المعلومات في معالجة البيانات .
- 2-36 أثر بيئة التشغيل الإلكتروني على معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي
- 2-37 النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي
- 2-38 علاقة أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية في النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في النظام المحاسبي
- 2-39 كيف يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني إجراءات المحاسبة لإيصال المعلومات إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين
- 2-40 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

2-1 الدراسات باللغة العربية

1. دراسة الرشيدى (2009) بعنوان:-

"تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الإلكترونية، دراسة على البنوك التجارية الكويتية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية، والتعرف على خصائص نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية، تكون مجتمع الدراسة من (83) مبحوثاً وذلك لصغر حجم مجتمع الدراسة، وهم المدققون الداخليون في البنوك التجارية الكويتية العاملة في الكويت، حيث خلصت إلى عدم كفاية الإجراءات الرقابية والتشغيلية في البنوك التجارية وعدم وجود فلسفة واضحة للإدارة في نموذجها التشغيلي لتشغيل البيانات الإلكترونية، وإلى وجود مخاطر عدة من خلال التشغيل الإلكتروني للبيانات في البنوك التجارية الكويتية وعلى الإدارة أخذ الاحتياطات الإدارية اللازمة، حيث بين ضرورة تفعيل وكفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية، وموصياً بضرورة التركيز في مجالات نظم الرقابة الداخلية على نظم وكفاءة وفاعلية نظم تشغيل البيانات الإلكترونية على كل من المدخلات (المستندات)، المخرجات (التقرير المالية)، عمليات التشغيل (دروة العمل المستندي).

2. دراسة جابر (2009) بعنوان:-

"أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات" هدفت الدراسة إلى معرفة دور أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإلى التعرف على طبيعة ومكونات مسار التدقيق في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. حيث اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة في جمع البيانات الميدانية حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة بأكمله الذي يتكون من (4) شركات تدقيق حسابات و(13) شركة من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات ذات التصنيف الممتاز،

حيث خلصت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية وبين إدامة مسار التدقيق التي من شأنها الحفاظ على وإدامة عنصر التوثيق المستندي وتتبع وتعقب وتسجيل الأحداث والعمليات المحاسبية، حيث بين ذلك في توصياته بضرورة معرفة مصمم ومحلل النظم بأهمية إدامة مسار التدقيق، وإن ذلك يؤدي إلى توفير كافة متطلبات السيطرة والرقابة.

3. دراسة التل (2007) بعنوان:-

"التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية الحاصلة على شهادة الايزو 9001"

هدفت هذه الدراسة الى محاولة التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001، فقد تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة وهم المدققون الداخليون ومدققو الجودة الداخليون في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية الحاصلة على شهادة الأيزو 9001، خلصت هذه الدراسة الى أن المؤسسات المانحة لشهادة الجودة في تقييمها لأنظمة إدارة الجودة في الشركات التي تسعى للحصول على شهادة الجودة 9001 تعتمد على أعمال التدقيق الداخلي، وأوصى الباحث بتعميق دور التدقيق الداخلي المرتبط بنظام إدارة الجودة ومتطلبات الايزو 9001 من خلال تفعيل التدقيق الداخلي المالي والتشغيلي، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الداعمة للدراسة الحالية وذلك لأن من أهداف الجودة في المستشفيات هو تحسين العمليات جميعها (مالية وإدارية) في المستشفى لتقليل الكلفة والفاقد (كتيب الجودة، 2009، ص 3)، وعليه فإن بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي سيؤدي الى تقليل الكلفة بتقليل الجهد وعدد الأفراد المستخدمين في عملية التدقيق ولاسيما دقة العمليات الحسابية التي ستؤدي في نتائجها الى تحسين الأداء المالي.

4. دراسة القضاة (2006) بعنوان:-

" أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية

وذلك من خلال بيان أثر هذه النظم على فاعلية الرقابة المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي، وكان مجتمع الدراسة متمثلاً في الأفراد العاملين في دائرة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية وتم تحليلها باستخدام (SPSS) وعدد من الاساليب الاحصائية ، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يؤثر على فاعلية الرقابة المحاسبية حيث تعمل على توفير معلومات دقيقة؛ كاملة؛ قابلة للمقارنة؛ إعداد تقارير متابعة دورية وبسرعة عالية عن جميع العمليات والأعمال المصرفية؛ وحماية الأصول. وأوصى الباحث بضرورة تطوير وتحسين النظام المحاسبي المعمول به حالياً في البنوك التجارية الأردنية بحيث يلبي احتياجات كافة الأطراف المعنية بالعملية الرقابية من المعلومات.

5. دراسة العزب (2005) بعنوان:-

"بناء نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة الى تطوير نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، حيث اعتمد نموذج الدراسة على المستوى العام لتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك والمستوى العام لتكنولوجيا المعلومات لدى مكاتب التدقيق ليمثل المستوى العام لتكنولوجيا المعلومات واعتبر المتغير المستقل في الدراسة أما المتغير التابع فهي مراحل عملية التدقيق الخارجي (التخطيط،تقييم أنظمة الرقابة الداخلية،التحقق والحصول على أدلة الاثبات،إتمام عملية التدقيق وإصدار التقرير)، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الإستبانة التي تم توزيعها على (87) مدققاً ممن يعملون في مكاتب وشركات التدقيق المكلفة بمهمة تدقيق البنوك التجارية والاستثمارية الاردنية وتم إجراء التحليل الإحصائي على (83) استبانة ملائمة ومستكملة جميع البيانات، خلصت الدراسة الى وجود أثر لتكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية بشكل طردي وأوصى الباحث في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات بضرورة استمرار المؤسسات والشركات بمحاولة البقاء في هذا المضمار ووضع الخطط والاستراتيجيات للإبقاء على عملية التجديد المستمر عل ضوء مايستجد من تطورات في تكنولوجيا المعلومات حتى تتمكن من المحافظة على وجودها وتضمن لها الاستمرار.

6. دراسة الحسبان (2004) بعنوان:-

"قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة التي بلغت (135) مدققاً داخلياً من مختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية، وخلصت إلى أن هناك شركات مساهمة عامة لا توجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون، وأن هناك تأثيراً لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأن قطاع البنوك أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات دور التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وأوصى الباحث بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإنشاء إدارات خاصة بالتدقيق الداخلي حتى تستطيع مواكبة متطلبات البيئة الجديدة التي تعتمد في نجاحها على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

2-2 الدراسات باللغة الانجليزية

1. دراسة Canada, et al. (2009) بعنوان:-

"The pervasive nature of IT controls"

An examination of material weaknesses in IT controls and audit fees

هدفت هذه الدراسة إلى الربط ما بين نقاط الضعف المهمة في رقابة تكنولوجيا المعلومات وأجور التدقيق، تكونت عينة الدراسة من (131) شركة فيها ضعف برقابة تكنولوجيا المعلومات، فيما قابلتها مجموعة مساوية لها لا توجد فيها نقاط ضعف، فخلصت إلى أن أجور التدقيق بالنسبة للشركات التي توجد فيها نقاط ضعف في تكنولوجيا الرقابة الداخلية تزيد على الشركات التي توجد فيها نقاط ضعف أقل.

2. دراسة Abu-Musa (2008) بعنوان:-

Information technology and its implications for internal auditing

هدفت إلى التحقق تجريبياً من أثر تكنولوجيا المعلومات على أنشطة المدققين الداخليين واختبار ما إذا كان إنجاز تقييم تكنولوجيا المعلومات المنفذة في المنظمات السعودية يختلف حسب هدف التقييم وخصائص المنظمة، تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات الأولية

حيث وزعت 700 استبانة عشوائياً على عينة من المنظمات التي تقع في خمس مدن رئيسة في المملكة العربية السعودية حيث تم جمع 218 استبانة صالحة للاستخدام. وخلصت إلى أن المدققين الداخليين بحاجة إلى تعزيز معرفتهم ومهاراتهم في نظام المعلومات الإلكتروني، وذلك لأغراض التخطيط والتوجيه والإشراف والتدقيق على الأعمال المنجزة. إن المدققين الداخليين يركزون بشكل أساسي على المخاطر التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والرقابة، مثل خصوصية البيانات وسلامتها وأمنها، وحماية الأصول، ولم يعطوا اهتماماً لتطوير النظام واكتساب أنشطة جديدة. وإن أداء المدقق الداخلي في تقييم نظام تكنولوجيا المعلومات يرتبط بعدة عوامل منها : أهداف تدقيق الحسابات، ونوع الصناعة، وعدد المتخصصين في تدقيق تكنولوجيا المعلومات في فريق التدقيق الداخلي.

3. دراسة Grant, et al. (2008) بعنوان:-

The Effect of IT Controls on Financial Reporting

هدفت إلى فحص ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التقارير المالية و إعادة التأكيد على نطاق واسع أثر ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات على هيكل الرقابة الداخلية لدى المنشأة، تكونت عينة الدراسة من 278 شركة يتم استخدام أسلوب التحليل الكمي وذلك لتقييم اثر ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات على التقارير المالية وتحديد الاختلافات المهمة بين الشركات التي يوجد بها ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات والشركات التي لا يوجد بها ضعف، خلصت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي يوجد فيها ضعف في أنشطة الرقابة الالكترونية تنتج تقارير مالية تكون أقل جودة من تقارير الشركات التي لا يوجد فيها ضعف في هذه الأنظمة، وإن معظم رقابة تكنولوجيا المعلومات تكون مسؤولة ومرتبطة بالمدخلات والعمليات في النظام الآلي. ويوصي الباحثون بأنه يجب على مراجعي الحسابات مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات بما يرتبط برقابة تكنولوجيا المعلومات لما لها من أثر على التقارير المالية.

4. دراسة Elliot, et al. (2007) بعنوان:-

An improved process model for internal auditing

تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج ونهج جديد لعملية التدقيق الداخلي الذي من شأنه تحسين القيمة الفعلية للتدقيق الداخلي، حيث أجري استعراض للأنشطة في إطار عملية التدقيق الداخلي للحسابات والإفادة من المخططات العملية، وأيضاً استعرضت أوراق المؤتمرات ومقالات المجلات ومواقع الإنترنت للتأكد من الاتجاهات الحالية والقضايا والمخاوف التي تحيط

حالياً بالتدقيق الداخلي، وتم تصميم استبيانين لجمع البيانات الميدانية حيث وزعت الاستبانة الأولى على مدققي الحسابات في شركات التدقيق وبلغ عددهم 25 مدققاً ووزعت الاستبانة الثانية على 54% من الشركات التي دقت حساباتهم للحصول على وجهات نظرهم بشأن فعالية تدقيق الحسابات وتحديد تصورهم للقيمة المضافة من عملية التدقيق الداخلي، وأظهرت النتائج الاختلاف في تصورات المدققين بشأن القيمة المضافة الخاصة بالتدقيق الداخلي ولا سيما في بعض المراحل الرئيسية لهذه العملية، وأن النموذج الجديد يؤدي إلى تحسين فعالية تدقيق الحسابات، و ذلك بالتأثير بشكل كبير على طريقة التدقيق المتبعة لتدقيق الحسابات الداخلية والخارجية في المستقبل، حيث إن عمل النموذج يبدأ بالتخطيط لعملية التدقيق ثم يتم إجراء العملية وبعد ذلك يحلل التأثيرات ويتم وضع تحسينات للعمل وبعدها يحدد المنافع من هذا التحسين ويقوم بعملية التغذية الراجعة لإجراء التعديلات وبعدها تعاد العملية من جديد.

5. دراسة Al-Jabari (2004) بعنوان:-

The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج أو خطوات من أجل القيام بعملية تدقيق فعلية في ظل نظام محاسبي يعتمد على الحاسوب، وكيفية استخدام الحاسوب في دعم عملية التدقيق، اعتمدت هذه الدراسة على إجراء مقابلات مع كافة المدققين في شركة فاست لينك والبالغ عددهم (10) مدققين، حيث خلصت الدراسة إلى وضع نموذج للقيام بعملية تدقيق ضمن نظام محاسبي إلكتروني حيث أثبت هذا النموذج فاعليته من حيث الوقت المستغرق وتخفيض الخسائر لأنه يبدأ بالمخاطر ذات الأهمية القصوى. فيما أوصى الباحث ببدء التدقيق من المخاطر ذات الأهمية القصوى نظراً لأهميتها لأن الوقوع فيها يؤدي إلى إيقاع الشركة في خسارة كبيرة، حيث يتم تقسيم الشركة إلى دورات ثم يتم تحديد الأنشطة في كل دورة ثم تحديد المخاطر ذات الأهمية القصوى في هذه الأنشطة وبعد ذلك يتم التدقيق على هذه المخاطر.

6. دراسة Bierstaker, et al (2001) بعنوان:-

The impact of information technology on the audit process: an assessment of the state of the art and implications for the future

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق، تم جمع المعلومات عن طريق إجراء مقابلات مع المدققين في أربع من أكبر خمس شركات المحاسبة في العالم، هذه الشركات لها موارد كبيرة حيث يمكن الاستفادة منها في عملية البرمجة، وأعد شخص يعمل في أكبر شركات المحاسبة الدولية دورة تدريبية

ثم دمجت هذه البيانات مع بعضها لتقييم تأثير التكنولوجيا على عملية مراجعة الحسابات وخلصت إلى أن التحول من الأنظمة الورقية إلى برامج التدقيق المتقدمة أدى إلى استكمال تطبيق معظم إجراءات عملية التدقيق، وأن التكنولوجيا لها تأثير كبير على كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق، وتسمح بتدقيق جميع بيانات العميل وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق مكاسب هائلة في كفاءة وفعالية تدقيق الحسابات.

2-3 تعريف نظام الرقابة الداخلية

لقد عرفه الكثير من الكتاب والجمعيات فاختلفت في صيغها لكنها اتفقت على الغاية المرجوه من هذا النظام، ومن هذه التعريفات بأنه التكامل بين الأنشطة والخطط والمواقف والسياسات والجهود التي يبذلها الموظفون لتعمل المنظمة معاً من أجل توفير تأكيدات معقولة بأن المنظمة ستحقق أهدافها ورسالتها. (Dinapoli, 2007, P 4)

كما عرف بأنه مجموعة من السياسات Policies والإجراءات Procedures التي يتم تصميمها لإمداد الإدارة بتأكيد مناسب على أن الأهداف التي تراها أساسية للشركة سوف يتم تحقيقها. (أرينز ولوبيك، ترجمة الديسبي 2002، ص:378)

وأيضاً يعتبر " كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والاحصائية و لرفع الكفاءة الانتاجية في المنشأة وتحقيق الفعالية " (الوردات 2006، ص:123).

وعرفت المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) بأنه عملية متكاملة تقوم بها الإدارة والموظفون أثناء أدائهم لمهامهم، ويتم تصميمها بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن الاهداف العامة التالية يتم تحقيقها:-

- أ. تنفيذ العمليات التشغيلية بكفاءة وبشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي وفعال ومؤثر.
- ب. استيفاء التزامات محاسبة المسؤولية.
- ت. الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

ث. تفادي خسارة الأصول.(إرشادات INTOSAI حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا،2001)

يرى الباحث من خلال التعريفات السابقة أنها تتفق على تحقيق أهداف المنشأة بشكل رئيس وتحقيق كفاءة وفعالية للعمليات، وحماية الأصول، التأكد من البيانات والامتثال للقوانين والأنظمة وغيرها من الأهداف الضرورية للمنشأة، وبما أننا نعيش في ظروف متغيرة فلا بد من أن تتكيف هذه الرقابة مع الظروف والتغيرات البيئية التي تتعرض لها المنشأة، وأنها ليست عملية تدار مرة واحدة بل عملية متكاملة لسلسلة من الإجراءات، وعليه فإن الرقابة الداخلية هي عملية متكاملة تمثل سلسلة من الإجراءات والسياسات والأنشطة والخطط التي يقوم بها مجلس الإدارة والموظفون أثناء قيامهم في أداء مهامهم، وتتكيف مع التغيرات البيئية والتكنولوجية المحيطة بالمنشأة، ويكون الهدف من تصميمها توفير ضمان معقول لموثوقية التقارير المالية، الامتثال للقوانين والأنظمة الخاصة بالمنشأة والدولة، حماية الأصول، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية والمالية.

2-4 العناصر الأساسية للرقابة الداخلية Components Internal Control

حددت لجنة رعاية المنظمات COSO خمسة عناصر أساسية للرقابة الداخلية وهي:-

(American Institute of Certified Public Accountants, Internal control, Definitions)

1. بيئة الرقابة Control Environment

هي السياسات والإجراءات التي تعكس الإتجاه العام للإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، وملاك المنشأة عن الرقابة وأهميتها (Louwers et al. 2005, P:141)، وتتأثر بيئة الرقابة بهيكلية المنشأة والعلاقات والمسؤوليات. كما لديها تأثير قوي على القرارات والأنشطة التي تقوم بها المنشأة، وتوفر الأساس لنظام شامل للرقابة الداخلية (Dinapoli, 2007, P 7) حيث تحتوي على جميع عناصر الرقابة الداخلية.

2. تقدير الخطر Risk Assessment

تحديد وتحليل وإدارة المنشأة للمخاطر المتعلقة بإعداد قوائم مالية عادلة بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها عموماً (Louwers et al. 2005, P:141)، وينبغي تقييم المخاطر وإدارتها من خلال نطاق جهد المنشأة لتحديد وتقييم ورصد تلك الأحداث التي تهدد إنجاز مهمة المنشأة، ولكل واحد من هذه المخاطر التي تم تحديدها ينبغي للإدارة أن تقرر إمكانية قبول المخاطرة، أو الحد من المخاطر إلى مستوى مقبول، أو تجنب المخاطر.

3. إجراءات (أنشطة) الرقابة (Control Procedures (Activities)

هي السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتساعدها في التأكيد بأن توجيهاتها قد تم تنفيذها، ويجب على الإدارة إقامة الأنشطة التي يتم التحكم من خلالها بفعالية وكفاءة لتساعد في تحديد ومنع أو الحد من المخاطر التي يمكن أن تعيق تحقيق أهداف المنظمة، كما ينبغي على الإدارة محاولة الحصول على أقصى فائدة وبأقل تكلفة ممكنة.

ومن الأنشطة الرقابية التي تستخدمها الإدارة كالتوثيق، والإشراف، وحماية الأصول، والتقارير، وغيرها من الأنشطة الهامة.

(Dinapoli, 2007, P 16-21)

4. المعلومات والتوصيل Information and Communication

إن المعلومات والاتصال من أهم عناصر الرقابة الداخلية وذلك لتوفيرها المعلومات الهامة وإيصالها إلى المستفيدين منها، وعليه فقد عرف الاتصال بأنه تبادل المعلومات المفيدة بين الناس والمنظمات لدعم القرارات وتنسيق الأنشطة وترسل المعلومات إلى الإدارة والموظفين وغيرهم من الذين هم بحاجة إليها في شكل وإطار زمني تساعدهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم، ويعتبر الإتصال عنصراً أساسياً بالنسبة للمنشأة للحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية.

تتكون المعلومات والاتصال من طرق وسجلات المنشأة لتحديد وتجميع وتحليل وتصنيف وتسجيل معاملات المنشأة وتبادل المعلومات المفيدة، حيث تعتبر المعلومات مفيدة إذا حققت مايلي:-

1. توفير المعلومات في الوقت المناسب.
2. مفصلة بما فيه الكفاية ومناسبة للمستخدم.
3. يمكن تكييفها لتلبية الاحتياجات.
4. إعلام العاملين في واجباتهم ومسؤولياتهم.
5. قدرة على الإبلاغ عن المسائل الحساسة.
6. تمكين الموظفين من تقديم اقتراحات للتحسين.
7. توفير المعلومات اللازمة لجميع الموظفين للاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية.
8. نقل رسالة الإدارة العليا بأن مسؤوليات الرقابة الداخلية هي مهمة وينبغي أن تؤخذ على محمل الجد.

9. قدرة على التواصل مع أطراف خارجية.

(Dinapoli, 2007, P 11)

5. المراقبة Monitoring

تقدير الإدارة المستمر أو التقدير الفترى لجودة أداء الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقاً للتصميم الموضوع لها، أو يتم تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل الرقابة الداخلية.

(Louwers et al. 2005, P:141)

وللإيضاح بشكل أكبر فإن معايير الرقابة الداخلية في حكومة ولاية نيويورك عرفت المراقبة بأنها مراجعة أنشطة المنشأة والمعاملات لتقييم جودة الأداء مع مرور الوقت وتحديد ما إذا كانت الضوابط التي تم وضعها من قبل الإدارة فعالة، ويجب على الإدارة أن تركز جهود المراقبة على الرقابة الداخلية وتحقيق رسالة المنشأة، ولكي تكون المراقبة أكثر فعالية فإن جميع الموظفين بحاجة إلى فهم مهمة المنشأة وأهدافها ومستويات تحمل المخاطر والمسؤوليات الخاصة بهم.

يجب على الإدارة أن تأخذ الإجراءات المناسبة لمواجهة نتائج المراقبة. على سبيل المثال، قد تقرر الإدارة وضع أهداف جديدة للإفادة من الفرص التي تم تشخيصها حديثاً، فإن الاستشاريين وموظفي إعادة تدريب يقومون بتصحيح الإجراءات الخاطئة، أو ضبط أنشطة الرقابة للتقليل من أخطار التغيير. والمراقبة تنجز من خلال الموظفين ومشرفي الإدارة الوسطى والمدبرين التنفيذيين وتركز على المجالات الرئيسية التالية:-

أ. أنشطة الرقابة Control Activities

تقام أنشطة مراقبة لمنع أو الحد من مخاطر وقوع حدث غير إيجابي. إذا فشلت هذه الأنشطة تصبح المنظمة عرضة إلى الخطر، ويمكن لأنشطة الرقابة أن تفشل عندما يتم تجاوز الضوابط، أو عندما يكون هناك تواطؤ لأغراض احتيالية. ولذلك، ينبغي على الإدارة أن تضع إجراءات لمراقبة أداء أنشطة المراقبة وأية تجاوزات للضوابط. يجب على الإدارة أيضاً أن تكون في حالة تأهب لحالات التواطؤ، المراقبة الفعالة تعطي الفرصة لتصحيح أية مشاكل لنشاط الرقابة والسيطرة على المخاطر قبل حدوث حدث غير إيجابي.

ب. رسالة المنشأة Mission

يجب أن تتضمن أنشطة المراقبة تطوير ومراجعة البيانات التشغيلية والمالية التي من شأنها أن تسمح للإدارة تحديد ما إذا كانت المنشأة تحقق رسالتها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المقارنة الدورية للبيانات التشغيلية والمالية مع الخطة الاستراتيجية للمنشأة.

ج. بيئة الرقابة Control Environment

يجب على الإدارة التنفيذية أن تراقب بيئة الرقابة للتأكد من أن المديرين في جميع المستويات يؤكدون ويحافظون على أسس معايير أخلاقية للسلوك، وينبغي على المديرين أيضاً التأكد من أن الموظفين مؤهلون من خلال التدريب الكافي وأن أساليب الإدارة وفلسفتها كافية لإنجاز رسالة المنشأة.

د. المعلومات والاتصال Information & Communication

الاتصال:- ينبغي على المديرين أن يتحققوا بشكل دوري من أن الموظفين مسؤولون عن استلام المعلومات ويتم تبادلها بشكل مناسب، وأن هذه المعلومات متوافرة في الوقت المناسب وكافية ومناسبة للمستخدمين كما يجب على الإدارة أن تكفل وجود خطوط اتصال مفتوحة مما يعزز التقرير عن كل النتائج الإيجابية والسلبية. (Dinapoli, 2007, P 22-24)

المعلومات:- لابد للإدارة من وضع أنشطة مراقبة للتأكد من دقة المعلومات التشغيلية والمالية التي يتم تبادلها بين الموظفين داخل المنشأة، أو التقرير عنها للمستخدمين الخارجيين في التقارير المالية.

هـ. المخاطر والفرص Risks and Opportunities

وينبغي على المديرين مراقبة البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة لتحديد أية تغييرات في المخاطر وتطوير فرص للتحسين. وإذا تم تحديد التغييرات، يتوجب على المديرين اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر الجديدة أو المتغيرة والفرص. ويجب أن تعترف الإدارة بأن تأخرها في الاستجابة للمخاطر يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالمنشأة وإضاعة الفرص أو قد يؤدي إلى خسارة في الحصول على عائدات جديدة.

(Dinapoli, 2007, P 22-24)

يدرج التدقيق الداخلي تحت المراقبة وذلك لأن من أهداف وأهمية ووظائف التدقيق الداخلي مراقبة وتحسين إدارة المخاطر ومراقبة عمليات الرقابة الداخلية للحد من الانتهاكات والممارسات المالية والإدارية غير المشروعة وتحقيق متابعة فعالة لما يدور في الشركة (ارنز ولوبيك، ترجمة الديسبي 2002، ص:389-393) سواءً أكان إدارياً والذي يمثل " الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المترابطة والمتبعة للعمل على تحسين الكفاية الانتاجية وتشجيع السير بالسياسات الادارية المرسومة " أم مالياً (المحاسبي) ويمثل " الوسائل أو الإجراءات التي تعمل على ضبط دقة وصحة البيانات والمعلومات المحاسبية وتلخيص العمليات المالية " (خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة 2000، ص:23) وهذا النوع من التدقيق هو ما يعتبر المحور الأساسي لهذه الدراسة وذلك بدراسة المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي الإلكتروني المحاسبي عند استخدام نظام المعلومات المحاسبي للوصول الى معلومات دقيقة وصحيحة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

يرى الباحث أن الاهتمام بالتدقيق الداخلي المحاسبي سوف يؤدي بنا الى تحقيق اهداف الرقابة الداخلية من الناحية المالية وذلك من خلال:-

1. التأكد من المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية فكلما كانت هذه المعلومات دقيقة كلما زادت من موثوقية التقارير المالية.
2. نظام التدقيق الفعال يؤدي الى زيادة فعالية العمليات المالية والتأكد بأن العمليات تسير بشكل صحيح وسليم.
3. يقوم نظام التدقيق الداخلي المحاسبي السليم بالتأكد من أنه يتم تسجيل وتصنيف وتحليل العمليات المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2-5 أهداف الرقابة الداخلية Objectives of Internal Control

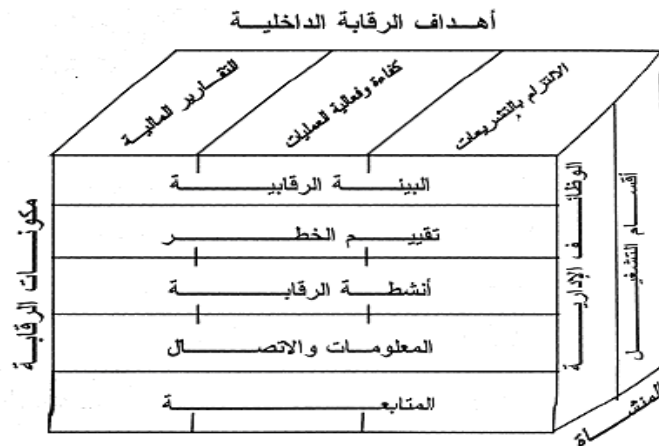
تهدف الرقابة الداخلية الى تحقيق أهداف المنشأة الأساسية التالية:-

1. موثوقية التقارير المالية Reliability Of Financial Reporting
2. كفاءة وفعالية العمليات Effectiveness and Efficiency of Operations
3. الامتثال الى القوانين والأنظمة (الالتزام بالتشريعات) Compliance with applicable law

(Louwers et al. 2005,P:140) and regulations

ويبين الشكل التالي عناصر وأهداف الرقابة الداخلية كما بينتها لجنة رعاية المنظمات COSO

الشكل رقم (1)



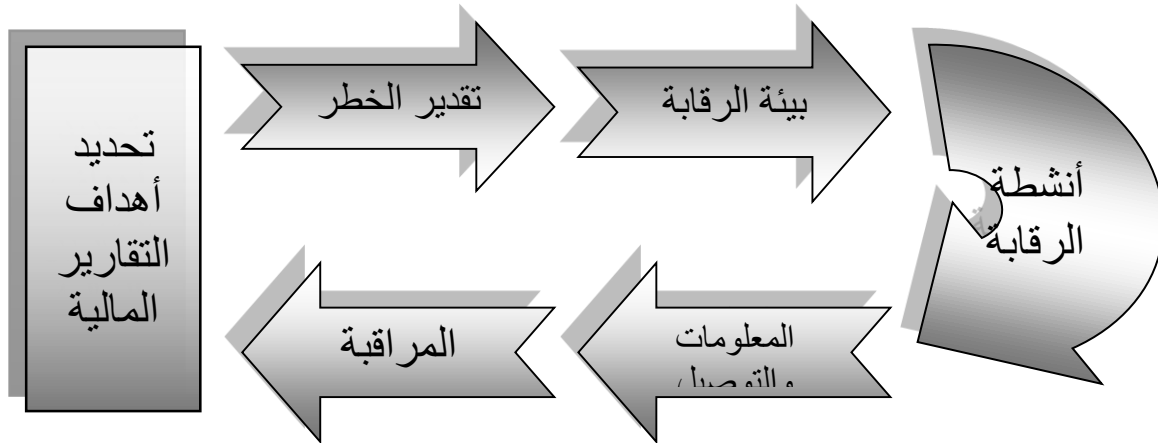
(COSO based framework, Lord & Benoit, 2008)

يرى الباحث أنه من خلال الاطلاع على السابق نجد أن نظام الرقابة الداخلية بعناصره الخمسة يمثل نظاماً متكاملًا يتفاعل مع التغيرات البيئية ويوفر تأكيداً معقولاً لتحقيق أهداف المنشأة الثلاثة المبينة أعلاه، فكل هدف يكون بحاجة الى العناصر الخمسة للرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية من أجل الحكم على مدى كفاءة وفاعلية الرقابة على الأهداف.

وبشكل عام إن عملية الرقابة الداخلية تبدأ بتحديد الهدف المراد تحقيقه سواءً أكان مرتبطاً بالأمر المالي أم التشغيلية ثم يتم تحديد وتقييم ورصد تلك المخاطر التي تهدد تحقيق الهدف، ثم يتم تحديد كيفية إدارة هذه المخاطر لمنع أو الحد من المخاطر، أو تجنب المخاطر كلياً من خلال أنشطة الرقابة التي تمثل السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتساعدها في التأكيد بأن توجيهاتها بخصوص هذا الهدف قد تم تنفيذها، ثم تعمل الإدارة على توصيل المعلومات إلى المسؤولين عن تنفيذ هذه الأنشطة ودعم القرارات بشكل إطار زمني تساعدهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم، ثم بعد ذلك تتم مراجعة أنشطة المنشأة والمعاملات لتقييم جودة الأداء مع مرور الوقت وتحديد ما إذا كانت الضوابط التي تم وضعها من قبل الإدارة فعالة وكافية لتحقيق الهدف ويتم ذلك كله داخل إطار البيئة الرقابية للمنشأة التي تمثل الأساس السياسات والإجراءات التي تعكس فلسفة الإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، وملاك المنشأة عن الرقابة وأهميتها وآلية عملها.

الشكل التالي يبين الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما تبينها لجنة رعاية المنظمات COSO.

الشكل رقم (2)



(COSO based framework, *Internal control over Financial reporting, guideline for small companies*)

يطلق على هذا القانون أيضاً :-

1. Sarbanes-Oxley (SOX) Section 404.
2. Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act.
3. Sarbanes Oxley Act.
4. Sarbanes Oxley Law.. (Sarbanes-Oxley Act of 2002,
<http://www.bitpipe.com/tlist/Sarbanes-Oxley-Act-of-2002.html>)

أصدر هذا القانون في أمريكا و أوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حيث صدر هذا القانون كرد فعل على مشكلة التقارير المالية المزيفة وفضائح كبرى الشركات مثل شركة انرون (Enron) حيث انهار سعر السهم بشكل مفاجئ من 60 دولاراً إلى أقل من دولار واحد، وقدرت خسائر الدائنين والموظفين العاملين في الشركة بمليارات الدولارات، وكمثال آخر وورلد كوم (World Com) التي تمت المغالاة في تضخيم أرباحها وقدرت بحوالي 11 مليار دولار، كل ذلك جعل العالم يشك في مدى قانونية ومصداقية الممارسات المحاسبية في عالم الأعمال.

صدر هذا القانون بتوقيع الرئيس الأمريكي جورج بوش عليه في عام 2002، وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس النواب بأغلبية 423 صوتاً مؤيداً، مقابل 3، وامتناع 8 عن التصويت وأيضاً وافق مجلس الشيوخ بأغلبية 99 صوتاً مؤيداً، وامتناع واحد عن التصويت، وسمي بأسماء معديه وهم السناتور بول ساربينز والنائب مايكل اوكسلي.

(Sarbanes–Oxley Act,

Online Available:http://en.wikipedia.org/wiki/Sarbanes%E2%80%93Oxley_Act)

ويعرف القانون بشكل عام بأنه "القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردون، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى.

(Sarbanes–Oxley Act, Corporate Governance, 2010)

وحمل القانون مسؤولية التقيد بالقوانين المالية والانصياع إلى التعليمات الجهات التالية :

1. مجلس الإدارة :- يتحمل مسؤولية الفشل العام في الإشراف والرقابة، وفشل لجنة التدقيق، ولجنة حقوق الأسهم والمكافآت .
2. المدير التنفيذي الرئيس CEO والمدير المالي الرئيس CFO :- يتحمل المسؤولية في حال وجود فساد في المعلومات أو القوائم المالية.
3. أقسام التدقيق الداخلي.
4. المدققون الخارجيون .
5. الشركات المصرفية والاستثمارية الممولة.
6. محللو أسهم المصارف الاستثمارية. (الوقائع المأساوية للتلاعب في التقارير المالية، 2007)

يحتوي قانون ساربينز أوكسلي على 11 عنواناً يتم من خلالها وصف الأوامر الرسمية والمتطلبات

اللازمة لإعداد التقارير المالية وهي :- (Sarbanes-Oxely Act Of 2002 On line

Available:http://en.wikipedia.org/wiki/Sarbanes%E2%80%93Oxley_Act)

1. مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB).

تأسيس مجلس أعلى للمحاسبة لمراقبة أداء أعمال المحاسبين القانونيين وحماية المستثمرين وإعادة الثقة في تقاريرهم، ويتطلب تسجيل جميع المحاسبين القانونيين كأعضاء في هذا المجلس واتباع تعليماته المستقبلية بدقة، وتحديد عمليات وإجراءات محددة لتدقيق الحسابات ، وتفتيش وضبط السلوك ومراقبة الجودة.

2. استقلالية المدقق Auditor Independence

يتم فيها وضع معايير لاستقلال المدقق الخارجي للحد من تضارب المصالح، الرفع من صلاحيات لجان التدقيق ومنع المدققين من مزاوله الخدمات الاستشارية للعميل نفسه.

3. مسؤولية الشركة Corporate Responsibility

إن المديرين التنفيذيين عليهم تحمل المسؤولية الفردية عن دقة واكتمال التقارير المالية للشركات، وهو يصف التفاعل بين مدققي الحسابات الخارجيين مع لجان تدقيق الحسابات للشركات، وتحدد مسؤولية موظفي الشركات عن دقة وصحة التقارير المالية للشركات وتحدد عقوبات مدنية لعدم الامتثال.

4. تعزيز الإفصاحات المالية Enhanced Financial Disclosures

وصف وتعزيز متطلبات الإبلاغ عن المعاملات المالية والأحداث المؤثرة في عناصر القوائم المالية سواء داخل القوائم المالية أو خارجها، بالإضافة إلى الإفصاح عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية، كما يتطلب الإبلاغ في الوقت المناسب عن تغييرات جوهرية في الوضع المالي.

5. تحليل تضارب المصالح Analyst Conflicts of Interest

تشمل إجراءات تهدف إلى المساعدة على استعادة ثقة المستثمرين في تقارير محلي الأوراق المالية، وتحدد قواعد السلوك لمحلي الأوراق المالية.

6. موارد اللجنة وسلطتها Commission Resources and Authority

ويحدد الممارسات لاستعادة ثقة المستثمرين في محلي الأوراق المالية. كما يحدد سلطة المجلس الأعلى للتعليم لتوجيه العقوبات إلى مهني الأوراق المالية وأيضاً تحديد الشروط التي تمنع أي شخص من ممارسة عمل استشاري، أو وسيط، أو تاجر.

7. الدراسات والتقارير Studies and Reports

ويتطلب من المراقب المالي العام والمجلس الأعلى للتعليم تنفيذ مختلف الدراسات وتقارير نتائجها، ومن الأمثلة على الدراسات والتقارير دراسة آثار اندماج شركات المحاسبة العامة، ودور وكالات التصنيف الائتماني في تشغيل أسواق الأوراق المالية، وانتهاكات للأوراق المالية وتشويه الأحداث.

8. المحاسبة الجنائية للاحتيال Corporate and Criminal Fraud Accountability
يصف عقوبات جنائية محددة لحالات التخريب، والتلاعب أو تعديل السجلات المالية أو غيرها من حالات التشويش في التحقيقات، مع توفير الحماية لبعض المخبرين.

9. تعزيز عقوبة جريمة الاستيلاء White Collar Crime Penalty Enhancement

هذا البند يزيد من العقوبات الجنائية المرتبطة بجرائم المؤامرات. وتوصي بالمبادئ التوجيهية لأقوى الأحكام على وجه التحديد، وتضيف بعدم التصديق على التقارير المالية للشركات باعتبارها جرائم جنائية.

10. تقارير ضريبة الشركات Corporate Tax Returnees

ينص على أنه يجب أن يوقع الرئيس التنفيذي على تقارير ضريبة الشركات.

11. محاسبة احتيال الشركات Corporate Fraud Accountability

يطلق عليه "قانون محاسبة احتيال الشركات 2002"، ويصنف احتيال الشركات والعبث في السجلات أعمالاً إجرامية وتنضم تلك الجرائم إلى عقوبات خاصة.

2-7- اعتماد الإدارة والمدقق الخارجي على الرقابة الداخلية

عند تصميم نظام للرقابة يوجد لدى الإدارة والمدقق الخارجي بعض الاهتمامات المشتركة تتمثل في تقييم النظام، بالإضافة الى وجود اهتمامات خاصة لكل طرف منهما تمكنهما من الاعتماد على الرقابة الداخلية وهي :-

- اعتماد الإدارة على الرقابة الداخلية Client Dependence

إن الرقابة الداخلية تعتبر عاملاً مهماً للإدارة لتقوم بمساعدتها في تحقيق أهداف المنشأة وتخفيض خطر الرقابة، ليس هذا فحسب بل تقوم الإدارة بتصميم رقابة داخلية فعالة وذلك من أجل الاعتماد عليها في:-

أ. الاعتماد على التقرير المالي:- تقع على الإدارة مسئولية قانونية مهنية للتأكد من أن المعلومات المدرجة بالقوائم المالية تم عرضها بعدالة بما يتفق مع متطلبات التقرير الخاصة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وعليه فإن الإدارة تعتمد على الرقابة الداخلية في وضع عناصر الرقابة لكي تضمن دقة المعلومات المدرجة في قوائمها المالية.

ب. كفاءة وفعالية التشغيل:- وضع عناصر الرقابة في المنظمة لتعزيز الاستخدام الفعال والكفاء للموارد بما في ذلك الأفراد حتى يتم تحقيق أهداف المنظمة. وتعتبر توفير المعلومات لاتخاذ القرارات الداخلية من أهم عناصر الرقابة.

ت. الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية:- يجب على المنظمة أن تدعن إلى بعض القوانين والأنظمة فمنها ما يرتبط بالجوانب المحاسبية مثل القواعد التنظيمية لضرائب الدخل، ومنها ما يرتبط بجوانب أخرى مثل قوانين حماية البيئة والحقوق المدنية.

- اعتماد المدقق الخارجي على الرقابة الداخلية External Auditor Dependence

يهتم المدقق الخارجي بتقييم الرقابة الداخلية وتقدير الأخطار التي تنتج عنها فكلما كانت هذه الرقابة محكمة كلما زاد اعتماد المدقق الخارجي عليها وخفضت من إجراءات التدقيق الخارجي، وبشكل عام فإن المدقق الخارجي يعتمد على الرقابة الداخلية في:-

أ. مدى الاعتماد على التقرير المالي:- حتى يتم العمل في إطار العمل الميداني، يهتم المدقق الخارجي بصفة أساسية بعناصر الرقابة التي تتعلق بمدى اعتماد الإدارة على التقرير المالي (العناصر الرقابية التي تضمن دقة المعلومات المدرجة في القوائم المالية).

ويؤثر هذا الجانب مباشرة على القوائم المالية والمزاعم التي ترتبط بها وبالتالي يؤثر على

هدف المدقق الخارجي في تحديد مدى عدالة العرض بالقوائم المالية.

ب. التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية:- يهتم المدقق الخارجي بالرقابة على فئات العمليات المالية وليس على تلك الخاصة بأرصدة الحسابات، وذلك لأن دقة مخرجات النظام المحاسبي (أرصدة الحسابات) تعتمد أساساً على دقة المدخلات (العمليات المالية) فمثلاً إذا تم بيع منتج بفواتير تحتوي على كميات وأسعار خطأ فإنه سيؤدي الى تحريف في المبيعات والمدينين فإذا وجدت عناصر رقابة ملائمة على المدخلات فإنه ستكون مخرجات النظام المحاسبي صحيحة. (ارنز

ولوبيك، ترجمة الديسبي 2002، ص ص:380-378)

كما يمكن أن يعتمد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي بشكل خاص وذلك:-

1. لتجنب تكرار إجراءات التدقيق من قبل المدققين الخارجيين.

2. إن المدققين الداخليين أكثر معرفة بإجراءات الشركة وسياساتها وبيئة عملها.

ومع ذلك، فإن على مدققي الحسابات الخارجيين التوفيق بين مزايا الاعتماد على التدقيق الداخلي

مع ضرورة الحفاظ على مظهر الاستقلال على النحو المحدد لهم. (Schneider, 2009, P 42)

2-8 طرق اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي

يمكن أن يعتمد المدققون الخارجيون على التدقيق الداخلي في إحدى الطرق التالية:-

1. الاعتماد على التدقيق الداخلي كجزء من نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

يتأثر عمل مدقق الحسابات الخارجي بالضوابط الداخلية لعملائه، وهذا يؤثر على موثوقية

المعلومات المالية للشركة. وباعتبار التدقيق الداخلي جزءاً من بيئة الشركة للرقابة الداخلية، فهذا يوفر

مستوى عالياً من السيطرة على معالجة المعلومات وأنشطة الشركة.

2. الاعتماد على العمل الذي يقوم به التدقيق الداخلي.

يكون اعتماد المدققين الخارجيين على أعمال المدققين الداخليين اعتماداً مبرراً كما يلي:-

أ. الاعتماد على المدققين الداخليين لفهم الرقابة الداخلية.

ب. الاعتماد على المدققين الداخليين لتقييم مخاطر الرقابة الداخلية.

ت. الاعتماد على المدققين الداخليين في إجراءات مستقلة مثل اختبار معاملات البيع عن

طريق تتبع التفاصيل من فواتير المبيعات إلى دفتر اليومية وتأثيرها في حسابات دفتر

الأستاذ.

3. مساعدة مباشرة من المدققين الداخليين

عند استخدام المدققين الداخليين كمساعدين مباشرين ، فإن المدقق الخارجي يطلب من المدققين

الداخليين تنفيذ بعض جوانب عمل المدقق الخارجي، وعندما يتم توفير المساعدة المباشرة، يجب على المدقق

الخارجي تقييم كفاءة المدققين الداخليين والموضوعية، والإشراف عليهم، واختبار العمل الذي يقوم به

مدققو الحسابات الداخلية بالقدر المناسب. (Schneider 2009, P 42-45)

9-2 مراحل تطور التدقيق الداخلي (القباني 2006، ص:24-26).

1. المرحلة الأولى

أعتبر التدقيق الداخلي بأنه التدقيق الذي تقوم به مجموعة من موظفي المنشأة وذلك لتعقب الأخطاء، حيث كان الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي هو الجهة التي تقوم بالمراجعة.

المرحلة الثانية

أصبح التدقيق الداخلي نوعاً من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم غيرها من أنواع الرقابة وتهتم بالجوانب المالية والمحاسبية ويكون العميل المستفيد الوحيد هو إدارة المنشأة وهدفها هدف وقائي فقط وعرفت كالتالي:-

" النشاط المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية إلى الإدارة " .

2. المرحلة الثالثة

انتقل التدقيق الداخلي ليصبح ذا أهداف بناءة من خلال التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين إن أمكن وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات فأصبح التعريف:-

" هو ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى " .

3. المرحلة الرابعة

حيث عرف هنا " نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة" ويقصد بكلمة عملياتها هي العمليات المحاسبية وغير المحاسبية فبذلك توسع تعريفها بمراجعة العمليات المحاسبية وغير المحاسبية وتقيم فعالية نظم الرقابة.

4. المرحلة الخامسة

تحول التدقيق الداخلي في عام 1981 من أداة لخدمة الإدارة إلى أداة لخدمة التنظيم ككل حيث عرف " وظيفة تقييميه محايدة التي يتم تشكيلها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة كخدمة للمنشأة، فهو نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الأخرى".

6. المرحلة السادسة

إن التدقيق الداخلي يعتبر من الأنشطة الهامة للمنظمة وركناً أساساً للرقابة الداخلية لضبط العمليات المالية والإدارية، ليس هذا فحسب بل ازدادت أهميته ليمتد في عام 1999 م إلى الأنشطة الاستشارية للمنظمة، مما أثر على تعريف التدقيق الداخلي (Selim et al. 2009, P 9)، ويتضح ذلك بتعريف معهد المدققين الداخليين (IIA) كما يلي:-

" نشاط تأكيد استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة، وتحسين عمليات المنظمة، ويساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال نهج منتظم، وهو وسيلة منضبطة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على العمليات" (On line , The Institute Of Internal Auditors) Available [http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/definition-of-\(internal-auditing/](http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/definition-of-(internal-auditing/)

ويرى الباحث أن الكلمات الأولى من هذا التعريف تعني ما يلي:-

تأكيدي :- نظام التدقيق يقوم بادراك وتقييم المخاطر المحيطة بالمنشأة المتعلقة بعملياتها المالية وغير المالية وأنظمة معلوماتها ويتم التعامل معها بشكل مناسب بوضع أدوات رقابية من أجل إدارة المخاطر والسيطرة عليها، وكذلك يقوم نظام التدقيق بتأكيد دقة البيانات المدرجة في القوائم المالية. إستشاري :- يقوم المدققون الداخليون بتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة من أجل تلبية احتياجات الإدارة لاتخاذ القرارات وتحديد أدوات الرقابة التي تتماشى مع أهداف المنشأة والتطورات التكنولوجية والأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي. بين المعيار 1100 من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بأنه يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، والمدققون الداخليون موضوعيين في أداء عملهم، وفسرتها المعايير كما يلي:- الاستقلالية:- هي التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تادية مسؤولياته بطريقة غير متحيزة.

وتسمح الاستقلالية بتقديم أحكام نزيهة وغير متحيزة وتعتبر جوهرية لتنفيذ عمليات التدقيق، ولتحقيق هذه الدرجة من الاستقلالية لتنفيذ مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بفاعلية، فإن التدقيق الداخلي يتبع لجنة التدقيق التي تندرج تحت مجلس إدارة المنشأة (السويطي 2006، ص 72)

ويجب أن يتمكن المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي من أن يصل بشكل مباشر وبطريقة غير مقيدة إلى مجلس الإدارة وهذا كما أشار إليه المعيار 1111 من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي " يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يتصل ويتفاعل بشكل مباشر مع مجلس الإدارة" (The Institute Of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards) 2010, P 3-4)، حيث إن الاتصال المباشر يحدث عندما يحضر الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بشكل منتظم ويشارك في اجتماعات مجلس الإدارة التي تتعلق بمسؤوليات المجلس الرقابية على التدقيق، التقارير المالية، الحوكمة التنظيمية والضبط.

ويجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي متحرراً من مجلس الإدارة في تحديد نطاق التدقيق الداخلي وإنجاز العمل وإيصال النتائج. (INTOSAI GOV 9140, 2010, p7)

وعليه يرى الباحث أن كلمة مستقل في التعريف تعني :- أن يقوم المدققون الداخليون بأداء عملهم بحرية ودون تعرضهم إلى الضغط من أية جهة أخرى لتؤثر على جوهرية أحكامهم ولتقديم أحكام نزيهة وغير متحيزة ويكون ذلك من خلال ارتباطهم بأعلى مستويات الإدارة في التنظيم، ولضمان استقلالية التدقيق الداخلي فإنه يتبع إلى لجنة التدقيق التي تتكون من أعضاء خارجيين من مجلس الإدارة.

الموضوعية:- هي الموقف العقلي غير المتحيز الذي يسمح للمدققين الداخليين بتنفيذ عمليات التدقيق بطريقة يكون لديهم فيها إيمان صادق بنتائج عملهم (تأدية العناية المهنية الكافية وأن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها)، وأن جودة عملهم لا يتم المساس بها بأي شكل من الأشكال.

وتتطلب الموضوعية من المدققين الداخليين أن لا يوكلوا حكمهم بشأن أمور التدقيق إلى الآخرين ، ويجب أن تدار التهديدات التي تتعرض لها الموضوعية ، مثل التضارب المحتمل في المصالح، يجب أن تدار على مستويات المدقق الفرد والمهمة والمستوى الوظيفي والتنظيمي، ويجب الإفصاح عنها عند الضرورة. (The Institute Of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards) 2010, P 3-4)

وعليه يرى الباحث أن كلمة موضوعي في التعريف تعني :- أن يقوم المدققون الداخليون بأداء الأعمال الموكلة إليهم بصدق وأمانة وبعناية كافية بهدف التأكد من دقة البيانات وسير العمل بما يتناسب مع السياسات والإجراءات المتبعة لتحقيق مصالح المنشأة وليست مصالح أخرى.

وإن من الأنشطة الاستشارية التي يقوم التدقيق الداخلي بتقديمها، إدارة المخاطر، إدارة الشركات، حوكمة الشركات والرقابة، وفي عام 2009 أجريت دراسة في بريطانيا تبينت بها أن الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدققون الداخليون ستؤثر على استقلاليتهم مما ستؤدي إلى انخفاض القدرة للمدققين على أن يكونوا مستقلين، موضوعين وزيادة في مخاطر تضارب المصالح لموظفي التدقيق الداخلي. (Selim et ، P 10). (al. 2009).

2-10 أهداف التدقيق الداخلي

يهدف التدقيق الداخلي الى:-

1. ضمان سلامة المعلومات المالية والتشغيلية والتقارير (Rahahleh 2010).
2. تقييم المخاطر المرتبطة بحوكمة المنشأة والعمليات ونظم المعلومات فيما يتعلق ب:
 - فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
 - حماية الأصول.
 - الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود. (The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards) 2010, P 10-11)
3. قياس ملاءمة السياسات والإجراءات للوحدة، فالمدققون الداخليون ليسوا مسؤولين عن تنفيذ نشاطات الشركة، وإنما ينصحون الإدارة فيما يتعلق بأفضل تنفيذ للمسؤوليات، وإن المدققين الداخليين يمتلكون خلفية وتجارب مهنية عالية.

(http://en.wikipedia.org/wiki/Internal_audit , 2011)

كما يرى الباحث أن التدقيق الداخلي يهدف الى:-

1. مراقبة العمليات باستخدام أسلوب منهجي ومنظم وذلك من أجل زيادة فاعليتها.
2. وسيلة مراقبة للحد من الانتهاكات والممارسات المالية والإدارية غير المشروعة ، ومنع الهدر والاسراف في الانفاق، وضمان الامتثال لتنفيذ النظم المالية والإدارية.
3. تحديد إذا كانت موارد المنشأة يتم إستغلالها بشكل مناسب لتحقيق أهداف المنشأة.

إن أهمية التدقيق الداخلي أدى في بعض البلدان المتقدمة الى إنشاء جمعيات أو مؤسسات تقوم برعاية الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، حيث إنها أصبحت مرجعاً في تنظيم وتطوير التدقيق الداخلي، وتشمل مسؤولياتهم تحديد شروط منح التراخيص المهنية ، ووضع المعايير المهنية لتدقيق الحسابات الداخلية ، وزيادة الوعي والتدريب والاستشارات والتوجيه وبالإضافة إلى ذلك ، أنها محاولة للعمل مع السلطات الحكومية لتطوير التشريعات لتحقيق الامتثال إلى الإطار العام للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. وهذا يشمل المنشورات والمعايير التي تنظم نشاط التدقيق الداخلي لتحقيق أفضل قيمة مضافة الناجمة عن هذا النشاط

مثال معهد الولايات المتحدة لمدققي الحسابات الداخلية (Institute of Internal Auditors,

2008). الذي يضم أكثر من 150 ألف مدقق داخلي. (Rahahleh 2010, P:162-168).

2-11 أهمية التدقيق الداخلي

يمكن إجمال أهمية التدقيق الداخلي في بعض الأمور التالية:-

1. إن تقارير التدقيق الداخلي تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات عن الرقابة الداخلية، ولهذا يقوم

المدققون الخارجيون بمراجعة التقارير السنوية التي يصدرها التدقيق الداخلي. Schneider,

(2008)

2. مراقبة وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية إلى أن تكون إسهاما هاما في إدارة

الشركات، وهذا ما يطلق عليه جودة وظيفة التدقيق الداخلي Internal audit function

(Sarens 2009, P:3).quality (IAF quality)

حيث تؤثر هذه المخاطر على أهداف المنشأة وقد تكون هذه المخاطر متعلقة بأحداث

خارجية وداخلية وظروف قد تؤثر سلباً على قدرة المنشأة، فقد تنشأ المخاطر أو تتغير بتغير

الظروف التالية:-

أ. التغيرات في بيئة الأعمال.

ب. أنظمة معلومات جديدة أو معدلة.

ت. النمو السريع (التقنيات الجديدة).إعادة هيكلة المنشأة.

ث. إصدارات محاسبية جديدة من هيئات مهنية. (الوردات 2006، ص:133)

3. تحديد المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الشركات. (Internal Audit,2010, P:7-8, On)

(line Available:www.ioma.com/fin

2-12 نطاق مسؤوليات التدقيق الداخلي

إن التدقيق الداخلي يجب أن يغطي جميع الوحدات التشغيلية فلذلك يجب عليه أن يقوم بما

يلي:-

1. التأكد بأنه يتم تنفيذ أهداف ومهام الوحدات التشغيلية وأهداف المنشأة ككل.
 2. التأكد بأنه يتم تنفيذ الإجراءات التي ينص عليها القانون التي اعتمدها مدير الوحدة والمنشأة. (Szczepankiewicz 2010, P 142)
- ويطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الاجرائي حيث يهدف الى تحديد ما إذا كانت المنشأة تلتزم بالاجراءات والقواعد والتعليمات الموضوعة بوساطة سلطة عليا (الإدارة العليا) (الشيشيني 2007، ص:23)
3. التأكد بأن الآليات والإجراءات التي تشكل نظام الرقابة الداخلية كافية وفعالة لتشغيل الوحدات بشكل مناسب.

2-13 وثائق التدقيق الداخلي Internal Audit Documentation

ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد غرض نشاط التدقيق الداخلي، والسلطة، والمسؤولية ويحدد موقف ونطاق نشاط التدقيق الداخلي داخل المنظمة، بما في ذلك طبيعة علاقة مدير التدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة.

ويجب على مدير التدقيق الداخلي أن يستعرض ميثاق التدقيق الداخلي بشكل دوري وتقديمها إلى (The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards) 2010, P 3)

ميثاق التدقيق الداخلي يقوم بوصف اجراءات التدقيق الداخلي، وغالباً ما يشار إليه باسم كتاب اجراءات التدقيق الداخلي (Internal Audit Book of Procedure)، وهذه تشكل وثائق التدقيق الأساسية لتنظيم أداء وتحديد الأهداف الرئيسة وقواعد التدقيق الداخلي كما تصف طريقة تدقيق الحسابات، تدقيق الملفات وتقييم جودة عمل المدقق الداخلي. (Szczepankiewicz 2010, p 142-146)

(

2-14 لجان التدقيق

أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1967 بأنه يتوجب على الشركات المساهمة العامة تعيين لجان تدقيق مكونة من أعضاء خارجيين (دهمش 2011).

كما أكد قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 في المادة 32 بأنه يجب أن تؤلف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته (لجنة تدقيق) تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس إدارة البنك من بين الأعضاء غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك ، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة (قانون البنوك 2000)، وأصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ، ألزمت مجالس الإدارة في الشركات المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة اعضاء من اعضائها الطبيعيين غير التنفيذيين، وحددت مهام وصلاحيات ومسؤوليات لجان التدقيق لتعزيز الافصاح والشفافية في القوائم المالية ولدعم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي مما ينعكس إيجابيا على سلامة ودقة البيانات المالية المعلنه من الشركات (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، 2004، المادة 15).

2-15 تعريف لجان التدقيق

هي عبارة عن عدد مختار من المديرين غير التنفيذيين من بين أعضاء مجلس ادارة المنشأة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة (السويطي 2006، ص 54)، وعرفت أيضاً بأنها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. (دهمش 2011)

وحتى تكون هذه اللجان فعالة يجب أن تتوافر في أعضاء اللجنة مجموعة من الخصائص :-

1. الاستقلالية عن الشركة وإدارتها.
2. توافر الثقافة المالية.
3. فهم عام للنشاط الرئيس للشركة وعملياتها التشغيلية ومخاطرها المالية.
4. قدرة عضو اللجنة على توجيه الاستفسارات واستقصاء الحقائق حول المهام المكلف بها.

5. القدرة على التمييز بين وظيفة الرقابة للجنة التدقيق ووظيفة إتخاذ القرار من قبل الإدارة.
6. القدرة على التقدير الشخصي والحكم على الأمور بشكل صائب. (السويطي 2006، ص 63-60).

2-16 استقلالية لجنة التدقيق

تعتبر لجنة التدقيق حلقة الصلة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في الأمور التي تدخل في اختصاصها، ومن الضروري عدم قيام أعضاء لجنة التدقيق بأية أعمال من أعمال الادارة التنفيذية وذلك لتحقيق الموضوعية والإستقلال في أداء اللجنة لأعمالها، ومن الأمور التي تجب مراعاتها لتحقيق الاستقلالية :

- أ - أن لا يكون من موظفي الشركة أو احدى الشركات التابعة لها.
- ب- أن لا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- ج- أن لا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو احدى الشركات التابعة لها.
- د- أن لا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها. (المومني، 2010)

2-17 مهام لجان التدقيق

- يرى الباحث أن مهام لجان التدقيق متعددة ويمكن إجمالها فيما يلي:-
1. التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي.
 2. التأكد من كفاية برنامج التدقيق، و كفاية العاملين في التدقيق الداخلي، وتقصي الحقائق عن الغش والتلاعب.
 3. التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصيات المدققين الداخليين.
 4. مناقشة المدقق الخارجي حول نطاق عملية التدقيق واستقلاليتته وأجوره.
 5. مراجعة نتائج عملية التدقيق الخارجي مع المدقق.
 6. الاستفسار حول القضايا الهامة التي ترفع ضد المدقق من قبل هيئة الأوراق المالية.

7. مراجعة وفحص التقارير المالية السنوية قبل رفعها الى مجلس الإدارة.
8. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
9. التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والسياسات التي تخضع إليها أعمال المنشأة.
10. فحص المبادئ والسياسات المحاسبية المستخدمة والتغيرات الهامة التي حدثت فيها خلال السنة المالية.
11. مراجعة نظام الرقابة المحاسبي الداخلي مع أقسام المحاسبة والمالية.
12. مراجعة أعمال المدقق الداخلي وتوصياته وخطة التدقيق الداخلي.
13. تعمل كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة.
14. دراسة أية مسألة تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو أية مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.

2-18 ضمان الجودة وتحسين البرامج

إن مدير التدقيق الداخلي يقوم بالمحافظة على ضمان الجودة وتحسين البرامج التي تغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي، حيث يتم تصميم برنامج تحسين وضمان الجودة لتمكين تقييم مطابقة نشاط التدقيق الداخلي مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير، وتقييم ما إذا كان المدققون الداخليون يقومون بتطبيق مدونة قواعد السلوك، ويقوم البرنامج أيضا بتقييم كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي ويحدد فرص التحسين.

2-18-1 متطلبات ضمان الجودة وتحسين البرامج

إن المتطلبات الخاصة بضمان الجودة وتحسين البرامج ما يلي:

1. التقييمات الداخلية.

- أ. مراجعة دورية للأداء من خلال التقييم الذاتي أو من قبل أشخاص آخرين داخل المنظمة لديهم المعرفة الكافية في ممارسات التدقيق الداخلي، حيث يتم فيها
- ب. الرصد المستمر لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- ب. وقياس نشاط التدقيق الداخلي.

ت. الرصد المستمر للسياسات والممارسات الروتينية المستخدمة لإدارة نشاط التدقيق الداخلي حيث تستخدم العمليات والأدوات والمعلومات التي تعتبر ضرورية لتقييم المطابقة مع تعريف التدقيق الداخلي، ومدونة قواعد السلوك، والمعايير.

(The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards) 2010, P 6)

ث. مهام التدقيق الداخلي.

ج. تقارير التدقيق الداخلي (هل تصدر في الوقت المناسب).

ح. خطة التدقيق الداخلي.

خ. برامج التدقيق الداخلي.

د. أوراق عمل التدقيق الداخلي.

ذ. تحديد الفرص المتاحة لتحسين إدارة التدقيق الداخلي (Schneider 2010, P:20- 22)

2. التقييمات الخارجية

تتم التقييمات الخارجية مرة على الأقل كل خمس سنوات من قبل أشخاص مؤهلين، مدقق مستقل أو فريق تدقيق من خارج المنظمة وذلك لـ:

أ. التأكد من توافق التدقيق الداخلي للحسابات مع أولويات وتطلعات المنظمة.

ب. تحسين مستوى التقارب بين التدقيق الداخلي للحسابات مع وظائف أخرى في خطر المنظمة.

ت. مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وبحث أي تأثير للتغير فيها على البيانات المالية.

ث. فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من توافق الممارسات الفعلية مع هذه الأنظمة.

ج. تسهيل وتحسين الإيصالات بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة.

ح. مراقبة الكيفية التي تدار بها أمور الشركة ومدى توافقها مع دليل الشركة ونظامها الأساسي

والتأكد من تطبيق الشركة للتعليمات والقوانين المتبعة. (السويطي 2006، ص 73-74).

كما يجب على مدير التدقيق الداخلي مناقشة مجلس الإدارة بما يلي :

أ. الحاجة إلى تكرار أكثر للتقييمات الخارجية.

ب. مؤهلات واستقلال المدقق الخارجي أو فريق التدقيق. (The Institute of Internal

Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal

Auditing (Standards) 2010, P 7)

19-2 رأي التدقيق الداخلي

إن رأي المدققين الداخليين يعتبر مهماً وذلك لأنهم يلعبون دوراً مهماً في تركيب الرقابة الداخلية وتنفيذ الضوابط الداخلية ، تحليل وتحسين إدارة المخاطر حيث يتوقع توسع دورهم في تقليل التعقيدات التنظيمية والتكلفة وكذلك المشاركة في تطوير الإستراتيجية.

وأيضاً يعتبر رأي المدققين الداخليين مهماً لأنه يخاطب أصحاب المصلحة، و يقوم بتقديم الخدمات الاستشارية لمجلس الإدارة، وتعتمد جودة وموثوقية رأي المدققين الداخليين على الشفافية، والاستقلالية، وأن تكون التوصيات بناءة وموضوعية (REZAAE 2010, P47- 50)

20-2 واقع التدقيق الداخلي في الأردن

لا توجد أية مؤسسة عامة أو خاصة للإشراف أو المساعدة في تنظيم أو تطوير ممارسة التدقيق الداخلي، وهذا ما جعل هذه المهنة في الحد الأدنى، إن التشريعات الأردنية وهيئة الأوراق المالية تلزم مجلس إدارة الشركة بأنه يجب عليه تشكيل لجنة تدقيق داخلي تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ويرشح واحد منهم رئيساً للجنة.

وأذنت للجنة ترشيح المدققين الداخليين والخارجيين، وفي الوقت نفسه، فإنه لم يتم تحديد الشروط التي تنطبق على المدققين الداخليين وطبيعة مسؤولياتهم، وقد تركت إلى اللجنة، (Rahahleh 2010, P:169-170) كما أضاف الشيشيني بأنه لا بد من أن تتوافر الخبرات العملية للمدقق الداخلي بحصوله على شهادة المدقق الداخلي المعتمد Certified Internal Auditor (الشيشيني 2007، ص:28).

21-2 نظام المعلومات Information System

هو مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم (قاسم، 2004، ص 15)

وعرف أيضاً بأنه وسيلة تستخدمها المنشأة لجمع وإدخال ومعالجة البيانات وتخزينها وإدارتها

والسيطرة عليها، وإعداد تقارير المعلومات بحيث تمكن المنشأة من تحقيق أهدافها، ويتم تصميم كل

نظام معلومات لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف. (Salehi et al, 2010)

يرى الباحث أنه يمكن تعريفه بأنه مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها بعضاً من أجل

تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتحويلها إلى معلومات لضبط عمليات المنشأة الخاصة بالإيرادات،

والنفقات، والإنتاج، والتمويل وأية أنظمة داخل المنشأة كنظام التكاليف والرواتب وغيرها، ثم إيصالها إلى

مستخدميها بشكل ملائم وفي وقتها على شكل تقارير لتساعدهم على اتخاذ القرارات وتمكين المنشأة من

تحقيق أهدافها.

2-22 عناصر نظام المعلومات Component of Information System

يرى الباحث أنه من خلال التعريف السابق لنظام المعلومات يمكن بيان عناصر نظام المعلومات

وهي:-

1. المدخلات Inputs :- وهي البيانات (الحقائق) الخام التي لم يجر عليها أية عملية معالجة

وتعتبر غير مفيدة لأنها لا تعطي دلالة ولا تساعد في اتخاذ القرارات.

2. المعالجة Processors:- هي العمليات والإجراءات التي تخضع إليها البيانات لتحويلها إلى

معلومات مفيدة لمستخدميها.

3. المخرجات Outputs:- هي المعلومات المفيدة ذات الدلالة التي أنتجها نظام المعلومات والتي

تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات، أي هي البيانات (الحقائق) التي تمت معالجتها باستخدام

نظام المعلومات.

4. التعليمات والإجراءات Instructions and Procedures :- هي عبارة عن البرامج

والإرشادات والإجراءات التي تكون مستخدمة في نظام المعلومات من أجل معالجة البيانات.

5. الرقابة Control:- هي الإجراءات الرقابية والفنية التي يتم استخدامها للتأكد من أن النظام

مسيطر عليه ويعالج البيانات بشكل صحيح ودون أخطاء.

6. المستخدمون Users:- هناك نوعان من المستخدمين:-

- مستخدمو النظام :- وهم الأشخاص الذين يقومون باستخدام نظام المعلومات ومراقبة سيره بشكل سليم ولا بد من توافر صفات خاصة في هؤلاء المستخدمين كالكفاءة والخبرة في النظام والمجال المستخدم به.
- مستخدمو المعلومات:- وهم الاشخاص الذين يستخدمون المعلومات المنتجة من النظام في اتخاذ القرارات ويقسمون الى قسمين داخليين من داخل المنشأة وخارجيين كالمستثمرين والدائنين.

2-23 جودة نظام المعلومات Information System Quality

يعتبر نظام المعلومات ذا جودة إذا حقق ثلاثة أبعاد وهي:-

1. الجودة الفنية Technical Quality

حيث تركز على نواحي الأداء المتصلة بمكونات وأجزاء نظام المعلومات وقواعد وبرامج وإجراءات تشغيله لتحقيق ما هو مستهدف من هذا النظام.
2. جودة الاستخدام Use Quality

تشير الى تجربة ورد فعل المستخدمين لنظام المعلومات والتعامل معه، فهي تختص بمدى وفاء نظام المعلومات باحتياجات مستخدميه.
3. الجودة التنظيمية Organizational Quality

تشير الى مدى توافق نظام المعلومات مع المتغيرات البيئية للمنشأة من حيث التطور التكنولوجي والهيكل التنظيمي وثقافتها.(عبداللطيف، 2007، ص 281-282)

يرى الباحث أن نموذج الدراسة (النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي) يحقق أبعاد جودة نظام المعلومات من خلال:-

 1. إنه نظام يجمع بين مراحل التدقيق والتطور التكنولوجي بشكل يبين فيه كل مرحلة على حدة والترابط فيما بينها وبين نظام التدقيق والنظام المحاسبي للتأكد من دقة المعلومات المحاسبية المنتجة وبهذا يكون قد حقق بعد الجودة الفنية.
 2. إنه نظام سهل في عملية التعامل معه دون الحاجة الى خبرة واسعة في مجال الحاسوب من قبل المستخدم ويلبي حاجة المدقق في التأكد من دقة احتساب القيم المالية وتوجيهها الى حساباتها وتجميعها في ميزان المراجعة فهذا يكون قد حقق البعد الثاني الا وهو جودة الاستخدام.

إنه نظام يتفق مع التطور التكنولوجي الحاصل في العالم أما بخصوص توافقه مع الهيكل التنظيمي وثقافتها للمنشأة فإنه يتوقف على مدى إدراك وفهم الإدارة لأهمية هذا النظام لتأكيد المعلومات الظاهرة في القوائم المالية وضمان سير العمليات وفق سياسات المنشأة.

2-24 نظام المعلومات المحاسبي Accounting Information System

المحاسبة هي وظيفة تسعى لتزويد المستخدمين الداخليين والخارجيين بالمعلومات الكمية المفيدة لاتخاذ القرارات، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي بأنه نظام معلومات تم تصميمه من أجل إنجاز وظيفة المحاسبة وجعلها ممكنة. (Salehi et al 2010,p187)

ويعتبر أيضاً بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري حيث يختص بجمع، تبويب، معالجة، تحليل، توصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات الى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية، المستثمرين والدائنين) والأطراف الداخلية كإدارة المؤسسة، وهو احد المكونات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية (Managerial Information Systems MIS). (الرضا، 2008، ص 4).

كما أن Turner & Weickgenannt عرفا نظام المعلومات المحاسبي بأنه تشكيل العمليات والاجراءات التي تقوم بالحصول على البيانات المحاسبية من عمليات المنشأة؛ وتسجيلها في سجلات مناسبة؛ ومعالجة تفصيلاتها من خلال تصنيفها، تلخيصها، ودمجها؛ والتقرير عنها بشكل ملخص للمستخدمين الداخليين والخارجيين. (Turner & Weickgenannt 2009, P 4)

ويمكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي نظاماً يدوياً أو نظاماً حاسوبياً باستخدام أجهزة الكمبيوتر وبغض النظر عن نوعه فإنه يمكن تعريفه بأنه نظام يقوم بجمع البيانات وإدخالها ومعالجتها وتخزينها لتحويلها الى معلومات مفيدة والتقرير عنها لتزويد مستخدميها بما يحتاجون للتخطيط والرقابة والتحليل واتخاذ القرارات. (Salehi et al 2010,p187)

فإذا نظرنا بشكل خاص الى أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام الكتروني يستخدم أجهزة الكمبيوتر فيصبح تعريفه بأنه واحد من نظم المعلومات الإلكترونية في منشآت الأعمال التي تهدف إلى جمع ومعالجة وتخزين المعلومات المحاسبية. ليقوم بمجموعة من الوظائف الهامة وهي:-

- 1 تجميع البيانات المحاسبية.
- 2 إدخال البيانات المحاسبية وتخزينها في نظام المعلومات المحاسبي.
- 3 معالجة البيانات المحاسبة حتى يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المنشأة.

- 4 تخزين المعلومات المحاسبية.
- 5 عرض البيانات الكمية على شكل تقارير وبصورة دورية حسب الطلب. (Al-Qudah 2011, P 368)

2-25 العناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي

Component of Accounting Information System

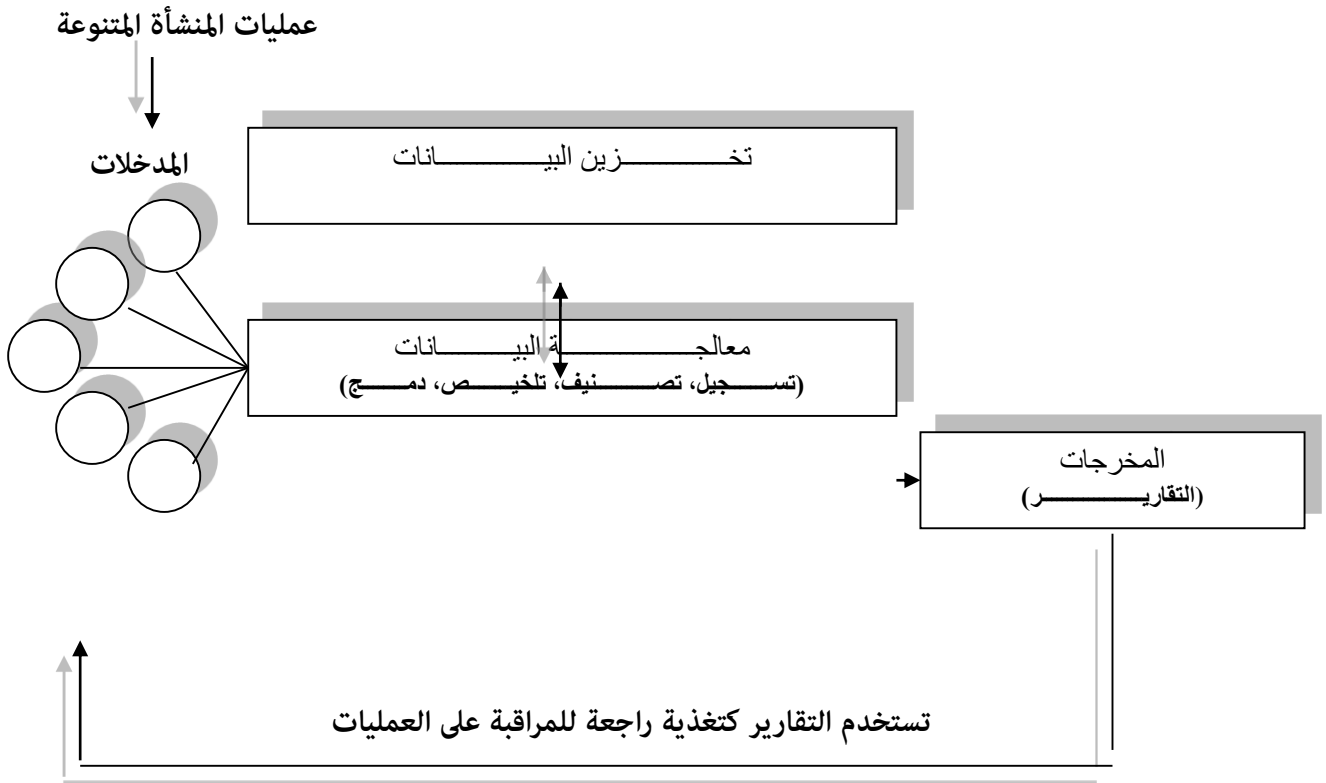
يمكن تصنيف عناصر نظام المعلومات المحاسبي الى مجموعتين:- عناصر عامة لم تفرق بين هذا النظام بأن يكون يدوياً أو حاسوبياً، وعناصر خاصة اهتمت بأن يكون النظام حاسوبياً.

2-25-1 العناصر العامة لنظام المعلومات المحاسبي

1. خطوات عمل ضمن عمليات المنشأة يكون القصد منها الحصول على البيانات المحاسبية الخاصة بالعمليات التي حصلت بالمنشأة.
2. التسجيل اليدوي أو المعتمد على الكمبيوتر لتسجيل البيانات المحاسبية من عمليات المنشأة.
3. خطوات عمل الرقابة الداخلية ضمن عمليات المنشأة لحماية الأصول وتأكيد الأحداث واكتمال البيانات.
4. خطوات عمل لمعالجة، تصنيف، تلخيص، ودمج البيانات المحاسبية الأولية.
5. خطوات عمل لتوليد التقارير الداخلية والخارجية، حيث تستخدم التقارير الداخلية لمراقبة الأداء وعمليات المنشأة للإفادة منها كتغذية راجعة في تحسين الأداء كما في الشكل (3)، وتستخدم التقارير الخارجية المتمثلة في القوائم المالية التي تعد في نهاية العام كقائمة الميزانية العمومية، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية لتلبية احتياجات المستخدمين الخارجين. (Turner & Weickgenannt

(2009, P4-5)

شكل رقم (3) نظام المعلومات المحاسبي



Turner & Weickgenannt 2009, P 6

2-25-2 العناصر الخاصة لنظام المعلومات المحاسبي

- 1 المستندات والأوراق الثبوتية التي تدعم العمليات المالية التي حدثت في المنشأة.
- 2 قواعد البيانات لتخزين البيانات المالية المتعلقة بالعمليات المالية التي حدثت في المنشأة.
- 3 الأجهزة وبرامج الحاسوب (Software) المستخدمة في المعالجة، وتحويل البيانات المخزنة إلى معلومات مناسبة ومفيدة ذات معنى.
- 4 الإجراءات المحاسبية المحددة سلفاً والمصممة للعمليات المالية في المنشأة.
- 5 الأشخاص الذين يتعاملون مع واحد أو أكثر من مكونات نظام المعلومات المحاسبية كالمبرمجين أو المحاسبين المستخدمين لهذا النظام.
- 6 الوسائل الإلكترونية والاتصالات التكنولوجية (Hardware) في ربط مكونات نظام المعلومات المحاسبية (نظام الرواتب ونظام الإيرادات) والأنظمة الأخرى كنظام الموارد البشرية. (Al-Qudah, 2011, P 368)

ومن خلال هذه العناصر الخاصة تجعل نظام المعلومات المحاسبية المعتمد على الحاسب الآلي يتفق مع تعريف نظام الحاسب الإلكتروني وهو "مجموعة من الأجزاء المتكاملة والمتراصة التي صممت ونظمت لمعالجة البيانات إلكترونياً من خلال قبول وتخزين المدخلات منها ثم تشغيلها وإنتاج المعلومات (المخرجات) وفقاً لتوجيهات برنامج يشتمل على تعليمات تفصيلية خطوة بخطوة لما يجب عمله لتحقيق الهدف من التشغيل" (أرباب 2010، <http://forum.stop55.com/231361.html>)

2-26 معالجة العمليات في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

تتم معالجة العمليات في نظام المعلومات الإلكتروني ضمن ثلاث مراحل وهي:-

1. مرحلة مدخلات البيانات وتخزينها Data Input and Storage

في النظام اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي تمثل مدخلاته كل البيانات التي تسجل في اليومية أما في النظام الإلكتروني يتم تسجيل جميع البيانات المتعلقة بحدث العملية ويتوسع ليشتمل أيضاً تخزين البيانات الذي تبرز أهميته من خلال تتبع الوصول السهل إلى البيانات لإنجاز الوظائف بدقة التي من أهمها تحديث البيانات ومعالجتها فالمحاسبون يحتاجون إلى فهم وإدراك كيفية تنظيم وتخزين البيانات والوصول إليها في نظام المعلومات المحاسبي.

أنواع الملفات

تقسم الملفات إلى نوعين لتخزين البيانات هما:-

1. الملف الرئيس (Master File) والذي يشبه سجل الأستاذ في النظام اليدوي ويحتوي على

جميع البيانات التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية حول المفردة موضوع الإهتمام فمثلاً الملف

الرئيس لحسابات المدينين يحتوي على أرقام الزبائن وعناوينهم وأرصدة حساباتهم الجارية

وحدودهم الإئتمانية.

2. ملف العمليات (Transaction File) والذي يشبه سجل اليومية في النظام اليدوي ويتضمن

بيانات حول أحداث خاصة فمثلاً عمليات المبيعات يتضمن بيانات حول المبيعات خلال فترة

زمنية معينة، ويستخدم ملف العمليات لتحديث الملف الرئيس وعليه فيجب أن يتضمن

ملف العمليات جميع البيانات الخاصة بالعمليات اللازمة لغرض التحديث.

2. مرحلة معالجة البيانات Data Processing

تقوم عمليات المعالجة بتحويل البيانات المدخلة الى معلومات، وتتضمن المعالجة في النظام المحاسبي اليدوي استخدام الدفاتر والسجلات من أجل تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام، أما في النظام الإلكتروني فإن معالجة البيانات تشمل حساب المبالغ المالية وإضافة حسابات جديدة الى الملف الرئيس وتحديث وتنقيح الرصيد الجاري للملفات الرئيسة.
طرق معالجة البيانات

1. المعالجة بدفعة (Batch Processing)

بموجب هذه الطريقة يتم تحديث الملفات في وقت واحد (ساعة أو يوم) أو من خلال رقم التجميع للعمليات (مثلاً العمليات من 50 الى 100).

2. المعالجة بالوقت الحقيقي (On-Line Real-Time Processing)

تتم المعالجة فوراً حين يتم التعامل مع الملفات.
ويمكن التفرقة بين النوعين السابقين بأن كليهما يدخل البيانات في وقت حصول الحدث ويختلفان بتحديث الملفات حيث يتم في طريقة المعالجة بالوقت الحقيقي تحديث الملف الرئيس عند التعامل معه ويتم التحديث موسمياً أو دورياً بطريقة الدفعة.

3. مرحلة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (Information System Output Of Accounting)

تعتبر جودة التقارير وملاءمتها للمستخدمين مؤشراً هاماً على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي حيث يجب أن يوفر النظام معلومات دقيقة وسرعة توافرها وذلك عندما يتطلب الأمر السرعة في إتخاذ قرارات مطلوبة.

إن النظام اليدوي يتطلب جهداً ووقتاً أكبر من النظام الإلكتروني وذلك لأن النظام اليدوي يتطلب البحث عن المعلومة وتسجيلها وتلخيصها بينما في النظام الإلكتروني تكون المعلومات متوافرة داخل النظام ولا تحتاج إلا أن يتم طلبها وفق تقارير محددته سابقاً أو استحداث تقارير من قبل المختصين في مجال الحاسوب.(الجزراوي والجنابي، 2009، ص: 79-103)

2-27 مميزات استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي

The Features of The use of Computer In The field of Accounting Information System

إن استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي أدى الى تحقيق مجموعة من الميزات منها:-

1. الدقة والسرعة في إجراء العمليات الحسابية، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية مثل: عمليات التسجيل، التبيوب، التحليل، وحفظ المستندات. وهذا يؤدي بدوره إلى توفير الوقت والمجهود، وتقليل حجم الأخطاء الحسابية، وتخفيض تكاليف تشغيل العمليات الحسابية التي تقوم بها المنشأة.
2. تحسين عملية حفظ العمليات المحاسبية وتسهيل تجميعها وتخزينها واسترجاعها في شكل معلومات لإدارة المنشأة.
3. استخدام عدد قليل من الأفراد لإتمام العمليات المحاسبية.
4. إحكام الرقابة الداخلية على تنفيذ العمليات، بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة مما يحقق الدقة في استخراج المعلومات، وذلك نظراً لاحتواء الحاسوب على وسائل للضبط والرقابة والتحقق من النتائج.
5. زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسب الإلكتروني والمعروضة في التقارير، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات، كأساس سليم و موثوق به لاتخاذ القرارات.
6. كذلك يؤدي استخدام الحاسب إلى توفير المرونة الكاملة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، من خلال تخزين واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب، نظراً لاحتوائه على قاعدة بيانات متطورة، وهي أهم ما يميز الحاسبات في مجال الأعمال المحترسة.
7. إنشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وذلك لأن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر جزءاً من نظام المعلومات الإداري ويعتبر القاعدة الأساسية في توفير البيانات لنظام المعلومات الإدارية. (أرباب، 2011).

2-28 أهمية نظام المعلومات المحاسبي

Importance of Accounting Information System

يرتبط نظام المعلومات المحاسبي بعلاقة مباشرة مع ثقافة المنظمة التي تؤثر في بناء هذه النظم ودرجة إحكامها لمعالجة البيانات، وعلاقتها بمستوى التخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال توفير البيانات الهامة والتحليلات التي تساعد في التنبؤات المستقبلية،

وتظهر علاقتها الثالثة مع تكنولوجيا المعلومات وذلك باستخدام أحدث الوسائل كالبرمجيات والأجهزة في هذه النظم لتحقيق أكبر درجة من الفاعلية والموثوقية في البيانات المستخرجة من هذه الأنظمة، وإن أنظمة المعلومات المحاسبية ذات البناء والإحكام الجيد تمكننا من الحصول على معلومات حول صحة الهياكل المالية للمنشأة.

إن من بعض الوظائف الهامة التي يقوم نظام المعلومات المحاسبية بأدائها هي : جمع وتسجيل البيانات المرتبطة بأنشطة ومعاملات المنشأة ومعالجة هذه البيانات لتحويلها إلى معلومات مفيدة لاستخدامها في عملية صنع القرار للتخطيط والتطبيق والرقابة على الأنشطة، وتوفير الرقابة اللازمة لحماية أصول المنشأة. (Salehi et al 2010,p187-188) ويتلخص السابق بأن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتوليد تقارير متضمنة المعلومات المفيدة يكون المقصود منها مساعدة الإدارة في المراقبة ورقابة المنظمة. (Turner & Weickgenannt 2009, P 6).

وفي الوقت الحاضر ازدادت المنافسة العالمية بين المنشآت مما تتطلب من هذه المنشآت تعزيز قدراتهم لدعم موقعهم الاستراتيجي وإدارة صنع القرار - كما أسلفنا - من أجل تحقيق المزايا التنافسية التي تميزهم عن منافسيهم، وخلق القيمة لعملائها، وهذا يتحقق من خلال أنظمة إنتاجية المعلومات التي تتناسب مع المتغيرات العصرية في إدخال البرمجيات وأجهزة الحاسوب على هذه الأنظمة والتي تؤثر على كفاءة معالجة العمليات المالية لتوفير المعلومات المناسبة والدقيقة والموثوقة، واستجابة لمتطلبات تعزيز مزايا تنافسية أكبر، ودعم أداء الشركات وخلق القيمة التجارية. (Konthong, Ussahawanitchakit 2009, P 95)

كما أن هناك بعض الأعمال التي تقوم بها هذه الأنظمة والتي تزيد من أهميتها مثل:-

1. تسجيل جميع المعاملات المالية على النظام، وتبرز أهميتها بأن المنشأة تكون بحاجة الى أية معلومة وفي أي وقت، وعليه فإن هذه النظم تسهل إمكانية تخزين البيانات والاستعلام عنها في أي وقت وبسرعة.
2. تصميم نظم للحسابات الدائنة تعمل على تحديد الحسابات المستحقة على المنشأة وموعدها.
3. نهاية السنة المالية غالباً ما تكون شاقة على المحاسب في إنشاء ميزان المراجعة غير المعدل، وإجراء قيود التسوية وتسجيلها،

وإغلاق الحسابات، ثم إنشاء ميزان المراجعة في مرحلة ما بعد الإغلاق، إن هذه العملية تتطلب جهداً ووقتاً لإنجازها، ولكن بدخول نظام المعلومات المحاسبي جعل هذه العمليات تحدث تلقائياً داخل النظام دون تدخل بشري من قبل المحاسب.(VanBaren, 2010).

2-29 مراحل إدخال تقنية جديدة إلى المنشأة

إن إدخال أية تقنية جديدة إلى المنشأة فإنها لابد أن تسير ضمن عدد من المراحل لضمان دقة عمل هذه التقنية وإجراء التعديلات المناسبة بما يتوافق مع إجراءات المنشأة وسياساتها، ويمكن بيان هذه المراحل بشكل عام كالتالي:-

المرحلة الأولى:- مرحلة الابتكار

خلال قيام المنشأة بأعمالها الاعتيادية تظهر مجموعة من الاحتياجات لضمان سير العمل بصورة سليمة بحيث تضمن دقة البيانات المنتجة سواءً أكانت بيانات مالية أم إدارية تفيد مستخدميها لاتخاذ القرارات، وبناءً على هذه الاحتياجات فإنه يتم استحداث تقنيات لم تكن مطبقة من قبل لسد هذه الاحتياجات، وتسمى هذه التقنيات بالابتكارات التي تعرف بأنها:-

- القوة التي تدفع إلى الاكتمال.(المغربي 2010)

- تحسين لمنتج موجود ، خدمة ، نظام أو عملية وإدخال شيء أفضل.

(On line Available:<http://en.wikipedia.org/wiki/Innovation>,2009)

- في مجال الأعمال يعني أن ممارسة الأعمال المتغيرة دائماً وفقاً للتغيرات والتحسينات في مجال التكنولوجيا.

(On line Available:<http://zhimzone.com/management/what-is-the-meaning-and-purpose-of-innovation-in-business>, 2011)

- تقديم الأساليب، أو الأفكار، أو المنتجات الجديدة.

(On line Available:<http://www.fastthinking.com.au/bloggers/tim-mendham/the-meaning-of-innovation.aspx>, 2009)

يرى الباحث أن النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي يجمع عدة صفات من التعاريف السابقة بأنه:-

1. أسلوب جديد لعملية التدقيق الداخلي.
2. ممارسة الأعمال وفقاً للتغيرات والتحسينات في مجال التكنولوجيا.
3. تحسين نظام التدقيق اليدوي.
4. يحتوي على مراحل التدقيق (مستندي، فني، حسابي) وأيضاً يحتوي على عناصر نظام المعلومات المحاسبي (برامج الحاسوب، الاتصال مع النظام المحاسبي، مدخلات، معالجة، تصنيف)، وعليه فإن النموذج المتكامل يعمل على التكامل بين مراحل التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي.

المرحلة الثانية:- مرحلة الإعداد

بعد ابتكار هذه التقنية فإنه يبدأ بإعدادها، أي برمجتها بحيث تمكن المنشأة من سد احتياجاتها وبما تتوافق مع سياسات وأهداف المنشأة.

المرحلة الثالثة:- مرحلة الاختبار

بعد ابتكار هذه التقنية وإعدادها فإن المنشأة تكون بحاجة إلى اختبارها للتأكد من صحة معالجتها للبيانات وخطواتها التسلسلية وتوافقها مع سياسات المنشأة حيث يتم تطبيقها بشكل متزامن مع النظام القديم حتى تتم معالجة الأخطاء التي قد تظهر عند تطبيقها وسد الثغرات في سوء فهم بعض السياسات من قبل المبرمجين قبل أن يتم اعتمادها، وفي هذه المرحلة لا تشكل هذه التقنية أي خطر على المنشأة بسبب أنها تزال في مرحلة الاختبار ولم يتم الاعتماد عليها بشكل مطلق لتسيير العمل.

المرحلة الرابعة:- مرحلة الاعتماد

وهذه المرحلة يتم فيها الاعتماد على هذه التقنية في العمل مع مراقبة أن تكون هناك عمليات شاذة لتعديلها، وإجراء التحسينات على التقنية لتبقى مواكبة للتطورات والتغيرات التكنولوجية.

2-30 تصنيف عناصر الرقابة في نظم تشغيل البيانات إلكترونياً

تصنف عناصر الرقابة إلى مجموعتين:-

المجموعة الأولى:- عناصر الرقابة العامة General Control

هي مجموعة العناصر التي يجب توافرها بصفة عامة بغض النظر عن مجال التطبيق الذي يستخدم فيه الحاسب الإلكتروني أو بمعنى آخر هي مجموعة الاشتراطات التي تجب مراعاتها لحماية بيئة نظام المعلومات بصفة عامة،(القباني،2006، ص166-168)

وذلك من أجل مواجهة مخاطر أنظمة الحاسب الآلي والتي تتمثل في:

1. مخاطر الأجهزة من السرقة أو الإتلاف تحتاج الى حماية مادية.
2. مخاطر تشغيل غير مصرح بها وتتم مواجهتها من خلال تحديد صلاحيات استخدام النظام.
3. مخاطر خسائر الملفات ، وتواجه هذه المخاطر من خلال صيانة البرامج رقابة الاسترجاع وهي عملية الاحتفاظ بنسخ للبرامج.

(OnlineAvailable:<http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=3996,2008>)

المجموعة الثانية:- عناصر الرقابة الخاصة بالتطبيقات Application Control

تختص أساليب الرقابة على التطبيقات بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونياً وتهدف إلى توفير درجة معقولة من التأكد من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير. وتقسم أساليب الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث مجموعات:-

1. أساليب الرقابة على المدخلات.
2. أساليب الرقابة على عمليات معالجة البيانات.
3. أساليب الرقابة على المخرجات.(القباني، 2006، ص166-168)

يرى الباحث أن هذه الأساليب الثلاثة تتحقق في نموذج الدراسة (النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي) كمايلي:-

أ- أساليب الرقابة على المدخلات

إن قسم التدقيق الداخلي هو المسؤول عن هذه الرقابة وتعتبر المرحلة الأولى لعملية التدقيق في نموذج هذه الدراسة وهي المرحلة المستندية، فالمستندات تعتبر مرجعاً سليماً يستند اليه المدقق في التثبت من صحة حدوث واقعة معينة (الوردات 2006، ص 50)، حيث يتم فيها التأكد من صحة المستند وتدقيق البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي من أجل التأكد بأن البيانات الأساسية المدخلة إلى النظام المحاسبي صحيحة ودقيقة،

ب- أساليب الرقابة على عمليات معالجة البيانات

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق العمليات المالية من حيث صحة احتساب القيم حسابياً وكذلك صحة توجيهها فنياً أي توجيه القيد المحاسبي وتمثل المرحلة الحسابية والفنية في نموذج الدراسة، حيث يعرف التدقيق الحسابي

بأنه مراجعة العمليات الحسابية ونقل المبالغ أو ترحيلها الى الحسابات

الصحيحة. (الوردات 2006، ص 50)

ت- أساليب الرقابة على المخرجات

تتم مطابقة أرصدة ميزان المراجعة الخاصة بنظام التدقيق الداخلي مع أرصدة

النظام المحاسبي وذلك للتأكد من صحة مخرجات النظام المحاسبي حيث إنها تمثل مرحلة

حسابية ثانية ومرحلة مطابقة بين مخرجات النظامين في نموذج الدراسة.

وهذه الأساليب تحقق هدف الرقابة المالية التي تختص بالتأكد من دقة البيانات

المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها ويتضمن هذا الجانب كافة

الأساليب والوسائل والإجراءات التي تحكم دقة البيانات المحاسبية مثل موازين المراجعة

ونظام الجرد المستمر وتوفير نظام مستندي سليم، دليل للحسابات، نظام مالي، التسويات

البنكية، المطابقات (مطابقات الأرصدة). (الوردات 2006، ص 123-124)

2-31 معالجة البيانات إلكترونياً Electronic Data Processing

هي وظيفة تسجيل وإدارة والتقرير عن المعاملات التجارية عن طريق استخدام أجهزة الكمبيوتر

والأجهزة الطرفية ذات الصلة.

حيث يتم في معالجة البيانات الإلكترونية أخذ مصدر العملية من الوثائق والسندات مثل الفواتير

وإيصالات الإيرادات لإثبات المعاملات التجارية والقيام بإدخال بياناتها إلى الكمبيوتر حيث يتم إدخالها عن

طريق لوحة المفاتيح ثم تتم معالجتها وبعدها يتم التقرير عنها بتقارير مالية مثل:-

1. ميزان المراجعة.

2. بيان الوضع المالي المعروف باسم الميزانية العمومية.

3. بيان الأداء المالي والذي يعرف عموماً باسم بيان الإيرادات والنفقات أو حساب الأرباح

والخسائر.

4. بيان التدفقات النقدية. (Mwazembe, 2010)

ونظراً للتغير الحاصل في طريقة معالجة البيانات من الطريقة اليدوية إلى الطريقة الإلكترونية

أظهرت الحاجة الماسة إلى التغير في طريقة التأكد من سلامة ودقة البيانات المحاسبية أي عملية تدقيقها،

ويتبين هذا التغير في تطور الأجهزة الحاسوبية من الكبيرة وذات التكلفة العالية إلى الأجهزة الصغيرة ذات التكلفة المنخفضة وأيضاً استخدام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني الذي بدوره أثر على مهنة التدقيق في أسلوب التدقيق بما يتوافق مع التطور الحاصل.

2-32 تاريخ تدقيق تكنولوجيا المعلومات

History of Information Technology Auditing

يعتقد بأن أول استخدام لنظام المحاسبة الإلكتروني في عام 1954 وفي هذا الوقت كانت الأجهزة المستخدمة أجهزة حاسوبية رئيسية، وقليل من الناس من لديهم المهارات والقدرة لاستخدام برامج الكمبيوتر وخلال الفترة من 1954 إلى منتصف 1960 كانت مهنة التدقيق تزال تعتمد التدقيق حول الكمبيوتر (تدقيق مدخلات ومخرجات)، وقد بدأ التغيير في منتصف 1960 مع إدخال آلات جديدة، أصغر حجماً وأقل تكلفة. حيث زاد هذا من استخدام أجهزة الكمبيوتر في الشركات وتزامن معه حاجة مدققي الحسابات للتعرف على مفاهيم معالجة البيانات الإلكترونية في مجال الأعمال التجارية بسبب اختلاف طرق تخزين البيانات ومعالجتها واسترجاعها والرقابة عليها، في عام 1968 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين في تطوير تدقيق البيانات المعالجة إلكترونياً ونتيجة لهذا تم إطلاق تدقيق معالجة البيانات إلكترونياً. حول هذا الوقت شكل مدققي معالجة البيانات إلكترونياً جمعية سميت بجمعية مدققي معالجة البيانات الكترونية Electronic Data Processing Auditors Association (EDPAA) وكان الهدف من هذه الجمعية وضع مبادئ وإجراءات ومعايير لتدقيق معالجة البيانات إلكترونياً، ففي عام 1977، صدرت الطبعة الأولى من أهداف الرقابة. والمعروفة الآن باسم أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة (CobiT) Control Objectives for Information and related Technology وهي مجموعة أهداف رقابة تكنولوجيا المعلومات المقبولة قبولاً عاماً لمدققي تكنولوجيا المعلومات. وفي عام 1994 غيرت اسمها إلى جمعية الرقابة وتدقيق نظم المعلومات Information Systems Audit and Control Association (ISACA) وقد شهدت الفترة من أواخر 1960 إلى اليوم تغيرات سريعة في التكنولوجيا من أجهزة الكمبيوتر الصغيرة والتواصل مع شبكة الإنترنت ومع هذه التغيرات جاءت بعض الأحداث الكبرى التي غيرت التدقيق إلى الأبد منها تطوير التدقيق والتجارة الإلكترونية وفوائح شركات التدقيق في الأزمة المالية الأخيرة.

Available:http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_information_technology_auditing)

2-33 تدقيق نظام المعلومات المحاسبي

Audit of Accounting Information system

عادة ما يقصد بتدقيق نظام المعلومات على أنه تدقيق عمليات البيانات إلكترونياً ويرمز لها بالرمز (EDP) أي Electronic Data Processing وتعرف على أنها جمع وتقييم الأدلة لتحديد فيما إذا كان نظام الحاسوب في المنشأة يحمي الأصول ويضمن وحدة وسلامة وتكامل البيانات ويساعد في الوصول إلى أهدافها بشكل فعال ويسهم في زيادة قدرتها على استغلال مصادرها بكفاءة.(ابوعويضة 2007، ص 42) وأكد الرضا بأن التدقيق في ظل نظام المعلومات المحاسبي هو عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يسهم في حماية أصول المنشأة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية، ويستخدم مواردها بكفاءة (الرضا، 2008، ص 4).

من خلال التعريفين السابقين نجد أن الهدف من نظام الحاسوب هو حماية الأصول من السرقة والاختلاس وغيرها، وضمان سلامة البيانات المنتجة وتكاملها وهذا ما يتفق مع النموذج المتكامل لهذه الدراسة بحيث يهدف إلى التأكد من سلامة البيانات المنتجة من النظام المحاسبي ومتابعة العملية المالية ضمن مسار محدد يبدأ من إدخال البيانات وحتى مطابقة أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيقي وفي حال اختلاف النتائج بين نظام التدقيق المتمثل في نموذج الدراسة عن النظام المحاسبي الإلكتروني فإنه تتم مراجعة الخلل بين النظامين لحله وهذه الأهمية لمسار المراجعة في ظل نظام المعلومات المحاسبي يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال مراحل معالجتها المختلفة حيث يكون بالإمكان اكتشاف وتصحيح الأخطاء أثناء القيام بالمعالجات المحاسبية، ولكي يتمكن المدقق من تعقب مسار التدقيق فإنه يجب أن يقوم بتمييز كل عملية حسابية على حدة (الرضا، 2008، ص 5).

يرى الباحث أن هذا ما سيتم تحقيقه في النموذج المتكامل لهذه الدراسة، ولكن يختلف هذا التعريف مع نموذج الدراسة بأن تدقيق نظام المعلومات المحاسبي يقوم بفحص خطوات وإجراءات معالجة البيانات في النظام المحاسبي بينما نموذج الدراسة يعمل على توظيف خطوات التدقيق الداخلي بنظام منفصل عن النظام المحاسبي للمنشأة يتضمن كلاً من:-

1. المراحل الأساسية لعملية التدقيق (مستندي، فني، حسابي).

2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني (جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها).
3. الإمكانيات الحاسوبية لنظام المعلومات المحاسبي (استخدام الحاسوب في معالجة البيانات وتخزينها ومطابقة النتائج بين النظام المحاسبي ونظام التدقيق).

2-34 التدقيق الإلكتروني Electronic Audit

يعرف التدقيق الإلكتروني بأنه عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق (السعدي، 2010، ص63) وإن استخدام التقنيات والكمبيوتر في التدقيق يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على مقدرة وظيفة التدقيق الداخلي على رقابة وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية. (2009, Sarens P:4)

يرى الباحث أن نموذج الدراسة (النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي) يتفق مع تعريف التدقيق الإلكتروني بأنه يمثل استخدام نظام يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والرقابة على أن البيانات المحاسبية يتم إدخالها ومعالجتها والتقرير عنها بصورة صحيحة ودقيقة. كما يرى الباحث أنه لا بد من إيضاح الفرق ما بين تدقيق نظام المعلومات المحاسبي والتدقيق لمعالجة البيانات إلكترونياً، فتدقيق نظام المعلومات المحاسبي يكون بالتأكد من أن النظام نفسه يقوم بمعالجة البيانات بشكل صحيح ويحمي الأصول ويضمن وحدة وسلامة وتكامل البيانات أي أن التدقيق هنا يمثل التدقيق على النظام بأنه يقوم بوظائفه بشكل صحيح وهذا ما أطلق عليه التدقيق من خلال الحاسوب كما سنبينه لاحقاً، أما تدقيق البيانات إلكترونياً فهو يمثل أسلوباً يعتمد على استخدام التقنيات والتطور في تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية لإعادة معالجة البيانات المحاسبية للتأكد من أن البيانات قد تم إدخالها ومعالجتها والتقرير عنها بشكل صحيح وهذا يدعم وظيفة التدقيق الداخلي في الرقابة وإدارة المخاطر للعمليات المالية وهذا ماسمي بالتدقيق باستخدام الحاسوب كما سنوضحه لاحقاً.

إن من أهم أسباب استخدام الكمبيوتر في التدقيق ما يلي:-

يرى الباحث أنه من أهم الأسباب لاستخدام الكمبيوتر في التدقيق هي:-

1. التطور المستمر في نظام المعلومات المحاسبي، حيث أصبح استخدام الكمبيوتر الوسيلة الوحيدة في وقتنا الحاضر لمراجعة هذه النظم.
2. توفير وقت المدقق الداخلي المستغرق في أداء وظيفته حيث تم الآن استخدام برامج المراجعة الجاهزة مما يؤدي إلى وفر كبير في وقت المراجع.

3. التغير في طريقة معالجة البيانات من الطريقة اليدوية إلى الطريقة الإلكترونية.
4. يستطيع المدقق الداخلي استخدام إمكانات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات المراجعة ومنها:-

- أ. التحقق من صحة العمليات المحاسبية.
- ب. المطابقة بين الموازين الفرعية والميزان العام.
- ت. تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيداً من الفحص.
- ث. تحليل بعض الأرصدة مثل المتحركة والبطيئة والساكنة.
- ج. استخدام إمكانات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية على فترات قصيرة. (القباني 2006، ص 69).

2-35 مشاكل الاعتماد على بيئة تكنولوجيا المعلومات في معالجة البيانات

Problems dependent on IT- Environment to Data Processing

إن التخوف بشكل رئيس في بيئة تكنولوجيا المعلومات هو أن تكون البيانات غير صحيحة وذلك لأن تنفيذ تكنولوجيا المعلومات لا يعني أن التسجيل و المعالجة للمعاملات يكون بشكل دقيق على الإطلاق، فقد تكون هذه الأنظمة أكثر عرضة إلى الأخطاء وعمليات الاحتيال وذلك للأسباب التالية:-

1. عدم موثوقية البرامج المستخدمة في الأنظمة المحاسبية: وهذا يعني أن برامج المحاسبة المستخدمة هل تقوم بوظيفتها بالشكل الصحيح ودون أخطاء أي تؤدي المعالجة والإبلاغ عن التقارير دون أخطاء.
2. عدم كفاءة موظفي المنشأة في مجال تكنولوجيا المعلومات : إن التنفيذ الفعال لنظام المعلومات القائم على التكنولوجيا يتطلب موظفين يكون لديهم القدرة على التعامل مع التكنولوجيا أو التطور لنظام المعلومات و أن النقص في مهارات تكنولوجيا المعلومات تشكل مصدر قلق حقيقي للمنشآت.
3. قلة المدققين أصحاب المهارات: وتعني قلة وجود مدققي الحسابات المتخصصين القادرين على التعامل وفهم طبيعة النظام المحاسبي القائم على تكنولوجيا المعلومات وذلك بسبب ضعف التعليم والتدريب، وإن مستوى التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات إن وجد فإنه أحياناً لا يرتقي إلى معدل التغير الحاصل في التكنولوجيا (Al-Fehaid and Higson,2008).

(p8-9)

فقدان الرؤية لعملية معالجة البيانات: إن عملية المعالجة للعمليات المالية تتم داخل الحاسوب ولا تعلم هل تمت المعالجة بشكل صحيح أم لا والسبب في ذلك بأنه لا توجد ضوابط داخلية وأدلة يستند عليها المدقق بل يقوم بتفحص مدى دقة وصحة الإجراءات المتبعة في النظام المستخدم للوصول إلى معلومات دقيقة.

يرى الباحث أن النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي يتغلب على معظم هذه المشاكل وذلك كالتالي:-

1. يتم التأكد بأن النظام يقوم بعمله وأن معالجة العمليات المالية تتم بشكل صحيح من خلال القيام بإعادة احتساب القيم المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي داخل نظام التدقيق الداخلي ثم مطابقة نتائج نظام التدقيق مع النظام المحاسبي للتأكد من الوصول إلى نفس النتائج، وعليه فإننا نتأكد أيضاً من أن النظام المحاسبي يقوم بعمله من حيث الإدخال والمعالجة المحاسبية والفنية وإصدار التقارير بشكل صحيح.

2. إن نموذج الدراسة لا يحتاج إلى مهارات كبيرة لاستخدامه بل للتعرف على مجموعة من الإجراءات كالاستعلام عن المستند الإلكتروني للتأكد من المدخلات ومطابقة النتائج في المرحلة الحسابية والفنية، ولا ننسى بأن الحس البشري ذو أهمية في حال اختلاف النتائج بين نظام التدقيق والنظام المحاسبي بأن يحدد هل الخطأ في النظام المحاسبي أم نظام التدقيق.

2-36 أثر بيئة التشغيل الإلكتروني على معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي

The Impact of Technology Processing on Performance standards to Internal Auditing

إن استخدام الحاسب الآلي في معالجة البيانات بشكل إلكتروني كان له أثر على معايير الأداء المهني

للتدقيق الداخلي وذلك بإجراء تعديلات وإضافات على بعض المعايير وذلك كما يلي:-

المعيار الأول:- الاستقلال

كما أسلفنا سابقاً فإن الاستقلال يعني التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على

تأدية مسؤولياته بطريقة غير متحيزة. (The Institute Of Internal Auditors, 2010, P 3-4)

ويرى معهد المدققين الداخليين بأن الاستقلال يعتمد على دعامتين رئيسيتين هما:-

أ. المركز التنظيمي للمدقق الداخلي وذلك بإرتباط التدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة أو

لجنة التدقيق.(القباني 2006، ص 145)

ب. الموضوعية والتي تعني الموقف العقلي غير المتحيز الذي يسمح للمدققين الداخليين بتنفيذ عمليات التدقيق بطريقة يكون لديهم فيها إيمان صادق بنتائج عملهم (تأدية العناية المهنية الكافية وأن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها) (The

Institute Of Internal Auditors, 2010, P 3-4)

وفي ظل التشغيل الإلكتروني فإن المدقق الداخلي يختلف نطاق مسؤوليته، فبدلاً أن يكون مسؤولاً أمام الإدارة العليا من الناحية المحاسبية فقط، بل تضاف الى مسؤوليته بأن يبلغ الإدارة العليا بنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية للتشغيل الإلكتروني والعوامل التي تتعلق بحماية البيانات والمعلومات واستمرار التشغيل الإلكتروني للبيانات، ويكون مسؤولاً أيضاً أمام إدارة الحاسب الإلكتروني بما يختص بتشغيل الحاسب، وإن الوضع التنظيمي الأمثل لإدارة الحاسب أن تكون تابعة لمجلس الإدارة، فبذلك يكون المدقق الداخلي قد حقق الاستقلالية من ناحية الارتباط التنظيمي بمجلس الإدارة. (القباني 2006، ص 146-147). ولتحقيق الموضوعية فإن هذا يتطلب بذل العناية المهنية الكافية والحصول على البيانات المطلوبة للعمليات المالية والتأكد على سلامة معالجتها وحماية أصولها وذلك باستخدام ثلاث تقنيات للتدقيق الداخلي باستخدام الكمبيوتر Computer-assisted Audit Techniques وهي:-

1. التدقيق حول الحاسوب Auditing Around The Computer

يقوم هذا الأسلوب على اختبار موثوقية المعلومات على الحاسوب وذلك من خلال حساب النتائج المتوقعة للمعاملات المالية المدخلة الى النظام بشكل يدوي،

(2003, On line Available: <http://www.isaca.org/Journal/Past-Issues/2003/Volume-1/Pages/Impact-of-SAS-No-94-on-Computer-Audit-Techniques.aspx>)

أي يتم تدقيق المدخلات والمخرجات للعمليات المالية ويتم تجاهل وجود الحاسوب حيث يقوم المدقق باختبار بعض العمليات من بدايتها حتى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات ومراجعتها يدوياً من البداية حتى النهاية ثم يقوم بمقارنة النتائج التي توصل إليها بالمخرجات التي كان قد تم الوصول إليها بوساطة الحاسوب. (حيدرة، 2007، ص 40).

فقد عزف معظم المدققين عن استخدام هذه الطريقة بسبب بعض العيوب ومن أهمها:-

أ. عدم إفادة المدقق من الإمكانيات التي يتيحها الحاسب نفسه كأداة للتدقيق وهي مفيدة إفادة كبيرة في تدقيق أعمال الحاسب .

ب. قد لا تتوافر في بعض نظم التشغيل الإلكتروني الأكثر تعقيداً تقارير مطبوعة وسيطة لإجراء المقارنات المطلوبة.

ج. صعوبة تطبيقه في أنظمة التشغيل الإلكتروني المعقدة حيث تكون المستندات والدفاتر في شكل غير مرئي وصعوبة الحصول على تقارير مفصلة للعمليات .

(2010, On line Available:<http://almohasb1.blogspot.com/2010/03/audit-in-electronic-data-processing.html>)

2. التدقيق من خلال الحاسوب Auditing Through The Computer

تركز هذه التقنية على اختبار خطوات المعالجة الآلية والبرمجة المنطقية والاجراءات الروتينية، أي يفترض أنه إذا وضعت برامج معالجة سليمة وإجراءات رقابية كافية وبرمجة منطقية للعمليات المالية فإن النتائج ستكون صحيحة ودقيقة ومن غير المحتمل أن تقع أخطاء، وهنا يتم اختبار عناصر التحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعقدة، وهذا ما تم تأكيده في SAS 94 Statement on Auditing standard (94) التي توفر التوجيه لمدققي الحسابات بشأن القيام بالتقييم السليم لأنشطة الرقابة الداخلية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

(2003, On line Available:<http://www.isaca.org/Journal/Past-Issues/2003/Volume-1/Pages/Impact-of-SAS-No-94-on-Computer-Audit-Techniques.aspx>)

ويتم التدقيق من خلال الحاسب عن طريق عدة أساليب ومن أهمها:-

1. أسلوب البيانات الاختبارية Test Data

يستخدم المدقق أسلوب البيانات الاختبارية في التأكد من كفاءة ومدى الثقة في البرامج المختلفة المستخدمة في التشغيل.

وطبقاً لهذا الأسلوب يتم إعداد مجموعة من البيانات غير الحقيقية (وهمية Dummy) عن العملية محل الفحص وقد يضاف إليها بيانات خطأ تغطي كافة احتمالات الخطأ التي يمكن أن تواجه عملية تشغيل البيانات الفعلية أو عمليات خطأ

بحيث يمكن أن تغطي كافة الجوانب المنطقية في معالجة هذه العملية ويحدد المدقق مقدماً نتائج معالجة هذه البيانات الاختبارية يدوياً ثم يستخدم البرنامج الخاص بمعالجة البيانات (الفعلية) لهذه العملية في معالجة البيانات الاختبارية على الحاسب ومقارنة النتائج المتولدة من التشغيل على الحاسب مع النتائج التي حددها المراجع مسبقاً يمكن تحديد الفروق بينهما وتحري أسباب هذه الفروق.

(2010,On line Available:<http://www.aliahmedali.com/forum/archive/index.php/t-13540.html>)

2. أسلوب المحاكاة المتوازية Parallel Simulation

يطلق على هذا الأسلوب أيضاً إعادة معالجة البيانات تحت ظروف محكمة ومراقبة حيث تتم إعادة معالجة بيانات العميل الحقيقية عن طريق استخدام برامج الحاسب الآلي الخاصة بالمدقق لأداء نفس العمليات للنظام المحاسبي (حيدرة، 2007، ص 44).

ويمتاز هذا الأسلوب بالآتي:-

- أ. إمكانية اختبار وظائف برامج المنشأة ودقة مخرجات البرنامج في نفس الوقت.
 - ب. يمكن للمدقق فحص المستندات الأصلية للعمليات للتحقق من شرعية وصحة هذه العمليات وذلك نظراً لحياسة المدقق (مؤقتاً) لسجلات العميل الحقيقية نفسها.
 - ت. يمكن للمدقق اختبار هذه البيانات باستخدام أجهزة إلكترونية غير الموجودة في منشأة العميل.
- (2010,On line Available:<http://www.aliahmedali.com/forum/archive/index.php/t-13540.html>)

وسيتم الاعتماد على هذا الأسلوب في بناء النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي الخاص بهذه الدراسة، وذلك بأن يكون نظام التدقيق منفصلاً تماماً عن النظام المحاسبي و يعمل بنفس الوقت بشكل مواز له، ويستخدم نفس البيانات الحقيقية والمدخلة اليه لنتمكن من إمكانية مقارنة النتائج بين النظامين المحاسبي والتدقيق للتأكد من سلامتها.

3. أسلوب البيانات الاختبارية المتكاملة Integrated Test Facility

يعتبر هذا الأسلوب تطويراً لأسلوب البيانات الاختبارية وذلك للتغلب على مشكلة إمكانية اختلاف البرامج المستخدمة في الاختبار عن البرامج المستخدمة فعلياً في المنشأة لتشغيل العمليات على مدار السنة ، وطبقاً لهذا الأسلوب ينشئ المدقق وحدة وهمية -

على سبيل المثال بائع وهمي - ويدخلها ضمن السجلات الرئيسة الفعلية للمنشأة الاقتصادية موضوع التدقيق، وفي أثناء العام يدخل المدقق عمليات لتلك الوحدة الوهمية ليتم تشغيلها مع العمليات الحقيقية وتتم مراجعة الوحدة الوهمية على مدار العام وفي أوقات مختلفة، وظهور أي انحراف عن النتائج المحددة مسبقاً فإنه يشير إلى احتمال وجود تلاعب أو خطأ في نظام الحاسب.

وهذا يعني أن البرامج موضع الاختبار هي نفسها التي تستخدم في تشغيل بيانات العميل ومن ثم فإنه يعتبر اختباراً مباشراً لنظام العميل حيث من خلاله يستطيع المدقق اختبار إجراءات الرقابة الداخلية المبرمجة.

ومن مزايا هذا الأسلوب أن البيانات الوهمية يتم اختبارها أثناء وقت التشغيل العادي للبيانات الحقيقية الأمر الذي يؤدي إلى عدم تعطيل النظام وتخفيض تكلفة التدقيق نسبياً، فضلاً عن أنه يمكن من إجراء اختبارات أكثر شمولاً لنظام التشغيل، غير أن هذا الأسلوب يشوبه عيبٌ محدد يتعلق بمشكلة فصل نتائج البيانات الاختبارية قبل اندماجها مع نتائج معالجة البيانات الحقيقية . (2010, On line . Available: <http://almohasb1.blogspot.com/2010/03/audit-in-electronic-data-processing.html>)

4. أسلوب تتبع البيانات ذات العلامات المميزة Tagging and Tracing

يعتبر هذا الأسلوب تطويراً لأسلوب البيانات الاختبارية المتكاملة حيث يتم اختيار بيانات الاختبار من ضمن البيانات الأصلية للعمليات مع وضع علامات مميزة لهذه البيانات وتتبع خطوات التشغيل التي تجري على عملية معينة محل الاختبار من خلال برامج التطبيق المستخدمة للمنشأة. وتتمثل مزايا هذا الأسلوب في الآتي:-

أ. يستخدم البيانات الاختبارية أو الحقيقية للمنشأة وبالتالي يمكن تجنب الحاجة الى إجراء قيود

عكسية وما ينجم عنها من مشاكل.

ب. يحدد بشكل قاطع خطوات التشغيل التي تتبع في تشغيل عملية معينة بوساطة البرنامج.

ت. يوفر بشكل ملحوظ دليلاً أفضل لتطابق رقم البرنامج مع سياسات وإجراءات المنشأة.

لكن يعاب على هذا الأسلوب ما يلي :

أ. يجب أن يكون لدى المدقق معرفة كافية ببرنامج التطبيق لكي يستخدم مسار المخرجات

بشكل فعال في تتبع خطوات البرنامج.

ب. عند استخدام هذا الأسلوب في تتبع العمليات الفعلية فإن التتبع يزيد بدرجة كبيرة من وقت تشغيل البرنامج.

4. أسلوب التشغيل المتزامن Concurrent Processing

ويعتبر هذا الأسلوب الأكثر تطوراً من الناحية الفنية حيث يتم تصميم برامج لها صفة الإشراف على عمليات التشغيل، ووظيفتها ضبط العمليات غير العادية وطبع تقارير عن هذه العمليات والبيانات الخاصة بها، ومن ثم يمكن أن يسمى هذا الأسلوب بالتدقيق المستمر، ويتطلب هذا الأسلوب ضرورة مشاركة المدقق الخارجي في تصميم النظام وفي وضع خطط الرقابة الخاصة به، كما يتطلب أيضاً ضرورة الاعتماد على التدقيق الداخلي لأنه هو الذي سيتولى متابعة تشغيل هذه البرامج وتجميع التقارير الناتجة عنها واقتراح أية ضوابط رقابية إضافية تساعد في إكتشاف التجاوزات. مثلاً نفرض أن سياسة الشركة تقضي بتحصيل نسبة معينة مقدماً من قيمة المبيعات الآجلة فإذا تم تسليم بضاعة إلى أحد العملاء دون سداد هذه النسبة فإن الإجراءات التي تتم في ظل أسلوب التشغيل المتزامن تكشف مثل هذا التجاوز.

(2010, On line Available: <http://www.aliahmedali.com/forum/archive/index.php/t-13540.html>)

3. التدقيق باستخدام الحاسوب Auditing With The Computer

يطلق على هذا الأسلوب بأنه أسلوب أو تقنية تدقيق الحسابات بمساعدة الحاسوب computer-assisted audit techniques (CAATs) حيث يقوم هذا الأسلوب باستخدام الحاسب الآلي لتحسين قدرات وفعالية مدققي الحسابات .

(2003, On line Available: <http://www.isaca.org/Journal/Past-Issues/2003/Volume>)

و تنفيذ بعض عمليات التدقيق مثل:

- أ. التحقق من صحة العمليات الحسابية.
- ب. المطابقة بين الموازين الفرعية والميزان العام.
- ت. تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيداً من الفحص.
- ث. تحليل بعض الأرصدة مثل المتحركة والبطيئة والساكنة.
- ج. استخدام إمكانات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية علي فترات قصيرة. (شحاتة، 2000)

ويعزى استخدام هذا الأسلوب إلى عدة أسباب هامة تجعل من هذا الأسلوب محط أنظار مدققي الحسابات وهي:-

أ. التطور المستمر في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ومعالجة البيانات إلكترونياً، حيث أصبح استخدام الكمبيوتر الوسيلة الوحيدة في وقتنا الحاضر لتدقيق هذه النظم والبيانات المعالجة إلكترونياً.

ب. توفير وقت المدقق الداخلي المستغرق في أداء وظيفته من خلال استخدام برامج التدقيق.

ت. التأكد من صحة البيانات المخزنة على ملفات الحاسب الآلي. (القباني، 2006، ص 148)

ث. توفير جهد المدقق الداخلي المستنفذ في أداء وظيفته وذلك بسبب استخدام برامج التدقيق.

سيقوم الباحث باعتماد هذا الأسلوب في هذه الدراسة وذلك بسبب توافق ميزاته مع نموذج الدراسة في التأكد من دقة البيانات واستخدام الحاسب الآلي وتوفير الوقت والجهد للمدقق الداخلي في إجراء عملية التدقيق، ويضيف نموذج الدراسة بيان أهم المتطلبات الأساسية (التدقيق المستندي، الفني، الحسائي، مقارنة النتائج) لبناء نموذج للتدقيق الداخلي وكيفية توظيفها، من أجل تسهيل عملية التدقيق وتوفير الوقت والجهد للمدقق وتخفيف العبء عن المدقق الداخلي، وأيضاً حل مشكلة التدقيق الداخلي التي لوحظت في معظم المنشآت وذلك بعدم وجود نظام تدقيق داخلي إلكتروني تسير ضمنه مراحل التدقيق الأساسية.

المعيار الثاني:- التأهيل العلمي والتدريب والخبرة (القباني، 2006، ص ص:149-150)

إن استخدام الحاسب الآلي في مجال التدقيق يتطلب من المدقق أن يكون لديه خبرة ودراية في أنظمة التشغيل الإلكتروني مع التميز ما بين المدقق المصمم لنظم التدقيق والمدقق المستخدم لها فالمدقق المصمم للنظم يتطلب أن يكون على معرفة ودراية بما يتطلبه معيار الكفاءة والمهارة وهي:-

أ. أن يكون لدى المدقق معرفة أساسية بنظم الحاسب ومكوناته ووظائفه وكيفية معالجته للبيانات بصورة إلكترونية وإمكانات تشغيله بحيث تكون كافية لتخطيط عملية التدقيق وأن يتفهم المدقق كيف تؤثر المعالجة الإلكترونية على تقييم نظم الضبط الداخلي وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتضمن أساليب التدقيق المساندة للحاسب الآلي (التدقيق حول ومن خلال وباستخدام الحاسوب).

ب. فهم المواطن التي تتركز فيها صور الخداع باستخدام الحاسب الآلي للتركيز عليها عند التدقيق.

ت. القدرة على تصميم وعمل خرائط تدفق النظم المتطورة نسبياً وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف في النظام.

ث. الدراية العامة بلغة واحدة على الأقل من لغات التخاطب مع الحاسب الآلي.

أما المدقق المستخدم لنظام التدقيق فيطلب أن يكون لديه معرفة ودراية بما يتطلبه معيار الكفاءة والمهارة التالية:-

أ. فهم كيفية استخدام البرامج الجاهزة للتدقيق بصورة عامة.

ب. فهم متى يقوم بطلب مساعدة المتخصص في مجال الأنظمة الإلكترونية.

وبشكل عام حتى يستطيع المدقق تصميم نظام للتدقيق الداخلي فلا بد أن يكون ملتزماً بمعيار الكفاءة المهنية بأن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً في النواحي المحاسبية وأصول التدقيق وطبيعة المنشأة وإجراءاتها وسياساتها والكفاءة والمهارة في استخدام الحاسب الآلي ومتابعة التطورات في نظم المعلومات وتطويعها لاتمام عملية التدقيق.

في هذه الدراسة سيتم تحديد المتطلبات الأساسية لبناء نموذج للتدقيق الداخلي الإلكتروني وكيفية توظيفها بما يتوافق مع التطور التكنولوجي الحاصل ويتك تك تصميم النظام الذي يسير ضمن مراحل التحليل والتصميم والتنفيذ للأنظمة الى أصحاب الإختصاص في مجال برمجة أنظمة الحاسب الآلي.

المعيار الثالث:- نطاق وكيفية التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الإلكتروني

إن المدقق الداخلي يركز إهتمامه في ظل التشغيل الإلكتروني على النواحي التالية:-

1. التدقيق السابق على المدخلات

وهي تدقيق الدورات المستندية، ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات، واستيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها، وطبقاً للنظم واللوائح الداخلية ودليل الإجراءات للمنشأة، ومن الوسائل التي تستخدم في هذا المجال:-

أ. حصر وتبويب المستندات التي تؤخذ منها البيانات.

ب. المقارنة بين الاجماليات والتفاصيل.

ج. استخدام أسلوب الأرقام المتسلسلة في إدخال البيانات وإعداد سجل خاص بها.

د. توثيق البيانات الداخلة من جهة أو شخص مسئول. (شحاتة، 2000)

2. التدقيق على البيانات الداخلة إلى الحاسب الآلي

حيث يقوم المدقق بالتركيز على:-

أ. التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوب اتباعها عند القيام بإدخال وتشغيل

البيانات، وهذا يتطلب منه دراسة برامج الحاسب الآلي والاطمئنان إلى سلامتها.

ب. التأكد من صحة البيانات المدخلة على الحاسب الآلي وذلك من خلال تدقيقها مع

المستندات الأصلية. (القباني 2006، ص 152)

3. التدقيق على برامج الحاسب الآلي المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل وعرض المعلومات.

يقوم المدقق هنا بالتأكد من سلامة النظام المستخدم في معالجة البيانات لأن عمليات المعالجة تتم

بصورة غير مرئية وذلك من خلال التركيز على:-

أ. صحة تصميم النظام المستخدم لدى المنشأة في معالجة البيانات.

ب. سلامة أداء الحاسب الآلي.

ت. سلامة الأوامر والتعليمات (أوامر التشغيل) من المنظور المحاسبي.

ث. وجود وسائل الضبط الداخلي للنظام.

ويستطيع المدقق التأكد من أنظمة الحاسب الآلي التي تستخدمها المنشأة باستخدام إحدى وسائل

التدقيق من خلال الحاسوب المذكورة سابقاً.

4. التدقيق على المخرجات وسبل عرضها وتفسيرها

يتركز دور المدقق في هذه المرحلة على ما يلي :-

أ. مطابقة المعلومات الواجب أن تكون من ناحية التصميم مع المعلومات الواقعية.

ب. التأكد من أن تفسيرات المحاسب مستنداً إلى أرقام صحيحة واردة في مخرجات الكمبيوتر

لتلافي التلاعب في تفسير تلك المعلومات.

ت. التأكد من التقارير المرفوعة إلى الإدارة بأنها تطابق من الناحية الموضوعية المعلومات

الواردة من مخرجات الكمبيوتر. (القباني 2006، ص 153)

يرى الباحث أن نموذج الدراسة (النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام

المعلومات المحاسبي) يقوم بتطبيق المراحل السابقة في عملية التدقيق فيبدأ بتدقيق المدخلات للبيانات

وأطلق عليها التدقيق المستندي ثم معالجتها التي سميت بالتدقيق الفني والحسابي ثم مطابقة المخرجات

مع النظام المحاسبي المستخدم وتمثلت في مطابقة النتائج، ويختلف النموذج عن العرض السابق وذلك بأنه

يعمل بشكل مستقل عن النظام المحاسبي ويستخدم أسلوب التدقيق باستخدام الحاسوب وليس من خلال

الحاسوب.

المعيار الرابع:- الرقابة الداخلية ودور المدقق الداخلي عند التشغيل الإلكتروني للبيانات

يجب أن يتحقق المدقق الداخلي من مقومات نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني

للبيانات والذي يشتمل على نوعين من الضوابط الرقابية (القباني 2006، ص 154):-

أ. الرقابة العامة على التشغيل الإلكتروني للبيانات

تهدف الرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونياً إلى وضع إطار للرقابة الشاملة على نشاطات معالجة

البيانات إلكترونياً ولتوفير مستوى معقول من التأكد بأن الأهداف الشاملة للرقابة الداخلية قد

تحققت.(معيار 8، المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي، 2000، الفقرة (118)، ص 415-416)

1. الرقابة على التنظيم والإدارة

وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها الوحدة الاقتصادية ، وتحدد

اختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، وكذلك توضح التفويض المناسب للمسؤوليات

الوظيفية. وتتضمن الرقابة التنظيمية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات:-

1. فصل قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات عن الأقسام المستفيدة من خدمات الحاسب ، حيث

يكون قسم التشغيل مسؤولاً عن كل ما يتعلق بتشغيل البيانات، أما الأقسام المستفيدة،

فتكون مسؤولة عما يحدث من أخطاء خارج قسم التشغيل، مثل نسيان بيانات عملية ما، أو

أية أخطاء مخالقات في بيانات العمليات.

2. الفصل التام للمهام بين العاملين في قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات مثل: محلي النظم،

معدي البرامج وصيانة نظام التشغيل، إعداد كلمات السر والرقابة عليها.

3. فصل المهام داخل الأقسام المستفيدة حيث يؤدي ذلك إلى تدني احتمال وجود أخطاء أو

مخالقات. فعلى سبيل المثال ينبغي فصل مهمة حفظ الأصول عن مهمة إعداد البيانات،

ومهمة تصحيح الأخطاء عن إعداد المستندات الأصلية.

(2007, On line Available:<http://www.alnadem.net/showthread.php?t=4993>)

2. الرقابة على تطوير النظم

من أجل زيادة الثقة في البرمجيات المستخدمة في معالجة البيانات يجب على الإدارة تصميم وتطوير الرقابة الداخلية بهدف تخفيف المخاطر على التغيرات الجديدة لتلك البرمجيات والأنظمة الأكثر فاعلية فان اتخاذ قرار التطوير يكون من قبل فريق من موظفي التشغيل الإلكتروني والمستخدمين الرئيسيين والمراجعين الداخليين وسواء أكان التطوير يقتضي شراء برمجيات جديدة أم تطوير القديمة داخليا فإنه يجب إجراء اختبار مكثف لها بهدف التأكد من انسجام هذه البرمجيات مع اجهزة التشغيل الإلكتروني ومكوناته ولتحديد اذا كانت هذه الاجهزة تتمكن من معالجة الحجم المطلوب من المعلومات والمعاملات. (فؤاد، 2011)

3. الرقابة على الوصول إلى النظام

تم بناء هذه الاجراءات داخل نظم الحاسبات الحديثة، مثل كلمات السر، التحقق من الشخصية سواء من خلال بصمة اليد أو من خلال الأساليب الصوتية، وهناك أنواع من الوسائط التي تسمح للمستخدم بالكتابة عليها مرة واحدة، ولا تسمح له بإلغاء البيانات الموجودة عليها، وتسمى هذه الوسائط بالوسائط البصرية (optical media)، بدلاً من الوسائط الممغنطة، وتلعب هذه الإجراءات دوراً هاماً في الحد من الغش وفيروسات الحاسبات.

(2007, On line Available:<http://www.alnadem.net/showthread.php?t=4993>)

4. الرقابة على الأجهزة وبرامج الحاسوب

مجموعة من الإجراءات الرقابية المبنية في الحاسب التي تهدف الى فحص الأجهزة والبرامج، وذلك للتحقق من مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها المرجوة، وكذلك اتخاذ الإجراءات الخاصة بحماية الحاسبات من المخاطر البيئية.

5. الرقابة على العمليات والبيانات

مجموعة من الإجراءات الرقابية الخاصة بتأكيد تدفق العمل كما هو مخطط له وأن الوصول الى النظام متفق مع فصل الواجبات وكذلك الإجراءات الخاصة بتسجيل البيانات واسترجاعها وحفظها.

ب. الرقابة على التطبيقات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

تهدف الرقابة التطبيقية لمعالجة البيانات إلكترونياً إلى وضع إجراءات للرقابة المحددة على التطبيقات المحاسبية من أجل توفير تأكيد معقول بأن جميع العمليات مصرح بها ومسجلة وتمت معالجتها على الوجه الأكمل، وصحيحة وفي الوقت المناسب. (معيار 8، المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي، 2000، الفقرة (120)، ص 416)

ويعنى آخر فإنها تعتبر الأساليب المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، والتي تتعلق بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونياً، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، وهذه الأساليب هي:-

1. أساليب الرقابة على المدخلات Input control

وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من صحة اعتماد البيانات التي يتسلمها قسم معالجة البيانات EDP بواسطة موظفين مختصين، ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الكمبيوتر من التعرف عليها. ومن عدم فقدانها أو الإضافة إليها أو حذف جزء منها أو طبع صورة منها أو عمل أية تعديلات غير مشروعة في البيانات المرسله حتى وإن كان ذلك من خلال خطوط الاتصال المباشرة. وتشمل أساليب الرقابة على المدخلات على تلك الأساليب التي تتعلق برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات السابق رفضها.

2. أساليب الرقابة على معالجة البيانات Processing control

وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونياً طبقاً للتطبيقات المحددة، بمعنى معالجة كافة العمليات كما صرح بها وعدم إغفال معالجة عمليات صرح بها وعدم معالجة أية عمليات لم يصرح بها.

3. أساليب الرقابة على المخرجات Out put control

وتهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات (مثل قوائم الحسابات أو التقارير أو أشرطة الملفات الممغنطة أو الشيكات المصدرة) وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط. وتعد غالبية أساليب الرقابة على التطبيقات أساليب رقابة وقائية. ويضمن العديد منها هدف اكتشاف الأخطاء التي يصعب اكتشافها في غياب مثل هذه الأساليب.

(2007 , On line Available:http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=1044)

تتطلب النظم اليدوية قدرًا كبيراً من الوقت لتصميم التقارير، أما في النظام الذي يعتمد على الحاسوب والمصمم بشكل جيد فإنه يتم تصميم التقارير اللازمة في أقل وقت ممكن وحسب الحاجة، كما تتميز هذه النظم بفاعلية وكفاءة عالية وذلك لإحتوائها على Data Base يخزن فيها جميع البيانات التي تخص المنشأة دون تكرار، وسهولة استرجاع المعلومات الملائمة في أسرع وقت ممكن، وتسهيل عملية العرض لهذه المعلومات كاستخدام الرسوم البيانية مما تسهل على مستخدم المعلومات فهمها بشكل أكبر لتساعده في إتخاذ القرارات. (القباني 2006، ص 154-155).

2-37 النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

يرى الباحث أنه نظراً للتطورات الحاصلة على النظام المحاسبي الذي أصبح يستخدم الحاسب الآلي في معالجة البيانات والتي أطلق عليها معالجة البيانات إلكترونياً اقتضت الحاجة الى ايجاد طرق رقابية تتواءم مع هذه المعالجة فظهرت أساليب رقابية عامة وأساليب تطبيقية كما أسلفنا سابقاً وكان الهدف منها التأكد من مدى فاعلية وكفاءة النظام المستخدم، ولكن هذا لم يكن كافياً لأن الأدوات الرقابية قد تعالج جوانب دون جوانب أخرى فمثلاً قد يتم ضبط إمكانية إدخال البيانات من خلال منح الصلاحيات وكلمة سر إلى الشخص المسؤول عن إدخال البيانات ولكن لاتعالج امكانية التأكد من أن البيانات قد تم إدخالها بشكل صحيح أم لا، ومن أجل التأكد من صحة البيانات في الادخال، والمعالجة والتقرير عنها اقتضت الحاجة الى :-

1. بيان المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية المتمثلة في استخدام الحاسب الآلي في معالجة البيانات والتأكد من دقة المعلومات المعروضة في القوائم المالية.
2. مراجعة البيانات المدخلة ومعالجتها والتقرير عنها بنفس الطريقة التي تتم معالجة البيانات بها ألا وهي الطريقة الإلكترونية.
3. توفير الوقت والجهد في تدقيق العمليات المالية.

4. ايجاد نموذج للتدقيق الداخلي يحتوي على مقومات النظام وهي المدخلات، المعالجة والمخرجات.

5. ايجاد نموذج للتدقيق الداخلي يعمل بشكل متكامل مع النظام المحاسبي لتسهيل إمكانية مقارنة نتائج نظام التدقيق مع النظام المحاسبي وذلك لضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في دقة المعلومات الواردة في التقارير المالية والمفيدة لمستخدميها لاتخاذ القرارات .

6. الإسهام في حل مشاكل التدقيق الداخلي المتمثلة في :-

أ. عدم وجود نظام تدقيق داخلي إلكتروني معتمد من قبل المستشفيات يحتوي على جميع مراحل عملية التدقيق (المستندي، الفني، الحسائي).

ب. تخفيف العبء عن مدقق الحسابات الذي يواجه عدداً كبيراً من العمليات التي تكون بحاجة الى تدقيق وهو ما يزال يعتمد الطريقة اليدوية وأصبح من الصعب على مدقق الحسابات اكتشاف الأخطاء الناتجة عن إدخال البيانات أو معالجتها.

وبناءً على السابق فقد تم تحديد متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي من قبل الباحث من خلال استحداث استبانة والقيام بتعبئتها من قبل عينة من مدققي الرواتب في المستشفيات في الأردن وإجراء مقابلات شخصية معهم وملاحظة طريقة العمل المتبعة.

واستخدمت المقابلات والملاحظات أيضاً من أجل تأكيد المعلومات الواردة في الاستبانة والتوسع في فهم نظام التدقيق الداخلي المعتمد لديهم واكتشاف الثغرات في أنظمتهم.

وبعد أن تم تحديد المتطلبات وفهم أنظمة التدقيق المستخدمة والتعرف على الثغرات الموجودة فيها تم توظيف المتطلبات الأساسية في نموذج للتدقيق الداخلي الإلكتروني يعتمد على نظام المعلومات المحاسبي يسهم في سد ثغرات الأنظمة الحالية للتدقيق وإعطاء ميزة لنظام التدقيق في مواكبة التطورات التكنولوجية الحالية وتخفيف العبء عن المدقق في توفير الوقت والجهد المبذولين لإنجاز عملية التدقيق. وتتمثل المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي وكيفية توظيفها فيما يلي:-

1. المتطلب الأول: التدقيق المستندي

في الأنظمة الإلكترونية يتم إدخال البيانات الأولية للعملية المالية مثل تاريخ مباشرة عمل الموظف أو قيمة الاقتطاع المطلوب من الموظف على مستندات إلكترونية وتكون هذه البيانات الركيزة الأساسية للعمليات المالية فإذا كان فيها خطأ

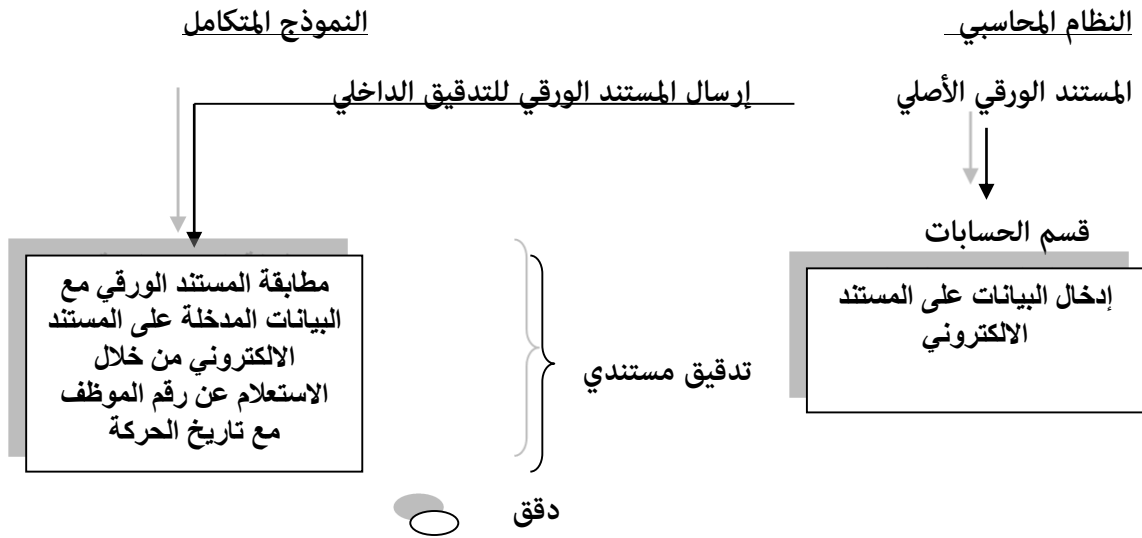
فإنه سيترتب عليها أخطاء في احتساب القيم المالية المستحقة للموظف، وبناءً على السابق كان لابد من وجود مرحلة يتم فيها التأكد من البيانات المدخلة الى النظام وتم استحداث مستند إلكتروني من أجل مواءمة التطورات التكنولوجية، ويتم تمييز هذا المستند برقم الموظف وتاريخ الحركة من أجل أن يستطيع المدقق الاستعلام عنه ويقوم بمطابقة البيانات الواردة في المستند الورقي الأصلي مع البيانات المدخلة الى المستند الإلكتروني من أجل التأكد بأن جميع البيانات تم إدخالها بشكل صحيح دون أخطاء، ولهذا السبب اطلق عليها بالتدقيق المستندي، وأيضاً يتم التأكد فيها من شرعية المستند الورقي وأنه مستوفي جميع الشروط الواجب توافرها في مستند العملية المالية حتى يعتمدها المدقق وهي:

- نوع المستند وتحديد رقمها (يجب أن يتضح نوع المستند وطبيعة العملية المالية حتى يستطيع المحاسب تحديد التأثير مثل مباشرة عمل أو اقتطاع، ويجب أن يأخذ المستند رقم في النظام حتى يمكن العودة إليه في أي وقت).
- وصفا للأطراف المشاركة في العملية الاقتصادية،(من الشخص الواجب الاقتطاع منه ولصالح من).
- وصفا للعملية لتحديد قيمتها (مثل كم عدد الأيام الواجب اقتطاعها).
- تاريخ إصدار الوثيقة وأن العملية تخص أية فترة وهذا يساعد في تحديد القيمة المالية مثل أن حسم أيام من الراتب مع تحديد الشهر.
- توقيع الشخص الذي يصدر المستند للتأكد من أنه أصدر من الشخص المخول لأن المدقق يقوم بتدقيق إداري بجوار التدقيق المحاسبي.
- التصديق من قبل المدقق على المستند حتى تكون بياناته موثوقة لإدخالها الى النظام (Fladrowska

Grosskreutz 2009, P9)

ويظهر الشكل التالي كيفية توظيف هذه المرحلة في النموذج:-

شكل رقم (4)



النموذج من إعداد الباحث

2. المتطلب الثاني: التدقيق الحسائي

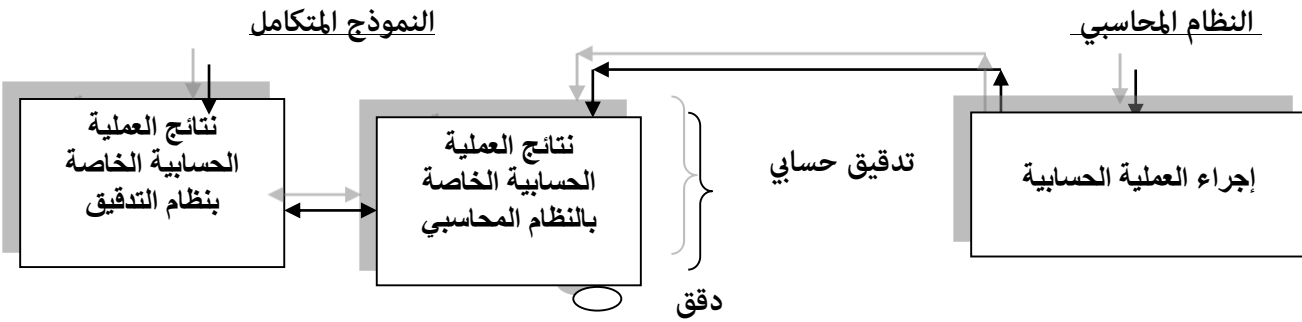
إن التدقيق الحسائي تم توظيفه في النموذج على جزأين يتماثلان في :-

الجزء الأول: الحساب ويقع هذا الجزء بعد المتطلب الأول (التدقيق المستندي)

بعد أن يتم إدخال البيانات الى المستند الإلكتروني فإنه يتم احتساب القيم المالية المستحقة للموظف باستخدام النظام المحاسبي وتظهر بشكل تقرير يطلق عليه كشف راتب الموظف ومن أجل التأكد من دقة احتساب هذه القيم فإنه يستخدم طريقة المحاكاة المتوازية وذلك بإعادة معالجة بيانات العميل الحقيقية التي تم ادخالها وتدقيقها في المتطلب الأول عن طريق استخدام النموذج المتكامل للتدقيق لأداء نفس العمليات للنظام المحاسبي ويقوم هذا النموذج بإظهار تقرير مشابه للتقرير المستخرج من النظام المحاسبي الا وهو كشف الراتب من أجل المقارنة بينهما للتأكد من نتائج العمليات الحسابية كما سيتم بيانه في المتطلب الرابع.

ويظهر الشكل التالي كيفية توظيف هذا الجزء من هذه المرحلة في النموذج

شكل رقم (5)



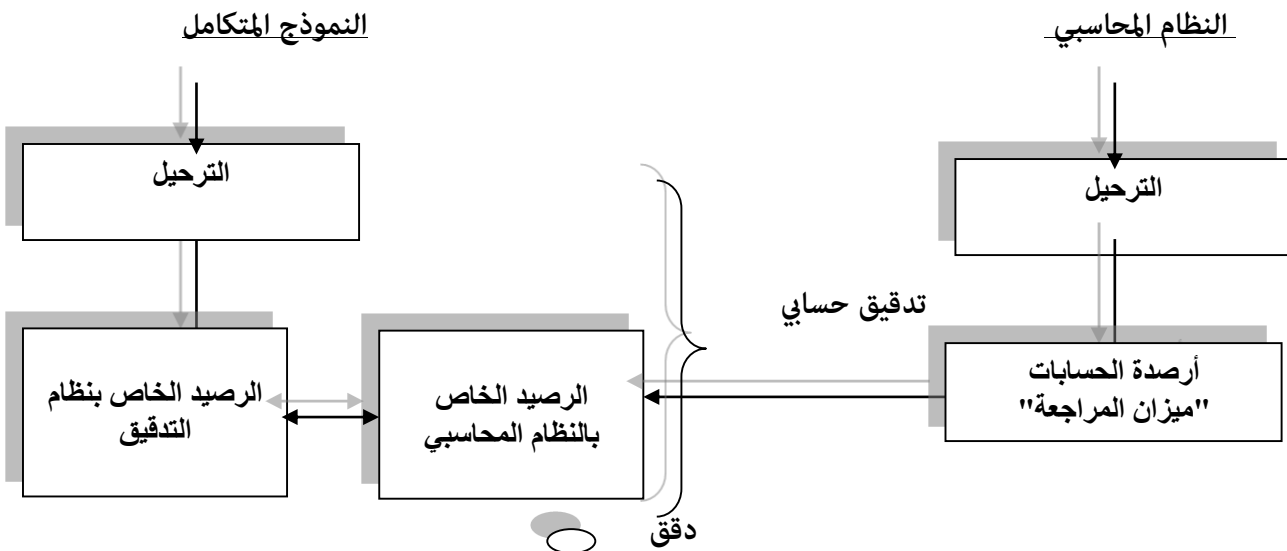
النموذج من إعداد الباحث

الجزء الثاني: التصيد ويقع هذا الجزء بعد المتطلب الثالث (التدقيق الفني)

من أجل التأكد بأن جميع التعديلات على رواتب الموظفين الواردة في الكتب الرسمية التي قام بها المحاسب تم تدقيقها من قبل المدقق الداخلي فإنه يتم ترحيل وترصيد المبالغ في حسابات ميزان المراجعة الخاصة بنموذج التدقيق ومقارنتها مع أرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالنظام المحاسبي فإذا تساوت الأرصدة تكون جميع التعديلات التي قام بها المحاسب قد تم تدقيقها وهذا السبب هو ما دعا إلى وجود هذا المتطلب، ويكون موقعه بعد التوجيه الفني للقيود الذي يمثل المتطلب الثالث كما سيتم بيانه في التالي.

ويظهر الشكل التالي كيفية توظيف هذا الجزء من هذه المرحلة في النموذج

شكل رقم (6)



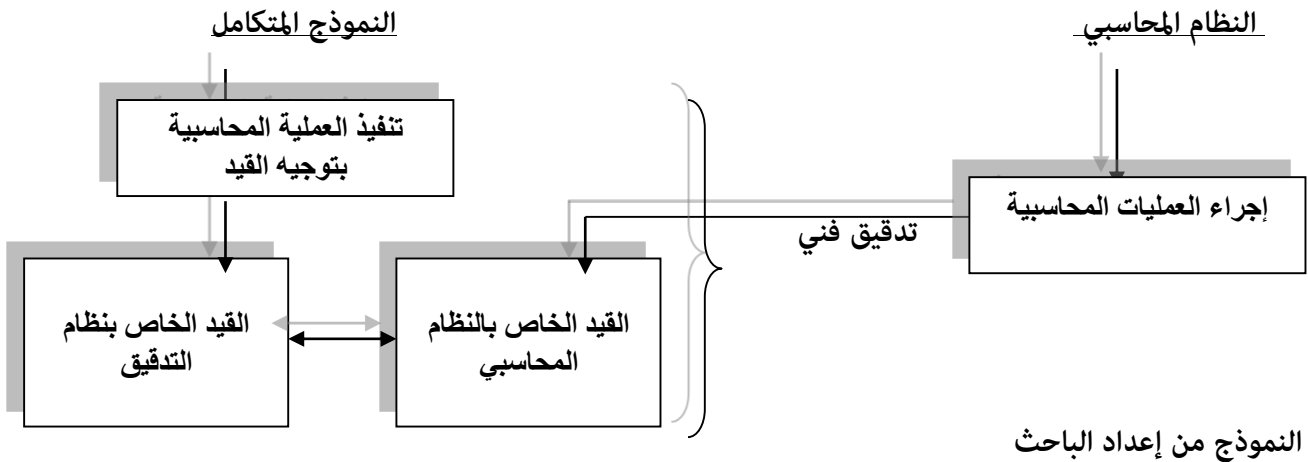
النموذج من إعداد الباحث

3. المتطلب الثالث: التدقيق الفني

عند الإنتهاء من احتساب المبالغ المالية المستحقة للموظف وبيانها في كشف الراتب ومطابقتها في الجزء الأول من المتطلب الثاني (التدقيق الحسائي)، فإن نموذج التدقيق سوف يقوم بانتاج قيد محاسبي يستمد بياناته من كشف الراتب الخاص به ثم يطلب من النظام المحاسبي القيد الخاص به ويقوم بمطابقة الأرصدة المدينة والدائنة الظاهرة في قيد نموذج التدقيق وقيد النظام المحاسبي، فإذا تساوت الأرصدة فإن هذا يدل على أنه تم توجيه المبالغ المالية الى حساباتها الصحيحة، وإن هذا المتطلب (التدقيق الفني) ذو أهمية كبرى لأنه يمثل أساس المحاسبة المالية في التسجيل المحاسبي القائم على القيد المزدوج، وأيضاً يعتبر حلقة الوصل ما بين جزئي المتطلب الثاني (التدقيق الحسائي) السابق الذكر المتمثل في احتساب المبالغ المالية (الجزء الأول) وترحيلها وترصيداها في ميزان المراجعة (الجزء الثاني) فلو كان التوجيه الفني خطأ ظهرت المبالغ المرصدة في ميزان المراجعة خطأ أي يوجد إختلاف ما بين أرصدة ميزان المراجعة الخاص بالتدقيق وأرصدة ميزان المراجعة الخاص بالنظام المحاسبي.

ويظهر الشكل التالي كيفية توظيف هذه المرحلة في النموذج

شكل رقم (7)



4. المتطلب الرابع: المقارنة بين نتائج النظام المحاسبي ونموذج التدقيق الداخلي في المتطلبين الثاني والثالث

(التدقيق الفني والحسائي)

إن نموذج التدقيق المقترح يعمل على أساس المحاكاة المتوازية للنظام المحاسبي وتجري عمليات المعالجة والمخرجات بشكل منفصل أي يكون نظام التدقيق مستقلاً عن النظام المحاسبي ولكن يشترك مع النظام المحاسبي المستند الإلكتروني في المتطلب الأول (التدقيق المستندي)

للتأكد من أنه تم إدخال البيانات بالشكل الصحيح ويقوم نظام التدقيق بالاعتماد على هذه البيانات لبدء عملية التدقيق كمتغيرات على رواتب الموظفين المعينين بهذه التغيرات وبما أن نظام التدقيق ونظام المحاسبة منفصلان عن بعضهما فلا بد من وجود وسيلة للوصل بين النظامين من أجل التأكد بأن النظام المحاسبي يقوم بمعالجة البيانات بصورة صحيحة ويزود مستخدمي البيانات بمخرجات وتقارير مالية دقيقة، وبناءً على السابق كان لابد من وجود هذا المتطلب الذي يعمل على مقارنة نتائج العمليات المالية في النظام المحاسبي مع نظام التدقيق في متطلي المعالجة الحسائي والفني (للتأكد من صحة المعالجة والتوجيه الفني للعمليات المالية) كما أسلفنا سابقاً.

2-38 علاقة أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية في النموذج المتكامل لمتطلبات

التدقيق الداخلي الإلكتروني في النظام المحاسبي

يرى الباحث أن نموذج الدراسة (النموذج المتكامل) يحقق أهداف التدقيق المالي كما في الجدول

جدول رقم (1)

التالي:-

أهداف التدقيق المالي وعلاقتها بالنموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني

الرقم	الهدف	التعريف	علاقة الهدف بالنموذج
1.	الحدوث	تسجيل العمليات المالية التي وقعت	يضمن هذا النموذج مراقبة تسجيل العمليات التي وقعت والتي تخص موظفين حقيقيين داخل المستشفى وذلك من خلال الاستعلام عن المستند الإلكتروني ومقارنة مدخلاته مع المستند الورقي الخاص بالعملية المالية التي حدثت فعلاً في المرحلة المستندية.
2.	الاكتمال	العمليات المالية التي حدثت تم تسجيلها وتدقيقها.	يضمن هذا النموذج مراقبة أن جميع العمليات التي وقعت وتم تسجيلها قد دقت من خلال مطابقة أرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالنظام المحاسبي مع نظام التدقيق الداخلي في الجزء الثاني من المرحلة الحسابية، أما فيما يخص أن جميع العمليات المالية التي حدثت تم تسجيلها فهذا يحتاج الى ربط دوائر المنشأة الأخرى مثل دائرة الموارد البشرية مع نظام التدقيق بحيث يتم تأثير جميع الحركات على نظام التدقيق ومطابقتها مع النظام المحاسبي، وفي هذه

الدراسة تم ربط فقط دائرة الموارد البشرية لتحقيق هذا الهدف.			
يضمن هذا النموذج تسجيل العمليات المالية بقيمتها الصحيحة وذلك من خلال استخدام المحاكاة المتوازية التي تقوم بإعادة معالجة بيانات العميل الحقيقية لتحديد القيم المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي ومقارنتها مع القيم في النظام المحاسبي في الجزء الأول من المرحلة الحسابية.	تسجيل العمليات المالية بالقيمة الصحيحة	الدقة	3.
يضمن هذا النموذج توجيه القيم المالية إلى حساباتها الصحيحة وذلك من خلال إجراء قيد محاسبي خاص بنظام التدقيق الداخلي ومقارنته مع القيد الخاص بالنظام المحاسبي في المرحلة الفنية.	تبويب العمليات المالية على نحو ملائم	التبويب	4.
يضمن هذا النموذج تدقيق العمليات المالية في الفترة التي تم فيها إجراء العملية المحاسبية في النظام المحاسبي وذلك لأن أية عملية ستحدث على النظام المحاسبي ولم تدقق سوف تؤدي إلى اختلاف في القيم النهائية في ميزان المراجعة، ويتحقق هذا الهدف في الجزء الثاني من المرحلة الحسابية.	تدقيق العمليات المالية في التاريخ الصحيح.	التوقيت	5.
يتم ترحيل القيم المالية وترصيداها بشكل آلي في كلا النظامين المحاسبي والتدقيق، وهذا ما يجعل الخطأ في الترحيل والترصيد قليلاً ولكن هذا لا يعني أن لاتتم المقارنة بين النظامين تحسباً لأي خطأ غير متوقع قد يحدث، فأبي خطأ قد يحدث فإنه سينعكس على الأرصدة في ميزان المراجعة.	إدراج العمليات المالية وتلخيصها على نحو صحيح.	الترحيل والتلخيص	6.

2-39 كيف يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني إجراءات المحاسبة

لإيصال المعلومات إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين؟

إن النظام المحاسبي يسير وفق إجراءات محددة للتعرف على الأحداث وقياسها وتسجيلها وتبويبها وإعداد التقارير لإيصالها إلى المستخدمين سواءً أكانوا داخليين أم خارجيين وعليه فإن النظام المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من أن هذه الإجراءات تم تنفيذها وفق ما هو محدد لها وذلك من خلال متطلبات هذا النظام وهي:-

أ. التدقيق المستندي:- يضمن هذا المتطلب التعرف على العملية المالية، وأنها حقيقية لأنها تكون موثقة

بمستندات تثبت هذه العملية

وأيضاً يتم التأكد بأن جميع البيانات تم إدخالها الى النظام المحاسبي بالشكل الصحيح دون أخطاء، وعليه فإن هذا المتطلب يؤكد بأن الإجراء المحاسبي الخاص بالتعريف بالأحداث المالية يتم تنفيذه وفق ما هو محدد له.

ب. التدقيق الحسائي:- يعرف القياس بأنه الوظيفة الأساسية الأولى للمحاسبة المالية وتمثل تحديد القيمة المالية.(عبداللطيف والبابلي 2010، ص23)

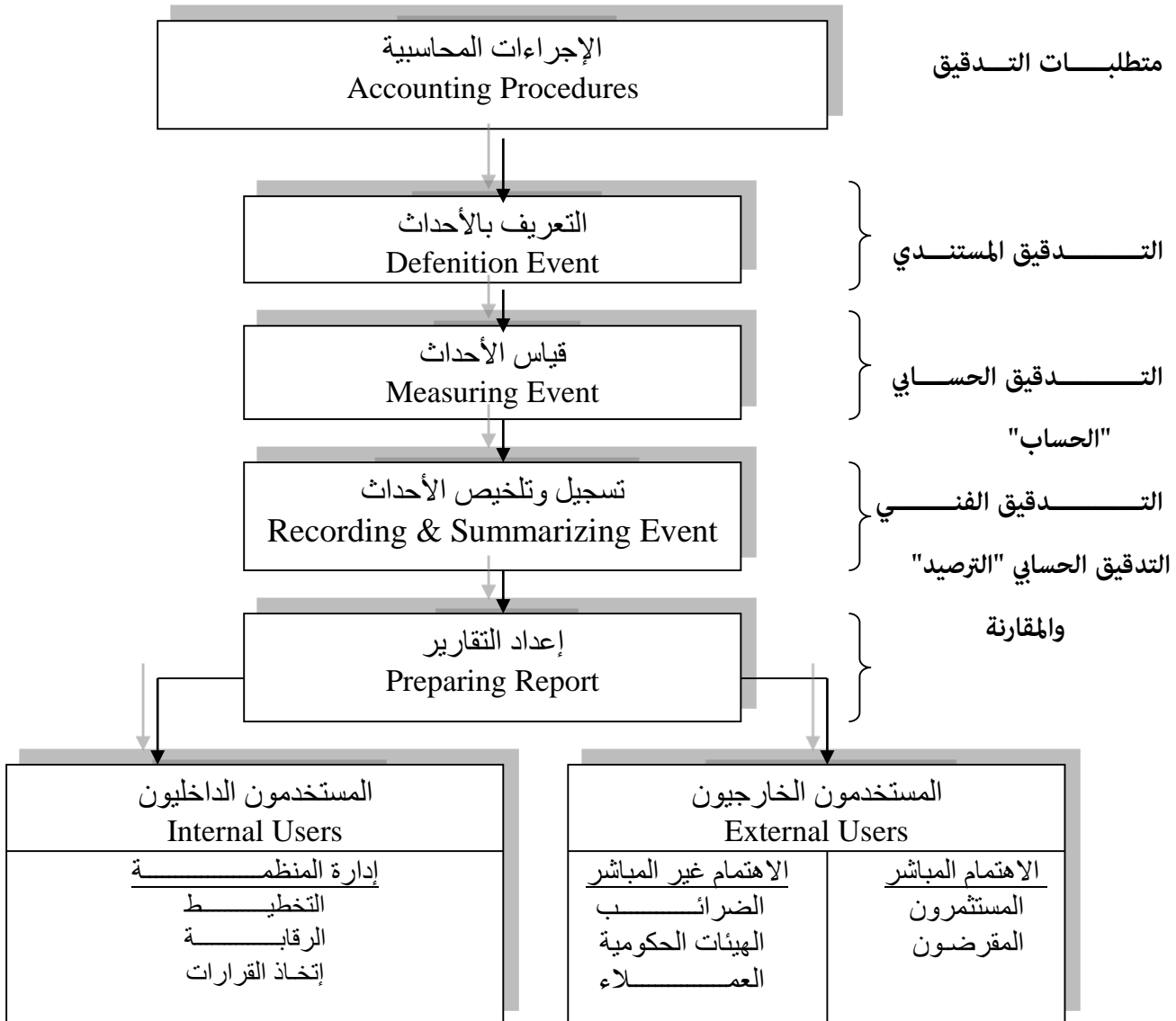
وهنا يتم التأكد بأن العملية المالية قد تم قياسها بالقيم الصحيحة لكي تعكس القيم الحقيقية التي يجب أن تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لبيان نتائج أعمال المنشأة دون زيادة أو نقصان. إذاً فإن هذا المتطلب يؤكد بأن الإجراء المحاسبي الخاص بقياس الأحداث المالية يتم تنفيذه وفق ما هو محدد له.

ج. التدقيق الفني :- وهذا المتطلب يكمل المتطلبين السابقين وذلك بعد التأكد من صحة المستند وادخال البيانات واحتساب القيم فإنه يتم التأكد فيها من أنه تم تسجيل وتجميع القيم المالية في حساباتها الصحيحة لتحقيق الإجراء الثالث للمحاسبة وهو تسجيل وتلخيص الأحداث المالية.

د.المقارنةــــــــــــــــة:- ويأتي المتطلب الأخير عمله بالمقارنة بين نتائج النظام المحاسبي ونظام التدقيق الداخلي من حيث احتساب القيم المالية وتسجيلها وتجميعها في حساباتها الصحيحة، ومطابقة إجماليات الحسابات في ميزان المراجعة للتأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها وأن هذه الحسابات أصبحت جاهزة لتعرض على شكل تقارير مالية مفيدة للمستخدمين الداخليين والخارجيين، إذا نجد أن هذا المتطلب قد حقق إجراء المحاسبة الخاص بإعداد التقارير المالية.

ويتضح السابق في الشكل التالي:- الشكل رقم (8)

تحقيق متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني للإجراءات المحاسبية



متطلبات التدقيق إعداد الباحث الإجراءات المحاسبية. (عبداللطيف والبابلي 2010، ص16)

2-40 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

عالج الباحثون مشكلة التدقيق والرقابة الداخلية، جراء استخدام تكنولوجيا المعلومات، من خلال دراسة أثر هذه النظم على التدقيق والرقابة الداخلية، وتم بناء نموذج للتدقيق الداخلي في بعض الدراسات المذكورة أعلاه، حيث اعتمدت الدراسات على أسلوبي المقابلة والاستبانة في جمع البيانات، مما يجعل النموذج الخاص بالتدقيق الداخلي بعيداً عن التطبيق العملي،

ولم يتم إظهار المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي التي يبنى على أساسها نظام التدقيق، بينما في هذه الدراسة سيتم بناء نموذج للتدقيق الداخلي يتضح به المتطلبات الأساسية لعملية التدقيق الداخلي، للإسهام في حل مشاكل تدقيق الحسابات، توفير الجهد والوقت، والتكامل مع النظام المحاسبي، لتصبح هذه المتطلبات وكيفية توظيفها بمثابة أمودج يقتدى به عند عمل أي نظام تدقيق داخلي. ويمكن بيان هذه المتطلبات كما يلي:-

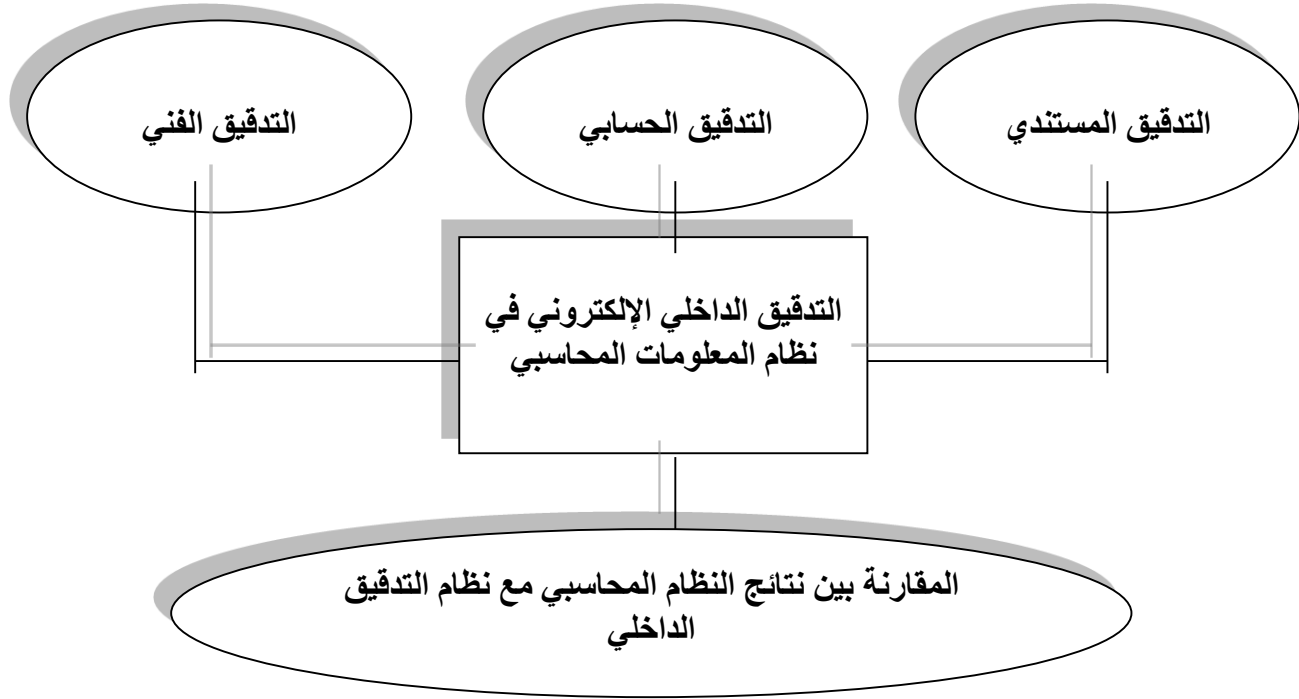
1. التدقيق المستندي:- هو المرحلة الأولى من عملية التدقيق الداخلي وتعتبر أساس العملية المالية حيث يتم فيه التأكد بأن جميع البيانات تم إدخالها الى النظام المحاسبي بالشكل الصحيح دون أخطاء.

2. التدقيق الحسائي:- هو المرحلة الثانية من عملية التدقيق الداخلي حيث يتم فيه التأكد بأن جميع القيم تم حسابها بالشكل الصحيح بالإعتماد على البيانات المدخلة في المرحلة الأولى، وأيضا إن القيم المالية قد تم تجميعها في ميزان المراجعة بالشكل الصحيح بعد مرحلة التدقيق الفني.

3. التدقيق الفني :- هو المرحلة الثالثة من عملية التدقيق الداخلي حيث يتم فيه توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة بالاعتماد على القيم المحسوبة في المرحلة الثانية.

4. المقارنة:- توفر إمكانية مقارنة بيانات المستند الورقي مع المستند الإلكتروني في مرحلة التدقيق المستندي، ومقارنة نتائج النظامين في مرحلة التدقيق الحسائي بجزئيه الأول والثاني، ومقارنة القيد المحاسبي في التدقيق الفني. ويتضح الإتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الجدول رقم (2) صفحة

متطلبات التدقيق الداخلي

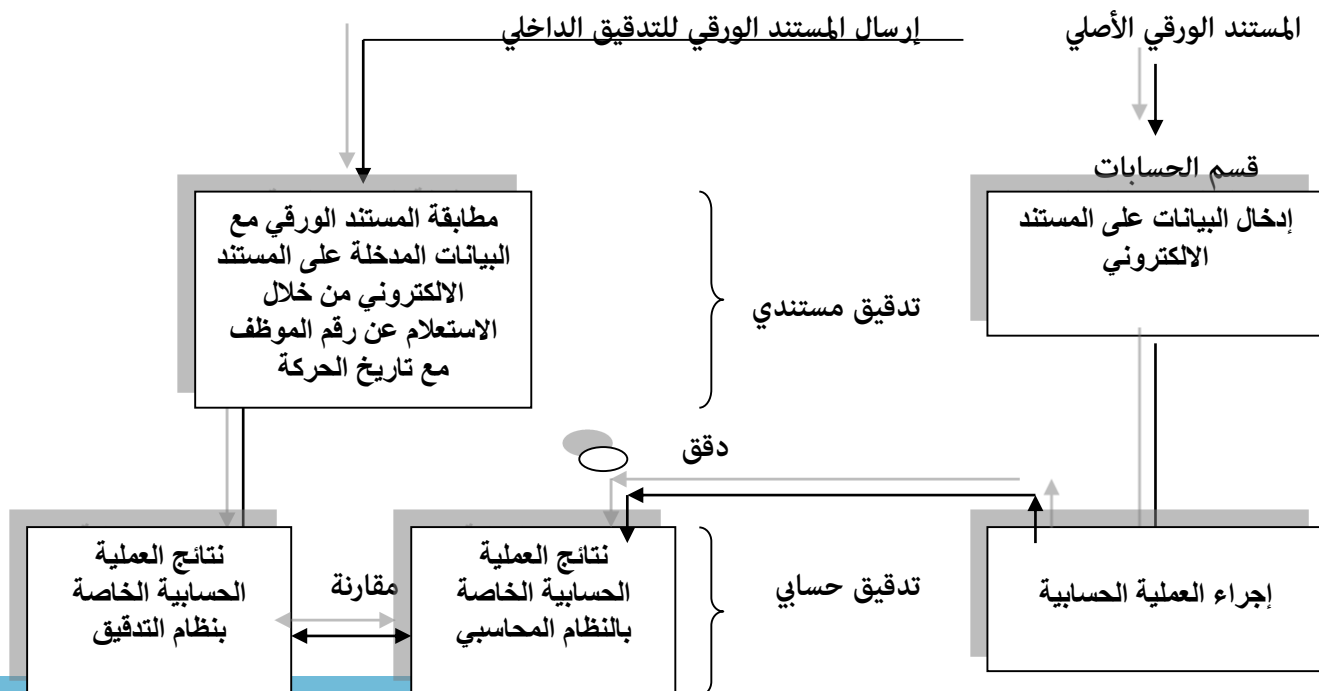


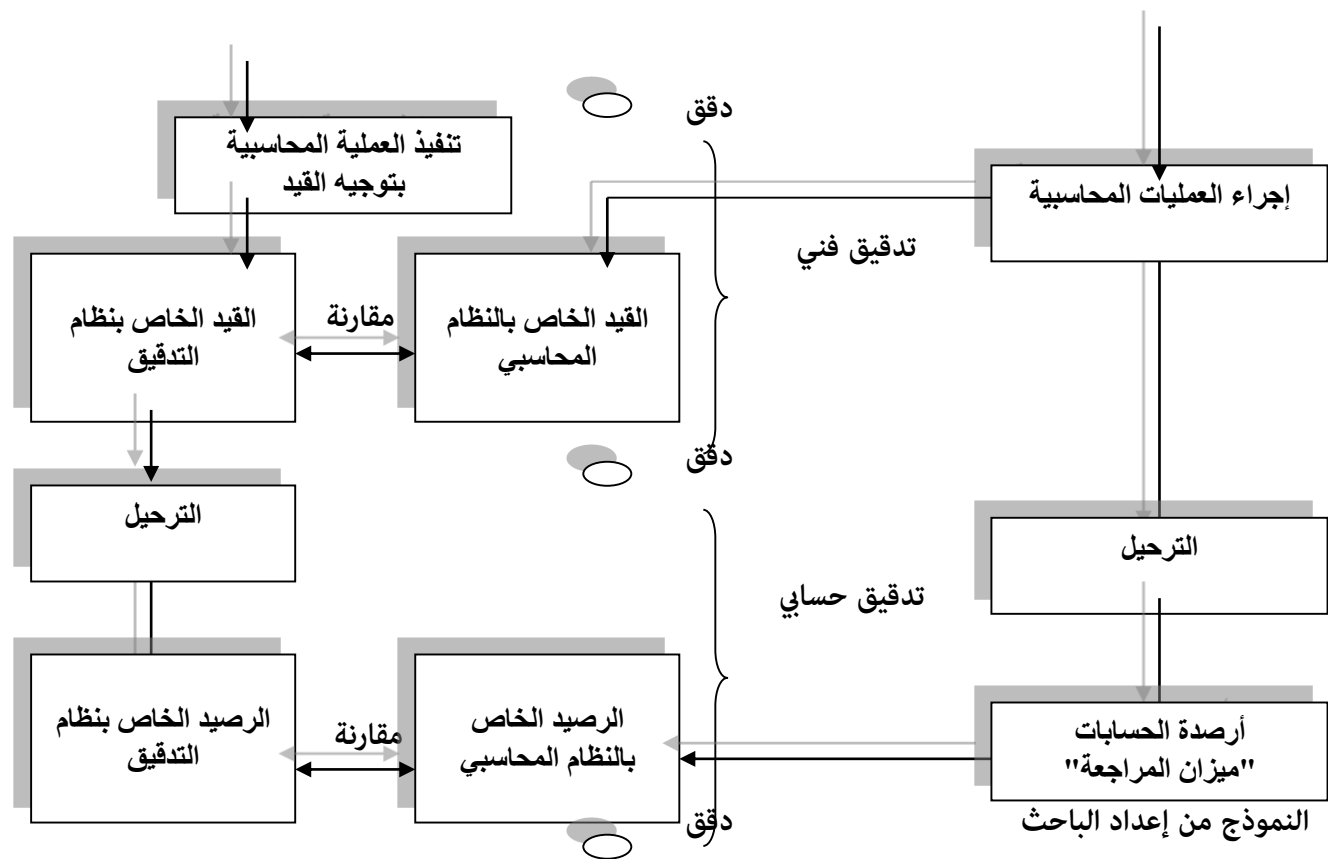
النموذج من إعداد الباحث

الشكل رقم (10) النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني

النموذج المتكامل

النظام المحاسبي





جدول رقم (2)

الإتفاق والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الإختلاف	الإتفاق	إسم الدراسة	السنة	الباحث	الرقم
وضع فلسفة واضحة لعملية التدقيق الداخلي من خلال نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني	التركيز على كفاءة وفاعلية نظم تشغيل البيانات الإلكترونية على كل من المدخلات (المستندات)، المخرجات (التقرير المالية)، عمليات التشغيل (دروة العمل المستندي).	تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الإلكترونية، دراسة على بنوك التجارية الكويتية	2009	الرشيدي	1
عدم إيضاح متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني، والقيام بتوظيف هذه المتطلبات في نموذج عملي قابل للتطبيق وقادر على التكامل مع النظام المحاسبي.	إن حوسبة العمليات المالية سوف تؤثر على إجراءات التدقيق المتبعة لتتوافق مع التطور التكنولوجي الحاصل على الأنظمة المحاسبية .	أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات"	2009	جابر	2
عدم إيضاح متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني، والقيام بتوظيف هذه المتطلبات في نموذج عملي قابل للتطبيق وقادر على التكامل مع النظام المحاسبي.	ضبط التدقيق الداخلي سيؤدي الى تقليل الكلفة بتقليل الجهد وعدد الأفراد المستخدمين في عملية التدقيق ولاسيما دقة العمليات الحسابية التي ستؤدي في نتائجها الى تحسين الأداء المالي.	التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية الحاصلة على شهادة الايزو 9001	2007	التل	3

التكامل مع النظام المحاسبي.					
عدم إيضاح متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني، والقيام بتوظيف هذه المتطلبات في نموذج عملي قابل للتطبيق وقادر على التكامل مع النظام المحاسبي.	إن نظم المعلومات وثورة المعلومات قد أثرت على فاعلية الرقابة المحاسبية ومن هذه الأنظمة الرقابية هو التدقيق الداخلي الذي يعمل على توفير معلومات دقيقة، كاملة، وقابلة للمقارنة.	أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية	2006	القضاة	4
عدم إيضاح متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني، والقيام بتوظيف هذه المتطلبات في نموذج عملي قابل للتطبيق وقادر على التكامل مع النظام المحاسبي.	تغير أسلوب التدقيق حتى تتم مواكبة التطورات التكنولوجية في الأنظمة المحاسبية .	بناء نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية	2005	العزب	5
عدم إيضاح متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني، والقيام بتوظيف هذه المتطلبات في نموذج عملي قابل للتطبيق وقادر على التكامل مع النظام المحاسبي.	إن بيئة تكنولوجيا المعلومات لها أثر على فاعلية الرقابة المحاسبية الذي يعتبر التدقيق الداخلي جزءاً منها، وأيضاً تتفق بضرورة مواكبة متطلبات البيئة الجديدة التي تعتمد أدوات تكنولوجيا المعلومات .	قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية	2004	الحسبان	6

<p>عدم إيضاح متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني، والقيام بتوظيف هذه المتطلبات في نموذج عملي قابل للتطبيق وقادر على التكامل مع النظام المحاسبي.</p>	<p>إن تقوية نظام التدقيق الداخلي سيؤدي الى تقوية نظام الرقابة الداخلية للشركة وهذا بدوره سيقفل من أجور التدقيق الخارجي وعملية التدقيق عند فحص نظام الرقابة الداخلي للشركة.</p>	<p>The pervasive nature of IT controls" An examination of material weaknesses in IT controls and audit fees</p>	<p>2009</p>	<p>Canada,etal</p>	<p>7</p>
<p>بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في ظل التطور التكنولوجي ويكون قابلاً للتطبيق العملي.</p>		<p>Information technology and its implications for internal auditing</p>	<p>2008</p>	<p>Abu-Musa</p>	<p>8</p>
<p>عدم إيضاح متطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني، والقيام بتوظيف هذه المتطلبات في نموذج عملي قابل للتطبيق وقادر على التكامل مع النظام المحاسبي.</p>	<p>ضرورة مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات لرقابة دقة وصحة العمليات المالية للوصول الى معلومات صحيحة ودقيقة.</p>	<p>The Effect of IT Controls on Financial Reporting</p>	<p>2008</p>	<p>Grant, et al.</p>	<p>9</p>

بيان المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي ذات الطابع العملي بشكل واضح دون اجراء العملية	ضرورة القيام بالتحسينات في نظام التدقيق الداخلي وأن هذه التحسينات سوف تؤثر على إجراءات التدقيق المتبعة.	An improved process model for internal auditing	2007	Elliot, et al.	10
التدقيق على جميع العمليات المالية وليس على الأنشطة ذات الأهمية القصوى كما في دراسة Al-Jabari		The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan	2004	Al-Jabari	11
بناء نموذج لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي قادر على التدقيق الفعلي للعمليات المالية بحيث يظهر تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق عملياً .	استخدام تكنولوجيا المعلومات سوف يؤثر على عملية التدقيق	The impact of information technology on the audit process: an assessment of the state of the art and implications for the future	2001	Bierstaker , et al	12

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

3-1 طبيعة الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها

3-3 وحدة المعاينة والتحليل

3-4 مصادر جمع البيانات والمعلومات وأدواتها

3-5 صدق أداة القياس وثباتها

3-6 محتوى الدراسة .

3-7 إجراءات الدراسة

3-8 محددات الدراسة

3-9 الأساليب الإحصائية .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

Method and Procedures

يتناول هذا الفصل الطريقة والإجراءات التي تم استخدامها من أجل تنفيذ الدراسة وتحقيق أهدافها، كما سيستعرض طبيعة الدراسة والمجتمع الذي تم تنفيذ الدراسة فيه والعينة المختارة، بما في ذلك طريقة جمع البيانات والأدوات التي تم استخدامها في الحصول على البيانات الضرورية للدراسة مع بيان الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، كما سيبين إجراءات الدراسة والمحددات التي طرأت عند تنفيذ الدراسة.

3-1 طبيعة الدراسة

هذه دراسة وصفية تحليلية ميدانية، فوصفية: أنها تقوم على وصف التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي، وبيان المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي، وكيف يمكن توظيف هذه المتطلبات في نموذج يعمل بكفاءة وفاعلية كما تم بيانه في الفصل الثاني لهذه الدراسة، ميدانية: أنها لم تقتصر الدراسة على الكتب والمراجع والمجلات بل تم جمع البيانات الأولية من واقع المستشفيات باستخدام أدوات الدراسة وهي الإستبانة، والمقابلة الشخصية، والملاحظة الميدانية، تحليلية: أنها تقوم بتحليل البيانات الأولية للتعرف على أساليب التدقيق الداخلي الحالية المتبعة في المستشفيات العامة والخاصة في الأردن، ومايعتريها من مشاكل لتساعد الباحث في تحديد المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي، وتوظيفها في نموذج ليكون قادراً على تحقيق التكامل مع النظام المحاسبي، وتوفير الوقت والجهد، والإسهام في حل مشاكل التدقيق الداخلي، وضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المستشفيات الأردنية العامة والخاصة التي تستخدم النظام المحاسبي الإلكتروني، حيث بلغ عدد المستشفيات في الأردن (104) مستشفيات ومقسمة كالتالي:

أ. القطاع العام :- 43 مستشفى.

ب. القطاع الخاص :- 61 مستشفى.

(دائرة الإحصاءات العامة، Customer.Services@Dos,Gov.Jo)

إلا أن هذه المستشفيات تختلف في أنظمتها فمنها من يستخدم النظام الإلكتروني ومنها من لا يستخدمه، وللتخلص من هذه المشكلة عمل الباحث على مسح شامل لكافة المستشفيات حتى يحدد تلك التي تستخدم النظام الإلكتروني، إلا أنه واجه مشكلة تتمثل في رفض عدد من المستشفيات إعطاء معلومات عن نظمها المحاسبية الأمر الذي أدى إلى عدم المقدرة على إحصاء المستشفيات المستخدمة للنظام الإلكتروني - كما هي مبينة في محددات الدراسة -.

بناءً على ما سبق؛ وحتى تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة عمد الباحث إلى تحديد نسبة الربع (25%) من المستشفيات بشكل عام شريطة أن تكون ضمن المستشفيات المستخدمة للنظام المحاسبي الإلكتروني، فالعدد الإجمالي (104) مستشفيات طرح منها 27 مستشفى تابعة لوزارة الصحة - ذلك لأن المستشفيات الـ 27 لا يوجد فيها أقسام تدقيق داخلي ويأخذ موظفوها رواتبهم من الوزارة وعليه فإن نظام التدقيق المستخدم هو نظام وزارة الصحة- فيكون الإجمالي 77 مستشفى ويضاف إليها وزارة الصحة فتصبح 78 مستشفى لتكون حجم العينة 20 مستشفى (78*25%) تم اختيارها بالطريقة العشوائية لتحقيق الحيادية، فعادت المشكلة الأولى تفرض نفسها مرة أخرى، إذ إن (8) مستشفيات من العينة العشوائية المختارة رفضت التعاون بتعبئة الاستبانة أو السماح بعمل مقابلة شخصية مع مدققيها، الأمر الذي اضطر الباحث بأن يستعاض عنها بأخرى تم اختيارها عشوائياً للمحافظة على حجم العينة لتحقيق نسبة الـ (25%).

ومن أجل حل مشكلة الـ 27 مستشفى التابعة لوزارة الصحة قام الباحث بتعبئة الاستبانة ومقابلة مدقق الرواتب الرئيس المسؤول عن تدقيق رواتب موظفي مستشفيات وزارة الصحة، فبهذه الاستبانة يكون فعلياً قد غطي (27) مستشفى، فيكون المجموع (19) (77 مستشفى*25%) + 27 مستشفى تابع لوزارة الصحة = (46 مستشفى) ، إلا أن الباحث أثر اعتبار مستشفيات وزارة الصحة مستشفى واحدة تحقيقاً للنزاهة، ولموضوعية النتائج اعتبرت عينة الدراسة (20) مستشفى المبينة في الجدول التالي:-

جدول (3) عينة الدراسة

الرقم	المستشفى	الرقم	المستشفى
1	مستشفى الجامعة الأردنية	11	مركز الخالدي الطبي
2	مركز الحسين للسرطان	12	مستشفى عمان الجراحي
3	مستشفى الملك عبدالله المؤسس	13	مستشفى العيون

مستشفى عبد الهادي للعيون	14	مستشفى الإستقلال	4
مستشفى فرح للتوليد	15	مستشفى الإسراء	5
مستشفى اربد التخصصي	16	المستشفى الإسلامي	6
المستشفى الاستشاري	17	مستشفى الأمل للتوليد	7
مستشفى تلاح العلي	18	مستشفى التخصصي	8
مستشفى ابن النفيس	19	مستشفى ابن الهيثم	9
وزارة الصحة	20	المركز العربي الطبي	10

جدول (4)

المستشفيات التابعة لوزارة الصحة

المستشفى	الرقم	المستشفى	الرقم
مستشفى الأميرة راية	15	مستشفى البشير	1
مستشفى الأميرة بسمة	16	مستشفى الأمير حسين	2
مستشفى الأميرة بديعة	17	مستشفى التوتنجي	3
مستشفى الأميرة رحمة	18	مستشفى الحسين	4
مستشفى اليرموك	19	مستشفى الشونة الجنوبية	5
مستشفى الأميرة إيمان - معدي	20	مستشفى النديم	6
مستشفى الإيمان - عجلون	21	مستشفى الأميرة سلمى	7
مستشفى الرمثا الحكومي	22	مستشفى الزرقاء الحكومي	8
مستشفى الكرك الحكومي	23	مستشفى الأمير فيصل	9
مستشفى معان الحكومي	24	مستشفى جرش الحكومي	10
مستشفى غور الصافي	25	مستشفى النسائية والأطفال	11
مستشفى الملكة رانيا	26	مستشفى المفرق الحكومي	12
مستشفى الرويشد	27	مستشفى معاذ بن جبل	13
		مستشفى أبي عبيدة	14

3-3 وحدة المعاينة والتحليل

تم اعتبار الـ 20 مستشفى التي تم اختيارها بشكل عشوائي لتمثل عينة الدراسة وحدة المعاينة الأولية، ثم بعدها تمت تعبئة استبانة من مدقق الرواتب في كل مستشفى، وعمل مقابلة شخصية معهم، وملاحظة كيفية تدقيق الرواتب وذلك من أجل تدعيم الاستبانة وفهم آلية عمل نظام التدقيق الداخلي الخاص بالرواتب في المستشفيات، وعليه فقد اعتبر مدققي الرواتب المشمولين في عينة الدراسة هم وحدة التحليل والذي بلغ عددهم 20 مدققاً.

3-4 مصادر جمع البيانات والمعلومات وأدواتها

تم الحصول على البيانات من مصدرين:-

1. المصادر الثانوية:- متمثلة في المراجع العلمية والكتب والمجلات والرسائل الجامعية المحلية والخارجية، كما تم الاعتماد على المقالات والدراسات المنشورة على المواقع الإلكترونية العلمية المتخصصة بنشر الدراسات المحكمة، إضافة إلى المواقع الإلكترونية الأخرى على شبكة الإنترنت، وذلك من أجل إثراء الجانب النظري للدراسة بما يخصه من موضوعات تساعد القارئ على فهم الدراسة ووضعها في إطارها.
2. المصادر الأولية :- متمثلة في أدوات جمع البيانات وهي:-

أ. الإستبانة:- تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسية، تم توزيعها على مدققي الرواتب في المستشفيات الخاصة والعامة في الأردن، جاء الجزء الأول منها والذي يتضمن مجموعة من الفقرات المتعلقة بالمستشفى ونظام التدقيق المستخدم والبيانات الشخصية للمستجيب بهدف وصف عينة الدراسة وإجراء تحليل التباين (ANOVA) لبيان إذا كانت هناك فروق في النتائج ذات دلالة إحصائية بسبب اختلاف بيانات المستشفى والمستجيب التي تمثل خصائص العينة.

أما الجزء الثاني منها جاء للتأكد من شمولية المشكلة، وحقيقة وجودها في أنظمة التدقيق المستخدمة في المستشفيات مدار البحث، واستنباط متطلبات التدقيق الداخلي، وحتى تعطي في محصلتها الفائدة الحقيقية المرجوة منها، ذلك أن مشكلة الدراسة جاءت أساساً من ملاحظة الباحث من خلال الواقع العملي، وجاء هذا الجزء مكوناً من أربعة مجالات أساسية وهي:

1. التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني ويقصد به: أن يكون ارتباط بين نظام التدقيق والنظام المحاسبي في مرحلة إدخال البيانات، ومقارنة نتائج العمليات الحسابية، وتوجيه القيم المالية إلى حساباتها الصحيحة في المرحلتين الحسابية والفنية بين النظامين.
2. الوقت في نظام التدقيق الحالي، ويقصد به: الفترة الزمنية التي يستغرقها المدقق لتدقيق العمليات المالية من حيث البيانات المدخلة واحتساب القيم وتوجيهها الى حساباتها الصحيحة.
3. الجهد في نظام التدقيق الحالي ويقصد به: القدرات العقلية، الجسدية والنفسية التي يبذلها المدقق لتدقيق العمليات المالية.
4. جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي ويقصد به: دقة المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي.

أما الجزء الثالث منها فهو: النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي، ويقصد به: طريقة لتدقيق العمليات المالية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي مستندياً (مدخلات)، حسابياً (احتساب القيم)، فنياً (توجيه القيم إلى حساباتها) ومقارنة القيم المحسوبة وتوجيه القيم ومطابقة الأرصدة مع النظام المحاسبي، وكيف يؤدي إلى التكامل مع النظام المحاسبي، وهو المجال الأول من الاستبانة، أما المجال الثاني: كيف يؤدي إلى توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي، وجاء المجال الثالث لبيان كيفية توفير الجهد للمدقق في نظام التدقيق الداخلي، وبين المجال الرابع كيفية ضمان جودة المخرجات للنظام المحاسبي من خلال النموذج، وأخيراً حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي، والذي تمثل في الفقرة الخامسة من الاستبانة. (ملحق رقم 1)

حيث تم اختيار مقياس (Likert) ليكرت الخماسي القيم في الجزء الثاني والثالث من الاستبانة لتحديد قيم الاستجابات كما يلي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)،

وبعد توزيع الإستبانة على مدققي الرواتب في المستشفيات فقد تمت مراجعتها وتدقيقها من قبل الباحث للتأكد من خلوها من الأخطاء قبل مغادرة المستشفى وذلك من أجل إصلاح أي خطأ أو خلل فيها، فبذلك تكون جميع الإستبانات بمجموعها الـ 20 مع المقابلات الشخصية التي سيتم ذكرها لاحقاً صالحة للدراسة والتحليل.

ب. المقابلات الشخصية:- وجاءت مكونة من خمسة أجزاء، تناول الجزء الأول (المرحلة المستندية) والثاني (المرحلة الحسابية) والثالث (المرحلة الفنية) والتي تمثل متطلبات التدقيق الداخلي فقد تم التعرف من خلالها على تكاملها وآلية عملها في نظام التدقيق المعمول به حالياً، حيث تم الحصول على هذه المتطلبات من الجزء الثاني من الاستبانة المتعلق باستنباط متطلبات التدقيق الداخلي. أما الجزء الرابع فيتحدث عن أهداف التدقيق المالي لبيان الفرق بين النظام المعمول به حالياً وبين النموذج المتكامل من حيث تحقيق أهداف التدقيق المالي، وأخيراً جاء الجزء الخامس للإجابة عن التساؤل: هل من الممكن تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي من حيث التكلفة وخبرات المدققين الحاسوبية؟ (ملحق رقم 2)

3-5 صدق أداة القياس وثباتها

تم إختبار صدق الاستبانة وثباتها من أجل ضمان تحقيق الأهداف التي تم إعداد الاستبانة من أجلها، فقد تم الاعتماد على الصدق الظاهري Face Validity ويعني أن يبدو الاختبار ظاهرياً أنه يقيس ما وضع لقياسه وهذا الاختبار يعتبر نمطاً هاماً لصدق المحتوى Content Validity الذي يعني أن عينة السلوك (فقرات الاختبار) المشمولة في الاختبار ممثلة لمنطقة السلوك الذي صمم الاختبار لقياسها (البطش وابو زينة، 2007، ص 127-128) وللتأكد من تحقيق أداة القياس (الاستبانة) لهذا الصدق تم عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان العربية وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة البلقاء التطبيقية (ملحق رقم 3) حيث كان مرفقاً بطياتها ما يلزم لتحكيمها كمشكلة الدراسة، وأهدافها، وفرضياتها ونموذجها وتم إجراء التعديلات اللازمة على ضوء مقترحات المحكمين لتعطي الأداة الأهداف المرجوة منها.

تم اختبار ثبات أداة القياس باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbachs Alpha) فأظهرت النتيجة بأن درجة الثبات في ردود المستجيبين كانت 90.4% وهي نسبة عالية مقارنة بالنسبة المقبولة للأبحاث وهي 60%.

3-6 محتوى الدراسة

تحتوي الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسية:-

الجزء الأول:- الإطار النظري

تم من خلاله وضع الدراسة في إطارها والتوضيح للقارئ المعاني والأفكار العلمية ذات الصلة بالموضوع فقد بين هذا الإطار الرقابة الداخلية بشكل عام ثم تخصص في التدقيق الداخلي وبعدها أظهر مفهوم نظام المعلومات، ثم تطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي، وأخيراً بين نموذج الدراسة المتألف من متطلبات التدقيق الداخلي التي تم استنباطها من الجزء الثاني من الاستبانة وآلية توظيفها في نموذج بما يتفق مع نظام المعلومات المحاسبي لإثراء التدقيق الداخلي بالتطور التكنولوجي الحاصل والإسهام في حل مشاكل أنظمة التدقيق الحالية.

الجزء الثاني:- الإطار العملي

تمت من خلاله دراسة الواقع العملي لأنظمة التدقيق الداخلي المستخدمة في المستشفيات الأردنية الخاصة والعامة باستخدام أدوات جمع بيانات كالاستبانة، والمقابلات الشخصية، وملاحظات الباحث وتوزيعها على عينة الدراسة المبينه أعلاه، وذلك حتى يتمكن الباحث من جمع البيانات الأولية القابلة للتحليل باستخدام الأساليب الإحصائية العلمية من أجل التعرف على آلية عمل أنظمة التدقيق الداخلي في ظل التطور الحاصل على الأنظمة المحاسبية وأيضاً معرفة مشاكل التدقيق الداخلي من أجل التوصل الى المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي وتوظيفها في نموذج يعمل جنباً الى جنب مع النظام المحاسبي

ليكون قادراً على مواكبة التغيرات التكنولوجية الحاصلة على الأنظمة المحاسبية وتحقيق التكامل مع النظام المحاسبي، وتوفير الوقت والجهد، وحل مشاكل التدقيق الداخلي، وضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي.

الجزء الثالث:- حالة تطبيقية

يتم تطبيق نموذج الدراسة بمطلباته الأساسية وهي التدقيق المستندي، والفني، والحسابي، والمقارنة بين النظام المحاسبي ونظام التدقيق الداخلي المتمثل في نموذج الدراسة في مستشفى الجامعة الأردنية من قبل مبرمجين متخصصين في الأنظمة المالية، وسيتم عرض حالة تطبيقية لبيان فاعلية النموذج في عملية التدقيق ومقدرته على اكتشاف الأخطاء في المرحلة المستندية والحسابية وتحقيق أهداف التدقيق المالي المتمثلة في الحدوث، والاكتمال، والتبويب، والدقة، والتوقيت وكذلك مدى قدرة النموذج على حل مشاكل التدقيق الداخلي ببيان متطلبات التدقيق الداخلي وإثراء التدقيق الداخلي بالتطور التكنولوجي لتخفيف العبء عن المدقق الداخلي، وتوفير الوقت والجهد وضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي وكذلك تحقيق التكامل مع النظام المحاسبي.

3-7 إجراءات الدراسة

حتى تعطي الدراسة الفائدة المرجوة منها قام الباحث بمسح أولي للأنظمة الخاصة بالتدقيق الداخلي في بعض المستشفيات من أجل التأكد بأن الأنظمة المستخدمة يدوية وليست الكترونية، ولغاية تحقيق أهداف الدراسة من الناحية العملية فقد تم إعداد استبانة ومقابلة شخصية لجمع البيانات الأولية، كما تم عرض الاستبانة على محكمين وأجريت التعديلات اللازمة حسب مقترحاتهم، ومن ثم تم التنسيق مع المديرين الإداريين والماليين في المستشفيات من أجل توضيح أهداف الدراسة للحصول على البيانات اللازمة للبحث، وإمكانية التطوير على أنظمة التدقيق الداخلي لديهم، وأن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط، ومن بعد ذلك تم تحديد موعد للباحث مع مدققي الرواتب لديهم من أجل تعبئة الاستبانة وإجراء مقابلة شخصية معهم، فقد تطلبت تعبئة الاستبانة أكثر من زيارة يقوم بها الباحث للمستشفى لأن تعبئتها على مرحلتين،

فالمرحلة الأولى تمت تعبئة الجزء الأول المتمثل في خصائص العينة والجزء الثاني منها المتمثل في التأكد من شمولية المشكلة وحقيقتها وجودها في أنظمة التدقيق المستخدمة في المستشفيات مدار البحث، واستنباط متطلبات التدقيق الداخلي المتمثلة في التدقيق المستندي، والفني، والحسابي، ومقارنة النتائج بين نظام التدقيق والنظام المحاسبي لبناء نموذج الدراسة وأيضاً للتعرف على التكامل ما بين أنظمة التدقيق الحالية مع النظام المحاسبي الإلكتروني، والوقت والجهد في أنظمة التدقيق الحالية، وجودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على أنظمة التدقيق الحالية، وأجريت المقابلات الشخصية للأجزاء الأربعة الأولى منها بعد المرحلة الأولى للإستبانة فقد تمثلت أجزاء المقابلة من تكامل وآلية عمل أنظمة التدقيق الحالية في كل مرحلة من مراحل التدقيق وهي المرحلة المستندية والفنية والحسابية وأيضاً بيان قدرة النظام الحالي على تحقيق أهداف التدقيق المالي، فقد تم عمل هذا الجزء من المقابلة من أجل التأكيد على متطلبات نظام التدقيق الداخلي وتدعيم البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الاستبانة، ثم تم تحليل هذه البيانات لتحقيق هدف الاستبانة والمقابلة الشخصية المذكورة اعلاه، وبعد ذلك تمت مراجعة المتطلبات الأساسية لنموذج التدقيق وآلية توظيفها في النموذج وإجراء التعديلات على نموذج الدراسة في ضوء البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة والمقابلة الشخصية والملاحظات الميدانية للباحث.

وفي المرحلة الثانية لتعبئة الاستبانة تمت العودة الى المستشفيات التي تم جمع البيانات منها وقام الباحث بعرض متطلبات التدقيق الداخلي (التدقيق المستندي، الفني، الحسابي، المقارنة) وآلية توظيفها لبناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي على المدققين أنفسهم الذين قاموا بتعبئة الاستبانة وإجراء المقابلات معهم في المرحلة الأولى من أجل تعبئة الجزء السادس من الإستبانة المتمثل في كيف يؤدي نموذج الدراسة التكامل مع النظام المحاسبي، وتوفير الوقت والجهد في نظام التدقيق الداخلي، وضمان جودة المخرجات للنظام المحاسبي، وأخيراً الإسهام في حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي، وأيضاً استكمال الجزء الأخير من المقابلة الشخصية الذي يبين إمكانية تطبيق نموذج الدراسة من حيث التكلفة وخبرات المدققين الحاسوبية.

3-8 محددات الدراسة

1. تقتصر الدراسة على المستشفيات العامة والخاصة في الأردن.
2. عدم التعاون من قبل بعض المستشفيات والإعتذار عن إعطاء أية بيانات فقد تمت معالجة ذلك من خلال اختيار مستشفيات أخرى حتى تستكمل حجم العينة المطلوبة في الدراسة.
3. عدم وجود نظام محاسبي آلي في بعض المستشفيات وعليه تم إخراجها من مجتمع الدراسة.
4. عدم وجود قسم تدقيق داخلي مستقل عن الأقسام الأخرى في بعض المستشفيات، فبعض المستشفيات يقوم المدير المالي بتدقيق الرواتب وبعضها يكون معد الرواتب هو نفسه المدقق وذلك بعد أن ينتهي من إعداد الرواتب يقوم بتدقيقها مرةً أخرى.
5. عدد المستشفيات التابعة الى وزارة الصحة والتي يقوم موظفوها بإستلام رواتبها من الوزارة هي 27 مستشفى، ولعلاج هذا البند تمت زيارة مدقق رواتب وزارة الصحة وتعبئة استبانة وعمل مقابلة شخصية معه والتعرف على آلية العمل المتبعة.
6. المستشفيات العسكرية يتم إعداد الرواتب وتدقيقها في القيادة العامة للقوات المسلحة ولم تسمح الفرصة بمقابلة مدقق الرواتب فيها.
7. لقد تطلب جمع البيانات وقتاً طويلاً واعتضت الباحث خلالها معوقات كصعوبة التنسيق مع المديرين الإداريين والماليين لمقابلتهم بسبب ضيق الوقت لديهم، وكذلك المدققين لإجراء المقابلات وتعبئة الاستبيانات بسبب أن جمع البيانات تم على مرحلتين كما هو مبين سابقاً.

3-9 الأساليب الإحصائية

تم استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة من أجل تحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها باستخدام الإستبانة وهي:-

1. أسلوب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics Procedures

باستخدام هذا الأسلوب تم إيجاد مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسطات الحسابية (Arithmetic Means)، ومقاييس التشتت مثل الانحرافات المعيارية (Deviations Standard) للفقرات، وأيضاً تم استخدام هذا الاسلوب في حساب التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Percents) اللازمة للتحليل.

2. إختبار T-Test (One Sample T-Test)

تم استخدام هذا الاختبار من أجل إختبار فرضيات الدراسة من حيث القبول أو الرفض عند مستوى دلالة 5%.

3. إختبار تحليل التباين (ANOVA)

استخدم هذا الاختبار من أجل فحص إذا كانت هناك فروق في النتائج ذات دلالة إحصائية بسبب إختلاف بيانات المستشفى المتمثلة في تصنيف المستشفى ونظام التدقيق المستخدم والبيانات الشخصية للمستجيب المتمثلة في المؤهل العلمي، والتخصص، والجامعة التي تخرج منها المستجيب، والدورات التدريبية أو التأهيلية من حيث اسم البرنامج والمدة.

4. إختبار ثبات أداة القياس (Reliability Analysis)

تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا من أجل قياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومعامل الإتساق الداخلي / إحصائيات الفقرة بين ردود المستجيبين حيث تتراوح بين (صفر - 1)، وكنسبة مقبولة هي 60%.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4-1 نتائج الاستبانة

4-1-1 الجزء الأول:- نتائج خصائص عينة الدراسة

4-1-2 الجزء الثاني:- النتائج الخاصة بأنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات

4-1-3 الجزء الثالث:- النتائج الخاصة بإمكانية توظيف نموذج الدراسة لمتطلبات التدقيق الداخلي

الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

4-1-4 الجزء الرابع:- الفروق في المجالات التي تعزى الى خصائص العينة

4-2 نتائج المقابلات الشخصية

4-2-1 الجزء الأول:- المرحلة المستندية (التدقيق المستندي)

4-2-2 الجزء الثاني:- المرحلة الحسابية (التدقيق الحسائي)

4-2-3 الجزء الثالث:- المرحلة الفنية (التدقيق الفني)

4-2-4 الجزء الرابع:- أهداف التدقيق المالي

4-2-5 الجزء الخامس:- إمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام

المعلومات المحاسبي

4-3 إختبار الفرضيات

4-3-1 الفرضية الأولى

4-3-2 الفرضية الثانية

4-3-3 الفرضية الثالثة

4-3-4 الفرضية الرابعة .

4-3-5 الفرضية الخامسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة Results

يقدم هذا الفصل نتائج الدراسة، وذلك بتقسيمها الى عدة أجزاء حيث يبدأ الفصل بتحليل نتائج الاستبانة مبتدئاً بخصائص عينة الدراسة، ثم ينتقل الى الجزء الثاني منها لاستنباط متطلبات التدقيق الداخلي وبيان المشاكل التي تعاني منها أنظمة التدقيق الداخلي الحالية متمثلة في المجالات من 1 الى 4، وبعد ذلك يوضح الجزء الثالث إمكانية نموذج الدراسة على توظيف متطلبات التدقيق الداخلي ومقدرته على الإسهام في حل مشاكل الأنظمة الحالية متمثلاً في "النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي" متحققة بالمجالات من 5 الى 9، ثم إجراء التحليلات الاحصائية لبيان إذا كانت هناك فروق في النتائج ذات دلالة إحصائية بسبب إختلاف بيانات المستشفى والمستجيب التي تمثل خصائص العينة، ثم يتم عرض نتائج المقابلة الشخصية التي توضح آلية عمل أنظمة التدقيق الداخلي الحالية بشكل موسع، وتأكيد متطلبات التدقيق الداخلي التي تم بيانها في تحليل الاستبانة ، وبعد ذلك يتم بيان آراء المدققين حول إمكانية الأنظمة الحالية في تحقيق أهداف التدقيق المالي، ثم ننتقل الى الجزء الأخير من المقابلة لعرض إمكانية تطبيق نموذج الدراسة من حيث التكلفة وخبرات المدققين الحاسوبية، وفي نهاية هذا الفصل سيتم اختبار فرضيات الدراسة.

4-1 نتائج الإستبانة

4-1-1 الجزء الأول:- نتائج خصائص عينة الدراسة

أ. تصنيف المستشفى

جدول (5)

خصائص عينة الدراسة حسب تصنيف المستشفى

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	التكرار	تصنيف المستشفى
20%	20%	4	حكومية
100%	80%	16	خاصة
	100%	20	المجموع

نلاحظ أن عدد المستشفيات الخاصة ثلاثة أضعاف المستشفيات الحكومية بنسبة 80% الى 20%

من عينة الدراسة وذلك للأسباب التالية:-

1. المستشفيات الحكومية في أغليبتها تابعة الى وزارة الصحة وعددها 27 مستشفى.
 2. القطاع الخاص يمثل النسبة الأكبر من المستشفيات في الأردن.
- حيث تم بيان هذين السببين بشيء من التفصيل في مجتمع الدراسة وعينتها.
- ب. نظام التدقيق المستخدم

جدول (6)

خصائص عينة الدراسة حسب نظام التدقيق المستخدم

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	التكرار	نظام التدقيق المستخدم
%0	%0	0	الالكتروني
%100	%100	20	يدوي
	%100	20	المجموع

وجد من خلال التكرار والنسب المئوية في الجدول السابق بأن جميع المستشفيات تستخدم نظام تدقيق داخلي يدوي وكانت النسبة 100% من العينة يستخدمون النظام اليدوي في التدقيق، وهذا ما يؤكد ويقوي مشكلة الدراسة بأن التدقيق الداخلي لم يتم إثراؤه بالتطور التكنولوجي مثل الأنظمة المحاسبية وهذا ما أدى الى زيادة العبء على المدقق عند قيامه بتدقيق العمليات المالية.

ج. المؤهل العلمي

جدول (7)

خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للمدقق

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
%10	%10	2	دبلوم
%90	%80	16	بكالوريوس
%100	%10	2	ماجستير
	%100	20	المجموع

نلاحظ أن أعلى نسبة للمؤهل العلمي الخاص بالمدققين كانت لحملة الدرجة الجامعية الأولى وهي البكالوريوس وذلك ما نسبته 80% ، بالمقابل كانت نسبة من يحملون شهادة علمية أعلى بدرجة أو أدنى بدرجة أي الدبلوم والماجستير كانت 10% لكل واحدة، فهذا يدل على أن مدققي الرواتب في عينة الدراسة كانت مستوياتهم العلمية متقاربة ولا يوجد فارق كبير بينهم.

جدول (8)

خصائص عينة الدراسة حسب تخصص المدقق

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	التكرار	التخصص
%95	%95	19	محاسبة
%100	%5	1	إدارة مالية
	%100	20	المجموع

إن 95% من مدققي الرواتب في المستشفيات المشمولين في عينة الدراسة كانت تخصصاتهم محاسبة مقابل مدقق واحد ذي تخصص مختلف وهو الإدارة المالية، فمن خلال المقابلة مع المدقق ذي تخصص الإدارة المالية تبين أنه حاصل على الماجستير في الإدارة المالية وتخصصه في البكالوريوس محاسبة وعليه فإنه لم يخرج عن نطاق تخصص المدققين.

وهذه النسبة تبين أن المستشفيات حريصه بأن يكون مدققوها من حملة الشهادات الجامعية ووضع كل تخصص في مكانه ذلك لأن التدقيق هو فرع من تخصص المحاسبة فبذلك تكون عينة الدراسة التي اختيرت ممن يحملون التخصص المطلوب لتعبئة الإستبانة وإجراء المقابلة معهم. هـ. الجامعة

جدول (9)

خصائص عينة الدراسة حسب الجامعة التي تخرج منها المدقق

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	التكرار	الجامعة
%50	%50	10	حكومية
%85	%35	7	خاصة
%100	%15	3	خارج الأردن
	%100	20	المجموع

نلاحظ أن عينة الدراسة جاءت بمزيج من الجامعات، الحكومية، والخاصة، وخارج الأردن فكانت النسب 50%، 35%، 15% على التوالي وهذا يجعل عينة الدراسة أكثر تمثيلاً لمجتمع الدراسة من حيث الجامعات التي أنهى منها مدققو الحسابات دراستهم. و. المشاركة في البرامج التدريبية والمهنية والأكاديمية

جدول (10)

خصائص عينة الدراسة من حيث المشاركة في البرامج التدريبية والمهنية والأكاديمية

المشاركة في البرامج	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعة
نعم	11	%55	%55
لا	9	%45	%100
المجموع	20	%100	

من خلال الجدول السابق نجد أن عينة الدراسة متنوعة وبنسب متقاربة بين من هم قد شاركوا في برامج تدريبية ومهنية وأكاديمية ومن لم يشارك، فكانت نسبة من شاركوا هي الأكبر بنسبة %55 الى %45 ممن لم يشاركوا، وهذا يساعد الباحث في معرفة الفروق بينهم من خلال نتائج استجاباتهم في تأثير البرامج التدريبية والمهنية والأكاديمية على الأنظمة المتبعة في المستشفيات التي يعملون فيها. ز. اسم البرنامج التدريبي أو المهني أو الأكاديمي الذي شارك فيه المدقق

جدول (11)

خصائص عينة الدراسة حسب إسم البرنامج التدريبي أو المهني أو الأكاديمي الذي شارك فيه المدقق

اسم البرامج	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعة
تدقيق	8	%40	%40
نظم معلومات محاسبية	2	%10	%50
حاسوب	1	%5	%55
لاشيء	9	%45	%100
المجموع	20	%100	

الجدول السابق تابع الى الجدول رقم (10) فقد تم وضعه من أجل بيان أسماء البرامج التي شارك فيها المدققون فنلاحظ أن المدققين في أغلبهم قد شاركوا في برامج تدقيقية، فكانت نسبتهم من العينة %40 ومن شارك في برامج خاصة بنظم المعلومات المحاسبية %10، و%5 من شارك في برامج الحاسوب فهذا يبين أن اهتمام المستشفيات بالدورات التي ينسبون مدققيهم لها هي التدقيق وذلك بسبب طبيعة عملهم كمدققين.

ر. مدة البرنامج التدريبي أو المهني أو الأكاديمي الذي شارك فيه المدقق

جدول (12)

خصائص عينة الدراسة حسب مدة البرنامج التدريبي أو المهني أو الأكاديمي الذي شارك فيه المدقق

النسبة المئوية المجمعة	النسبة المئوية	التكرار	مدة البرامج
10%	10%	2	من شهر فأقل
25%	15%	3	من 2 - 4 شهور
55%	30%	6	من 5 أشهر فأكثر
100%	45%	9	لاشيء
	100%	20	المجموع

يظهر الجدول رقم (12) مدة البرامج التدريبية أو المهنية أو الأكاديمية التي شارك فيها المدققون فكانت النسبة الأعلى للبرامج المهنية والأكاديمية ذات المدة من 5 أشهر فأكثر بنسبة 30%، و15% للبرامج التي انحصرت مدتها من شهرين إلى أربعة شهور، أما البرامج التدريبية ذات المدة أقل من شهر فكانت تمثل النسبة الأقل وهي 10%، إنما يدل ذلك على توجه إدارات المستشفيات المهتمه بتدريب وتأهيل مدققيهم على البرامج المهنية والأكاديمية ذات المدة الأطول ومن الأمثلة عليها كانت JCPA، CMA، والبرمجة، وهذه البرامج بطبيعتها تحتاج إلى مدة طويلة لانهاؤها والحصول على الفائدة المرجوه منها ومثل هذه البرامج تدل على وعي الإدارة في اختيارها لمدققيها.

4-1-2 الجزء الثاني:- النتائج الخاصة بأنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات حيث سيتم من خلالها استنباط متطلبات التدقيق الداخلي والتعرف على مشاكل هذه الأنظمة متمثلة في المجالات من 1 إلى 4.

المجال الأول:- التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني ويقصد به " وجود إرتباط بين نظام التدقيق الداخلي والنظام المحاسبي في مرحلة إدخال البيانات، ومقارنة نتائج العمليات الحسابية، وتوجيه القيم المالية إلى حساباتها الصحيحة في المرحلتين الحسابية والفنية بين النظامين ".

ويقسم هذا المجال إلى أربع فقرات يتم من خلالها بيان نتائج الإحصاء الوصفي كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث يتم من خلالها تحديد مدى التكامل ما بين النظام الحالي لعملية التدقيق الداخلي مع النظام المحاسبي كما في الجدول التالي:-

الجدول رقم (13)

الرقم	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	النظام الحالي لعملية التدقيق لا يوفر إمكانية مقارنة بيانات المستند الخاص بالعملية المالية مع المدخلات على النظام المحاسبي في المرحلة المستندية.	2.250	1.164	منخفض
Q2	النظام الحالي لعملية التدقيق لا ينتج قيد ويقوم بمقارنته مع النظام المحاسبي للتأكد من صحة التوجيه المحاسبي بل يعتمد على قيد النظام المحاسبي.	4.500	0.513	مرتفع

مرتفع	0.503	4.400	النظام الحالي لعملية التدقيق لا يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي. بل يعتمد على النظام المحاسبي في تجميع الارصده.	Q3
-------	-------	-------	---	----

نتائج الإحصاء الوصفي للتكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني

مستوى الأهمية	درجة الإجابة
منخفض	2.30 - 1.00
متوسط	2.60 - 2.31
مرتفع	5.00 - 2.61

تم تقسيم مستوى الأهمية للمتوسطات الحسابية في هذه الدراسة إلى ثلاثة مستويات كما في

الجدول التالي:-

جدول رقم (14)

قياس درجة التأكد في الإستبانة

يظهر الجدول رقم (13) أن المتوسطات الحسابية للأسئلة من 2 إلى 4 لإجابات عينة الدراسة تقع

مرتفع	0.716	4.250	لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في النظام المحاسبي لبدأ عملية التدقيق بل يتم الاعتماد على المستند الورقي الخاص بالعملية المالية .	Q4
مرتفع	0.392	3.850	لا يوجد تكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني.	المتوسط العام

ضمن المستوى الحسابي المرتفع، مما يدل على أن نظام التدقيق الحالي المطبق في المستشفيات لا يرتبط بالنظام المحاسبي الإلكتروني في إنتاج قيد محاسبي للتأكد من صحة توجيه القيم المالية إلى حساباتها بل يعتمد على قيد النظام المحاسبي،

ولا يمتلك أرصدة للحسابات التي يتم عليها حركات مالية بل يعتمد على النظام المحاسبي في تجميع الأرصده، وأيضاً يتم الاعتماد على بيانات المستند الورقي الخاص بالعملية المالية ولا يعتمد على البيانات المتوافرة في النظام المحاسبي كمرجع لعملية التدقيق مع أن الفقرة الأولى تبين أن النظام يوفر إمكانية مقارنة بيانات المستند الخاص بالعملية المالية مع المدخلات على النظام المحاسبي حيث كان المتوسط الحسابي له 2.25 بعدم الموافقة على أن النظام لا يوفر مقارنة البيانات، وعليه فإن المدققين لا يقومون بتدقيق البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي بل يهتمون بتدقيق التأثير الظاهر للعملية المالية على كشف الراتب مباشره فهذا يدل على أنه لا يوجد إرتباط أي تكامل ما بين أنظمة التدقيق الحالية مع الأنظمة المحاسبية وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي العام لهذا المجال وهو 3.850 والذي يقع في المستوى المرتفع أيضاً، فمن خلال السابق نجد أن الأنظمة الحالية للتدقيق تعتمد كل الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني في جميع مراحلها وهي عملية آلية وغير مرئية في التوجيه الفني للقيود وتجميع الأرصدة وأيضاً لا يتم تدقيق البيانات المدخلة كما بيناه أعلاه، مما يجعل عملية التدقيق غير صحيحة لأن عملية التدقيق يجب أن تكون مستقلة في تدقيق البيانات المدخلة وإنتاج القيد وبيان الأرصدة من أجل مقارنتها مع النظام المحاسبي الإلكتروني للتأكد بأن البيانات المنتجة من النظام المحاسبي صحيحة ودقيقة واكتشاف أخطاء الإدخال، والحساب، ووضع القيم في حساباتها الصحيحة المتمثلة في التوجيه الفني للقيود وكذلك التأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها، وعليه فإن عملية مقارنة البيانات تعتبر هامة لعملية التدقيق، ومن ناحية أخرى إن العمليات المالية في النظام المحاسبي الإلكتروني هي عمليات غير مرئية كما بيناه أعلاه وعليه فلا بد من مقارنة البيانات في كل مرحلة من أجل التأكد من سلامة البيانات قبل الانتقال إلى المرحلة الأخرى لأن كل مرحلة تعتمد على سابقتها فإذا تم ضبطها مسبقاً ستخفف وتحدد مكان الخطأ، ومن هنا نجد أن المقارنة تعتبر متطلباً رئيساً لنظام التدقيق الداخلي.

المجال الثاني:- الوقت في نظام التدقيق الحالي

ويقصد به "هو الفترة الزمنية التي يستغرقها المدقق لتدقيق العمليات المالية".
يقسم هذا المجال الى ثلاث فقرات يتم من خلالها بيان نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات، وبالاعتماد على هذه النتائج يمكن بيان انعكاس الأنظمة الحالية على الوقت المطلوب لإنجاز أعمال التدقيق.

الجدول رقم (15)

نتائج الإحصاء الوصفي للوقت في نظام التدقيق الحالي

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	هل تكفي ساعات العمل في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق لإنهاء العمل.	3.000	1.338	متوسط
Q2	إن المعاملات المالية في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق تحتاج إلى وقت كبير لاحتسابها والتأكد من صحتها.	4.000	0.795	مرتفع
Q3	في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق تجد صعوبة في تحديد الوقت اللازم لإتمام تدقيق المعاملات المالية.	3.550	0.999	متوسط
المتوسط العام	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	3.516	0.524	متوسط

يبين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة بأن ساعات العمل كافية في ظل الأنظمة الحالية لإتمام عملية التدقيق كان مساوياً لمتوسط أداة القياس وهو (3)، وهذا يعني أن المدققين في المستشفيات يقفون موقف الحياد ما بين مؤيد ومعارض دون أن يظهر بأن إتجاه العينة إيجابي أم سلبي ولهذا عمد الباحث إلى البحث عن السبب من خلال الملاحظات الميدانية والإستفسارات من المدققين عن الإجراءات المتبعة لعملية التدقيق وأيضاً إحصاء عدد موظفي كل مستشفى فكانت الأسباب تتمحور حول محورين رئيسيين وهما:-

1. عدد الموظفين في المستشفى يعتبر عاملاً أساسياً في عدم كفاية الوقت لعملية التدقيق، فإن أغلب المستشفيات التي يزيد عدد موظفيها على 600 موظف يحتاجون الى وقت إضافي لإنهاء تدقيق المعاملات المالية،

وإن هناك بعض المستشفيات يزيد عدد موظفيها على 600 موظف وكانت اجاباتهم بكفاية ساعات العمل، فهنا نشعر بأنه يوجد تضارب بأن عدد المستشفيات متساوٍ فمنهم مؤيد ومنهم معارض لاكتفاء ساعات العمل ولكن كان هناك إختلاف بينهم، وهو أن المستشفيات التي تكتفي بساعات العمل يكون لديها أكثر من مدقق رواتب وقد يصل العدد إلى ثلاثة مدققين مسؤولين عن تدقيق المعاملات المالية بينما المستشفيات التي لا تكتفي بساعات العمل فلهم مدقق رواتب واحد.

2. السياسات والإجراءات المتبعة في المستشفى الخاصة بنظام التدقيق الداخلي، فبعض

المستشفيات تكون السياسات والإجراءات أيسر من المستشفيات الأخرى وهذا يعود الى فلسفة

الإدارة في تحديدها.

أما بالنسبة الى طول الوقت الذي يحتاجه المدقق لاحتساب قيم المعاملات المالية وتحديد الوقت اللازم لإتمام تدقيقها فقد كان المتوسط الحسابي أكبر من متوسط أداة القياس (3) وهذا يدل على أن المدققين يحتاجون الى وقت كبير من أجل احتساب القيم المالية ويجدون صعوبة في تحديد الوقت اللازم لإتمام تدقيق المعاملات المالية والسبب في ذلك هو أن عملية احتساب القيم المالية تتم يدوياً، فمن هنا نجد أن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي تحتاج الى وقت كبير لإنجاز الأعمال التدقيقية الموكلة إليها ويظهر هذا جلياً في المتوسط الحسابي العام لهذا المجال وهو (3.516) الذي يشير إلى أن الأنظمة الحالية تعاني من مشكلة في وقت تدقيق المعاملات المالية.

المجال الثالث:- الجهد في نظام التدقيق الحالي

ويقصد به "القدرات العقلية، الجسدية والنفسية التي يبذلها المدقق لتدقيق العمليات المالية".

يحتوي هذا المجال على ثلاث فقرات يتبين فيها نتائج الإحصاء الوصفي لإستجابات عينة الدراسة،

حيث يمكن من خلالها تحديد الجهد المطلوب أن يبذله المدقق لإنجاز أعمال التدقيق.

الجدول رقم (16)

نتائج الإحصاء الوصفي للجهد في نظام التدقيق الحالي

مستوى الأهمية	الانحراف المعبر	المتوسط الذهابي	نظام التدقيق الحالي لا يوفر الاستقرار والارتياح النفسي عندما يكون هناك عدد كبير من المعاملات التدقيقية لتعويض المحتد على بذل طاقة	الرقم Q3
مرتفع	0.918	4.000	ذهنية كبيرة لإعادة احتساب القيم المالية الجهد في نظام التدقيق الحالي والتأكد من توجيهها إلى حساباتها الصحيحة.	المتوسط العام
مرتفع	0.708	4.033		
مرتفع	1.005	3.800	يتطلب نظام التدقيق الحالي بذل طاقة جسدية عالية لإنجاز أعمال التدقيق بسبب احتياج هذه الأعمال الى أوقات طويلة لإنجازها.	Q2

إن المتوسط الحسابي العام للجهد الذي يبذله المدقق في تدقيق المعاملات المالية في أنظمة التدقيق الداخلية الحالية كان مرتفعاً حيث وصل إلى (4.033) مقارنة بالمتوسط الحسابي لأداة القياس (3)، وهذا يعني أن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي المستخدمة في المستشفيات تتطلب من المدقق بذل جهد كبير من أجل إنجاز الأعمال الموكلة إليه، وتظهر هذه جلياً في الفقرات 1 و 2 و 3 حيث كانت المتوسطات الحسابية لإستجابات عينة الدراسة مرتفعة (4.000) و(3.800) و (4.300) على التوالي، مما يدل على أن الأنظمة الحالية تحتاج الى طاقة ذهنية كبيرة في إعادة احتساب القيم المالية وبذل طاقة جسدية لإنجاز الأعمال ويقصد بها هنا "مقدار التعب والإرهاق الذي يظهر على المدقق بعد إنجاز عملية التدقيق"، وأيضاً إن الأنظمة المستخدمة حالياً لاتوفر الاستقرار والإرتياح النفسي للمدقق عندما يطلب منه تدقيق عدد كبير من المعاملات المالية وهذا يعود إلى السببين الظاهريين في الفقرة الأولى والثانية وهما حاجة المدقق الى بذل طاقة ذهنية كبيرة في إعادة احتساب القيم المالية وبذل طاقة جسدية لإنجاز الأعمال، ومن هذه الناحية وللتخفيف من الطاقة التي يبذلها المدقق سواء أكانت ذهنية أم جسدية والتي تنعكس إيجابياً على المدقق بتحقيق الإستقرار والإرتياح النفسي له كان لابد من وجود مرحلة يتم فيها احتساب قيم المعاملات المالية بشكل آلي لتحقيق السابق ومن هنا نجد أن احتساب القيم آلياً يعتبر متطلباً رئيساً لنظام التدقيق من ناحية

توفير الجهد وسيطلق عليها في هذه الدراسة التدقيق الحسابي حيث سيتم أيضاً بيان أهمية التدقيق الحسابي للتحقق من دقة حساب القيم وتجميع أرصدة الحسابات في المجال الرابع.

المجال الرابع:- جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.

ويقصد به " دقة المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي "

الجدول رقم (17)

نتائج الإحصاء الوصفي لجودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي من خلال إستعراض الجدول السابق نلاحظ أن المتوسطات الحاسبية متفاوتة بين الفقرات التي تمثل في مجملها إمكانية النظام توفير بيانات دقيقة وصحيحة، وبشكل عام نجد أن المتوسط الحساي العام

الرقم	البيانات	المتوسط الحساي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	نظام التدقيق الحالي يقوم بالتحقق من توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة من خلال عمل قيد خاص بالعملية المالية ومقارنته مع القيد المنتج في النظام المحاسبي.	2.000	0.973	منخفض
Q2	نظام التدقيق الحالي لا يوفر إمكانية الاستعلام عن العمليات المالية بشكل سريع.	3.600	1.095	متوسط
Q3	يقوم نظام التدقيق الحالي بالتحقق من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي من أجل ضمان بدء العملية المالية بمدخلات صحيحة.	3.800	0.834	مرتفع
Q4	نظام التدقيق الحالي يقوم بالتحقق من دقة احتساب القيم المالية من خلال احتساب القيم بشكل منفصل عن النظام المحاسبي ومقارنتها مع القيم المحتسبة في النظام المحاسبي.	3.900	0.912	مرتفع
Q5	يملك نظام التدقيق الحالي ميزان مراجعة للحسابات ويقوم بمطابقتها مع النظام	2.000	0.973	منخفض

لجميع

			المحاسبي وذلك للتأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها.	
متوسط	0.477	3.060	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	المتوسط العام

الفقرات هو (3.060) وهذا يدل على أن النظام الحالي يأخذ الحياد أي قد يوفر بيانات دقيقة وقد لا يوفر الدقة للبيانات وعليه فإن الأنظمة الحالية تعتبر ضعيفة في توفير مخرجات ذات جودة عالية، وبشيء من التفصيل نستعرض نتائج الإحصاء الوصفي لعناصر جودة المخرجات:-

العنصر الأول إن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (2.000) حيث يدل على أن الأنظمة الحالية لا تقوم بعمل قيد محاسبي ولا تتحقق من دقة التوجيه الفني للحسابات من خلال عمل قيد للعمليات المالية وهذا يعتبر خللاً واضحاً في هذه الأنظمة لأن القيد المحاسبي من أكثر الأمور الأساسية التي يجب أن يتأكد منها المدقق من أجل أن تكون القيم الظاهرة في القوائم المالية معبرة عن الواقع وعليه فلا بد من أن تتوافر في الأنظمة مرحلة تمر فيها العملية المالية للتحقق من توجيهها الفني أي تحميل القيم الى حساباتها الصحيحة ويطلق عليها التدقيق الفني ومن هنا نجد أن التدقيق الفني يعتبر متطلباً رئيساً لنظام التدقيق.

العنصر الثاني إن الأنظمة الحالية لا توفر إمكانية الاستعلام عن العمليات المالية بشكل سريع وهذا يظهر بموافقة عينة الدراسة على الفقرة الثانية من هذا المجال بمتوسط حسابي وصل إلى (3.600)، وهذا يعني أن الأنظمة الحالية قد لا تستطيع توفير المعلومة وقت الحاجة، ومن المعلوم بأن الأنظمة الجيدة تستطيع توفير المعلومة في وقتها، وعليه نجد أن تحويل أنظمة التدقيق من الطريقة اليدوية إلى الطريقة الإلكترونية أصبح حاجة ماسة حتى تستطيع توفير المعلومة للإدارة في وقتها من أجل إتخاذ القرارات.

العنصر الثالث إن المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (3.800) والتي تنص أنه "يقوم نظام التدقيق الحالي بالتحقق من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي من أجل ضمان بدء العملية المالية بمدخلات صحيحة" وهذا يدل على أن الأنظمة الحالية ذات فاعلية في هذا الجزء من التدقيق وأنها تستطيع التحقق من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي وهذا يتفق مع الفقرة الأولى من المجال الأول - ولكن تم التوصل سابقاً في الفقرة الرابعة من المجال الأول ذات المتوسط الحسابي (4.250) التي تنص أنه "لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في النظام المحاسبي لبدء عملية التدقيق بل يتم الاعتماد على المستند الورقي الخاص بالعملية المالية " -

على أنه رغم امكانية التأكد من البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي فإن المدققين لايعتمدون على البيانات الأولية المتوافرة فيه وهذا يعني أن المدققين يهتمون بمشاهدة أثر العملية المالية على كشف الراتب ولايهتمون بتدقيق المدخلات، وعليه نجد أن الأنظمة الحالية تعاني من الكيفية التي يجب أن يطبق فيها النظام فلا بد للنظام من أن يكون فيه سلسلة إجراءات تسير خلالها تدقيق العملية المالية وأن لاينتقل التدقيق إلى مرحلة دون أن يتم التأكد من المرحلة التي سبقتها وبالأخص في التأكد من البيانات الأولية لأن العمليات الحسابية تعتمد عليها، فإذا كانت البيانات الأولية أي المدخلات خطأ فإن المخرجات ستكون خطأ وعليه نتوصل الى أنه لابد من وجود مرحلة تدقيق للبيانات الأولية يتم التحقق فيها من البيانات الأولية المدخلة للنظام المحاسبي، وقد نطلق عليها إسم التدقيق المستندي نسبة الى أن البيانات الأولية تتوافر في المستندات، إذا وبناءً على السابق نجد أن التدقيق المستندي يعتبر متطلباً رئيساً لنظام التدقيق.

العنصر الرابع تتحدث الفقرة الرابعة من هذا المجال عن التدقيق الحسبي وذلك من خلال احتساب المعاملات المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي ثم تتم مقارنة هذه القيم الخاصة بالمعاملات المالية بالقيم الظاهرة في النظام المحاسبي وكان المتوسط الحسبي لها (3.900) ويعني هذا أن الأنظمة الحالية بأغلبيتها تقوم بإعادة احتساب القيم المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي للتأكد من دقتها، وهذا يبين أن الأنظمة الحالية حريصة على أن تكون القيم المالية صحيحة لأنها تنعكس على القيم الظاهرة في القوائم المالية والتقارير الشهرية التي قد تطلب من قبل الإدارة لإتخاذ القرارات، ولكن تعاني هذه الأنظمة من أنها تتطلب من المدقق بذل وقت كبير في احتساب العمليات المالية وهذا يتبين في الفقرة الثانية من المجال الرابع التي كانت الإجابة عنها بالموافقة بمتوسط حسبي (4.000)، وأيضاً تتطلب هذه الأنظمة من المدقق بذل طاقة ذهنية عالية في احتساب القيم ويظهر هذا في المجال الثالث الفقرة الأولى بمتوسط حسبي (4.000)، فمن هنا نجد أنه لابد من تطوير الأنظمة لتخفيف الوقت والجهد عن المدقق ويجب أن تتضمن مرحلة حسابية للتأكد من دقة القيم المالية الظاهرة في القوائم المالية ويطلق عليها التدقيق الحسبي وعلية فإنه يعتبر متطلباً رئيساً لنظام التدقيق.

العنصر الخامس يظهر المتوسط الحسبي (2.000) الخاص بالفقرة الخامسة بأن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي لا تمتلك ميزان مراجعة خاص بها، وهذا يعتبر ضعف لهذه الأنظمة لأنه قد يتم تنفيذ عمليات مالية دون أن تدقق لأنه لا توجد مرحلة يتم فيها التأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها وهذا بدوره سوف يظهر القيم المالية على غير حقيقتها في القوائم المالية

وأيضاً تسهل عمليات الاختلاس، فبوجود نظام تدقيق مستقل عن النظام المحاسبي يحتوي على ميزان مراجعة ترصد فيه القيم المالية للمعاملات التي تم تدقيقها ومقارنتها مع ميزان المراجعة للنظام المحاسبي تعمل كوسيلة ضبط للتأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها، حيث إن الأرصدة في النظامين المحاسبي والتدقيق لابد أن تكون متساوية وبوجود أي إختلاف بين النظامين فإنه يعني وجود عمليات مالية لم تدقق بعد، ونتيجة للسابق نجد أن وجود مرحلة تحتوي على ميزان مراجعة يرصد فيه قيم المعاملات المالية التي تم تدقيقها يعتبر أمراً في غاية الأهمية للتأكد من أن جميع العمليات المالية قد دقت وهامة أيضاً لضبط الأخطاء وعمليات الإختلاس التي قد تحدث بمنح قيم مالية دون وجود مستند لهذه العملية، وعليه فإن الأنظمة بحاجة الى هذه المرحلة والتي قد يطلق عليها التدقيق الحسبي بمرحلته الثانية يرصد فيها القيم المالية لتكون متطلباً رئيساً لأنظمة التدقيق، وأيضاً المقارنة بين أرصدة النظام المحاسبي مع نظام التدقيق لتكون متطلباً رئيساً يستفاد منه بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها إذا تطابقت الأرصدة لكلا النظامين.

من خلال العرض السابق للمجالات الأربعة فقد تم بيان المشاكل التي تعاني منها الأنظمة الحالية للتدقيق المطبقة في المستشفيات في الأردن من حيث عدم مجارات التطور التكنولوجي الحالي، وزيادة العبء على المدقق، ومن حيث الوقت والجهد وجودة مخرجات النظام المحاسبي، وأيضاً تم فيها تحديد المتطلبات الرئيسية التي يجب أن تتوافر في هذه الأنظمة لكي تعطي نتائج دقيقة وصحيحة وتوفر نظام تدقيق متكامل تسيير العملية المالية بجميع مراحلها دون أن يتم تدقيق أجزاء من المعاملة دون أجزاء أخرى كما في الأنظمة الحالية بسبب عدم وضوح المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي لدى الكثير من المدققين. وبعد تحديد المتطلبات تم توظيفها في نموذج للتدقيق الداخلي لتسريع عملية تدقيق المعاملات المالية خلال التسلسل التالي، تدقيق مستندي لتدقيق البيانات الأولية المدخلة الى النظام المحاسبي، ثم تدقيق حسبي للتأكد من دقة حساب القيم المالية، ثم تدقيق فني لتحقيق التوجيه الفني للقيد، ثم التدقيق الحسبي بمرحلته الثانية وهي ترصيد قيم المعاملات المالية التي تم تدقيقها للتأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها، ويمكن تعريف النموذج بأنه "طريقة لتدقيق العمليات المالية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي، مستندياً (مدخلات)، حسابياً (حساب القيم)، فنياً (توجيه القيم الى حساباتها) ومقارنة القيم المحتسبة وتوجيه القيم ومطابقة الأرصدة مع النظام المحاسبي"، ثم تم عرض النموذج على المدققين أنفسهم التي عرض عليهم الجزء الأول من الاستبانة من أجل بيان مدى فاعلية النموذج في حل مشاكل التدقيق السابقة الذكر.

3-1-4 الجزء الثالث:- النتائج الخاصة بإمكانية توظيف نموذج الدراسة لمتطلبات التدقيق الداخلي،

ومقدرته على حل مشاكل الأنظمة الحالية متمثلة في المجالات من 5 إلى 9.

المجال الخامس:- تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام

المحاسبي.

يقسم هذا المجال الى ثلاث فقرات من أجل بيان الترابط ما بين نظام التدقيق المعتمد على نظام

المعلومات المحاسبي (النموذج المتكامل) مع النظام المحاسبي وتوضح نتائج الإحصاء الوصفي كالتالي:-

الجدول رقم (18)

نتائج الإحصاء الوصفي لتكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام

المحاسبي

يبين الجدول أعلاه أنه يوجد ترابط ما بين النموذج المتكامل والنظام المحاسبي حيث بلغ المتوسط

العام لهذا المجال (4.367) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط الحسائي لأداة الدراسة (3.000)، وهذا

يعني أنه يتم من خلال النموذج المتكامل مقارنة نتائج النظامين التدقيقي والمحاسبي من أجل التأكد من

الرقم	البيانات	المتوسط الحسائي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية مقارنة القيد مع النظام المحاسبي للتأكد من توجيه الفني للحسابات.	4.400	0.598	مرتفع
Q2	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي للتأكد بأن جميع العمليات المالية تم تدقيقها، وأن القيم تم احتسابها وتوجيهها الى حساباتها بشكل صحيح.	4.400	0.754	مرتفع

دقة البيانات، ولبيان مواطن التكامل بين النظامين نقوم باستعراض كل فقرة على حدة، فالفقرة الاولى بلغ

متوسطها الحسائي (4.400) وهذا يؤكد بأن النموذج المتكامل يوفر إمكانية مقارنة القيد المحاسبي الذي

مرتفع	0.470	4.300	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية التأكد من مدخلات البيانات لضمان اعتماد النظام المحاسبي ونظام التدقيق على نفس البيانات لاحتساب القيم المالية.	Q3
مرتفع	0.482	4.367	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي.	المتوسط العام

ينتج نظام التدقيق مع القيد الخاص بالنظام المحاسبي وهذا يسهل اكتشاف أخطاء التوجيه الفني للحسابات، أما الفقرة الثانية ذات المتوسط الحسابي المرتفع أيضاً (4.400) تظهر به نتيجتان تخصان مرحلة التدقيق الحسابي بشقيه، الأول إن النموذج المتكامل يقوم بالتأكد من أن القيم المالية تم حسابها بالشكل الصحيح، أما الشق الثاني فإنه يتأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها من خلال مقارنة أرصدة الحسابات في نظام التدقيق مع أرصدة الحسابات في النظام المحاسبي ذلك لأن أية حركة مالية يجريها المحاسب دون أن تدقق فإنها ستؤثر على أرصدة ميزان المراجعة لدى المحاسب ولا تؤثر على أرصدة ميزان المراجعة لدى المدقق إلا إذا قام المدقق بتدقيقها، وأخيراً الفقرة الثالثة فإنها تبين إمكانية التأكد من البيانات المدخلة على النظام المحاسبي حتى يضمن أن يعتمد نظام التدقيق والنظام المحاسبي على مدخلات صحيحة وأشرنا هنا إلى اعتماد كل من النظام المحاسبي ونظام التدقيق على مدخلات صحيحة وذلك لأن كلا النظامين يعتمدان على نفس البيانات ونفس المصدر وحتى نحقق الدقة في البيانات للنظامين يتم التدقيق من خلال هذه المرحلة.

إذا نلاحظ من خلال السابق بأن الترابط بين النظامين يتحقق في جميع المراحل تبدأ بالمرحلة المستندية لتدقيق المدخلات ثم الحسابية لتدقيق القيم المحتملة وبعدها الفنية لتدقيق توجيه القيد المحاسبي وأخيراً بمطابقة أرصدة موازين المراجعة التي تمثل الشق الثاني من المرحلة الحسابية.

المجال السادس:- توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.

يقسم هذا المجال الى فقرتين، حيث يتبين من خلالهما مقدرة نظام التدقيق المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي (النموذج المتكامل) على توفير الوقت في عملية تدقيق المعاملات المالية، وكانت النتائج كما يلي:-

الجدول رقم (19)

نتائج الاحصاء الوصفي لتوفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي

يظهر الجدول السابق أن النموذج المتكامل يتميز عن الأنظمة الحالية بإمكانية توفير الوقت المستغرق لتدقيق المعاملات المالية بمتوسط حسابي عام (4.450)، حيث تبين الفقرة الأولى أن النموذج المتكامل يساعد المدقق على إنجاز أعمال التدقيق الموكلة اليه بشكل سريع وخلال أوقات الدوام الرسمي الأمر الذي قد يوفر على المنشأة أية مصاريف قد تنكبدها المنشأة لقاء أجور عمل إضافي للمدققين، وتظهر هذه النتيجة بموافقة عينة الدراسة على هذه الفقرة بمتوسط حسابي مرتفع جداً وصل الى (4.700) إذا ما تمت مقارنته بالمتوسط الحسابي العام (3.000)، أما الميزة الأخرى فهي معالجة سلبية عدم مقدرة أنظمة

الرقم	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	النموذج المتكامل لم يتطلب التدقيق الداخلي يساعد في إنجاز العمل بشكل سريع وخلال أوقات الدوام.	4.700	0.470	مرتفع
Q2	يوفر النموذج المتكامل لم يتطلب التدقيق الداخلي امكانية تحديد الوقت اللازم لإنجاز عملية التدقيق.	4.200	0.696	مرتفع
المتوسط العام	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	4.450	0.456	مرتفع

التدقيق الحالية على تحديد الوقت اللازم لإنجاز أعمال التدقيق، وبذلك فإن النموذج المتكامل يوفر إمكانية

تحديد الوقت اللازم لإنجاز أعمال التدقيق بمتوسط حسابي (4.200) لإجابات عينة الدراسة.

المجال السابع:- توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.

يهدف هذا المجال إلى بيان مقدرة نظام التدقيق المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي (النموذج المتكامل) على توفير الجهد العقلي والجسدي المبذولين من قبل المدقق لإنجاز أعمال التدقيق وكذلك الارتياح النفسي للمدقق عندما توكل إليه أعمال تدقيق بغض النظر عن حجمها وأظهرت نتائج الإحصاء الوصفي لفقرات هذا المجال كما يلي:-

الجدول رقم (20)

نتائج الإحصاء الوصفي لتوفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي

من خلال إستعراض نتائج الجدول السابق نجد أن الفقرة الثانية والمتعلقة بتخفيف الطاقة الجسدية المطلوبة لإنجاز أعمال التدقيق حاصلة على أعلى متوسط حسابي وهو (4.700)، وهذا يعني أن النموذج المتكامل يعمل على التقليل من الطاقة الجسدية لدى المدقق المطلوبة لإتمام تدقيق المعاملات المالية وتعني الطاقة الجسدية "مقدار التعب والإرهاق الذي يظهر على المدقق بعد إنجاز عملية التدقيق"

الرقم	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	النموذج المتكامل لم يتطلب التدقيق الداخلي يجعل القدرات العقلية المطلوبة للتأكد من احتساب القيم وتوجيه القيم إلى حساباتها قليلة.	4.250	0.639	مرتفع
Q2	يقلل النموذج المتكامل متطلبات التدقيق الداخلي من الوقت المطلوب لإنجاز أعمال التدقيق مما سيخفف من الطاقة الجسدية المطلوبة لإنجاز هذه الأعمال.	4.700	0.470	مرتفع
Q3	يحقق النموذج المتكامل متطلبات التدقيق الداخلي الاستقرار والارتياح النفسي— عندما	4.400	0.503	مرتفع

كما تم توضيحها

			يطلب تدقيق عمليات مالية بغض النظر عن عددها.	
مرتفع	0.423	4.450	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	المتوسط العام

سابقاً في نتائج المجال الثالث الفقرة الثانية، وهذا يوفر للمدقق الحرية الأكبر في تنفيذ عمله بدقة أكبر بسبب تقليل عامل التعب والإرهاق عنه، أما المتوسط الحسابي حسب التسلسل التنازلي فهو للفقرة الثالثة بمتوسط حسابي (4.400) وتعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النموذج المتكامل قادر على توفير الإستقرار والإرتياح النفسي للمدقق عندما يطلب منه تدقيق معاملات مالية بغض النظر عن عددها وذلك بسبب الضوابط المتوافره في هذا النموذج لتدقيق المعاملات المالية وضمان تدقيقها ضمن إجراءات متسلسلة يتم خلالها تدقيق المعاملة بكامل أجزائها كمدخل ومعالجة ومخرج دون استثناء شيء منها كما في الأنظمة الحالية، أما فيما يخص بأن النموذج المتكامل يجعل القدرات العقلية قليلة للتأكد من إحتساب القيم المالية وتوجيهها الى حساباتها فقد كان المتوسط الحسابي لها (4.250)، هذا يدل على أن النموذج يخفف من الطاقة الذهنية المطلوبة لإعادة حساب القيم المالية وتوجيهها بسبب الإعتماد على الحساب والتوجيه الآلي للنظام ويكتفي المدقق هنا بالمراقب فقط.

إذاً ومن خلال السابق نجد أن النموذج يوفر الجهد المطلوب بذله من قبل المدقق لإنجاز تدقيق المعاملات المالية ويظهر هذا بشكل كبير في نتيجة المتوسط الحسابي العام لهذا المجال الذي وصل إلى مستوى مرتفع وهو (4.450).

المجال الثامن:- جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.

يعتبر هدف هذا المجال من الأهداف التي تسعى إليها كل منشأة وهو جودة مخرجات الأنظمة المتوافرة، وبدورها هذه توفر لمستخدمي المخرجات قاعدة من المعلومات الدقيقة من أجل صنع قرارات دقيقة وسليمة، ولهذا تم اعتماد هذا المجال، حيث قسم إلى خمس فقرات يتبين فيها مدى إمكانية النموذج المتكامل في توفير مخرجات من النظام المحاسبي ذات جودة عالية، وتوضح النتائج لهذا المجال كما يلي:-

الجدول رقم (21)

نتائج الاحصاء الوصفي لجودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي

الرقم	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية الاستعلام والوصول الى العمليات المالية بشكل سريع لضمان عدم تكرار العمليات المالية.	4.200	0.696	مرتفع
Q2	يقوم النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي بالتأكد من القيم المحسوبة في النظام المحاسبي، واكتشاف الاخطاء من خلال مقارنة قيم هذا النموذج مع قيم النظام المحاسبي.	4.450	0.510	مرتفع
Q3	يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي امكانية التأكد من البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي.	4.500	0.607	مرتفع
Q4	يقوم النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي بالتحقق من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها من خلال مقارنة الأرصدة الخاصة بميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق.	4.550	0.510	مرتفع
Q5	يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي امكانية التأكد من توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة من خلال مقارنة قيد هذا النموذج مع قيد النظام المحاسبي.	4.500	0.513	مرتفع

مرتفع	0.359	4.440	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	المتوسط العام
-------	-------	-------	---	---------------

يكون سير عمل الأنظمة المحاسبية ضمن عدة خطوات تتمثل في إدخال البيانات المالية ثم احتسابها وبعدها توجيهها الى حساباتها الصحيحة وبعد ذلك عرضها على شكل تقارير تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات فإذا ما تم التأكيد على أن هذا النظام يعمل ضمن هذه الخطوات بالشكل الصحيح نقول بأن مخرجات النظام ذات جودة عالية، ولذلك تم إعداد النموذج المتكامل للتأكيد على دقة البيانات والمعلومات المتوافرة في النظام المحاسبي، ومن خلال عرض هذا المجال على عينة الدراسة وجمع البيانات الأولية وتحليلها تم التوصل الى الموافقة بأن النموذج المتكامل قادر على توفير مخرجات ذات جودة عالية للنظام المحاسبي بمتوسط حسابي قدره (4.440) كما في الجدول أعلاه، ولتحديد المواطن التي يتأكد فيها النموذج المتكامل من البيانات والمعلومات نورد نتائج عناصر الجودة الخاصة بالنظام المحاسبي كما يلي حيث سيتم عرضها حسب خطوات عمل النظام المحاسبي (مدخلات، احتساب، قيد المحاسبي، أرصدة الحسابات):-

العنصر الأول:- تبين الفقرة الثالثة من هذا المجال ذات المتوسط الحسابي (4.500) كما في الجدول السابق بأن النموذج المتكامل يوفر إمكانية التأكد من البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي مما يتيح للمدقق القدرة على اكتشاف أخطاء إدخال البيانات، وتعتبر هذه الخطوة هامة جداً لأن الخطوة التالية المتمثلة في حساب القيم المالية الظاهرة في القوائم المالية تعتمد على دقة المدخلات.

العنصر الثاني:- بعد التأكد من المدخلات تأتي الخطوة الثانية وهي حساب القيم المالية، فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي للفقرة الثانية وصل إلى (4.450) لتظهر بأن النموذج المتكامل يحقق الخطوة الثانية في النظام المحاسبي وهي التأكيد على احتساب القيم المالية بدقة واكتشاف الاخطاء وتحديد البند الذي وقع فيه الخطأ من خلال مقارنة القيم المحسوبة باستخدام هذا النموذج مع القيم المحسوبة في النظام المحاسبي.

العنصر الثالث:- هذا العنصر يتعلق بالناحية الفنية المتمثلة في توجيه القيم المالية الى حساباتها الصحيحة حيث تبين نتيجة الفقرة الخامسة متوسطاً حسابياً (4.500)، وهذا يعني بأن النموذج المتكامل يوفر إمكانية التأكد من توجيه القيم إلى حساباتها الصحيحة واكتشاف أخطاء التوجيه الفني للقيود المحاسبي من خلال مقارنة القيد الذي ينتجه النموذج المتكامل مع قيد النظام المحاسبي.

العنصر الرابع:- بعد أن تم التأكد من البيانات المدخلة واحتساب القيم المالية بدقة وتوجيه القيد الفني بشكل صحيح فهذا يعني أنه لا بد من الوصول إلى أرصدة حسابات صحيحة ودقيقة في ميزان المراجعة. في حال أنه تم تنفيذ عمليات مالية من قبل المحاسب ولم يتم تدقيقها فإنها سوف تؤثر على الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة لدى النظام المحاسبي ولن تؤثر على أرصدة ميزان المراجعة في نظام التدقيق وذلك لسببين، الأول: أن نظام التدقيق يعمل بشكل منفصل عن النظام المحاسبي، الثاني: وأن نظام التدقيق لا يحتسب القيم المالية ويوجهها فنياً ويرصدها في ميزان المراجعة إلا إذا تم تدقيقها والتأكد من البيانات المدخلة، فهنا يحدث اختلاف في الأرصدة الظاهرة في النظامين، وبناءً عليه فإنه لن يتم استكمال عملية التدقيق إلا إذا تم تزويد نظام التدقيق بالعمليات المتبقية حتى تتطابق الأرصدة وبهذا يكون نظام التدقيق قد أكد بأن جميع العمليات المالية المضافة أو المعدلة أو المحذوفة قد تم تدقيقها، حيث أظهرت نتائج إجابات عينة الدراسة بأن النموذج المتكامل يوفر هذه الخاصية وهي: أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها والتأكد منها من خلال مقارنة الأرصدة الخاصة بميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق، ويتبين هذا في المتوسط الحسابي لهذه الفقرة حيث وصل إلى (4.550) وتعني أن درجة الموافقة مرتفعة.

العنصر الخامس:- يأتي العنصر الخامس ليوفر خاصية مهمة جداً للإدارة وهي الوصول إلى البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وعند الطلب.

تبين الفقر الأولى من هذا المجال ذات المتوسط الحسابي المرتفع (4.200) بأن النموذج المتكامل يوفر إمكانية الاستعلام والوصول إلى العمليات المالية بشكل سريع وعند الطلب دون الحاجة إلى الرجوع إلى ملفات وأوراق قد تكون متوافرة أو لا.

المجال التاسع:- حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.

تم تقسيم هذا المجال إلى سبع فقرات تبين فيها نتائج إجابات عينة الدراسة فيما يخص إمكانية النموذج المتكامل (نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي) على الإسهام في حل مشاكل أنظمة التدقيق الحالية المطبقة في المستشفيات الأردنية الموضحة في مشكلة الدراسة، وتظهر نتائج الإحصاء الوصفي لهذا المجال في الجدول الموضح في الصفحة التالية.

الجدول رقم (22)

نتائج الاحصاء الوصفي لحل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي

عندما تم استعراض نتائج المجالات من 1 الى 4 تم من خلالها تحديد متطلبات نظام التدقيق الداخلي وذلك من أجل معالجة مشكلة عدم وضوح هذه المتطلبات لدى الكثير من مدقي الحسابات في المستشفيات الأردنية، وهذه المشكلة تعتبر إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها أنظمة التدقيق الداخلي، وفي هذا المجال تم البيان من خلال الفقرات التالية: الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، السابعة بأن النموذج المتكامل يشتمل على هذه المتطلبات ويستطيع التعامل معها لإعطاء نتائج دقيقة وفعالة، وكانت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات (4.600، 4.550، 4.500، 4.600، 4.550) على التوالي وهذا يعني أن النموذج المتكامل لديه إمكانية تدقيق البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي (المتطلب الأول)، والقدرة على إعادة احتساب القيم الخاصة بالعمليات المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي (المتطلب الثاني) والتأكد من دقتها، والتأكد من توجيه القيد وإضافة القيم إلى حساباتها الصحيحة للتقليل من أخطاء توجيه الفني (المتطلب الثالث)، ويضمن تدقيق مدخلات وعمليات ومخرجات العمليات المالية من خلال المتطلبات الثلاثة السابقة الذكر، وأخيراً مقارنة النتائج بين النظامين للتأكد من تدقيق جميع العمليات المالية (المتطلب الرابع) كما تم بيانها سابقاً في العنصر الرابع من عناصر الجودة في المجال الثامن، فهذه المتطلبات يكون النموذج المتكامل قد وفر إمكانية إكتشاف الأخطاء سواءً أكانت أخطاء إدخال، أم معالجة حسابية، أم فنية في توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة، أو مشكلة الصعوبة في تحديد العمليات المالية التي نفذت على النظام المحاسبي ولم تدقق.

وقد عالج النموذج مشكلة إثراء نظام التدقيق بالتطور التكنولوجي من خلال توظيف المتطلبات المذكورة أعلاه في نموذج متكامل يسير ضمن وظيفة نظام المعلومات المحاسبي في جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها والتقرير عنها بالاعتماد على الحاسوب من أجل حل مشكلتي عبء الوقت الزائد وضغط عملية

الرقم	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
Q1	يتيح النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية تدقيق البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي.	4.600	0.503	مرتفع
Q2	التأكد من مدخلات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر امكانية الحصول على نتائج صحيحة وتقليل الاخطاء.	4.550	0.510	مرتفع
Q3	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يقوم بإعادة احتساب القيم الخاصة بالعمليات المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي وكذلك مقارنة القيم بين النظامين للتأكد من صحتها.	4.500	0.607	مرتفع
Q4	توجيه القيد بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن إضافة القيم على حساباتها الصحيحة والتقليل من أخطاء التوجيه الفني للقيد المحاسبي.	4.600	0.503	مرتفع
Q5	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من ضغط عملية التدقيق على المدقق نتيجة لكثرة العمليات المالية.	4.650	0.489	مرتفع

مرتفع	0.587	4.650	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من عبء الوقت الزائد لإجراء عملية التدقيق.	Q6
مرتفع	0.510	4.550	الاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن تدقيق مدخلات وعمليات ومخرجات العمليات المالية.	Q7
مرتفع	0.356	4.586	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	المتوسط العام

التدقيق على المدقق نتيجة لكثرة العمليات المالية، وتظهر مقدرة النموذج في حل المشكلتين السابقتين المتعلقةتين في الوقت وضغط عملية التدقيق (الجهد) بنتائج المتوسطات الحسابية للفترتين الخامسة والسادسة من هذا المجال حيث كانت (4.650) لكلا الفترتين وهذا يعني أن النموذج يخفف من عبء الوقت الزائد وضغط عملية التدقيق على المدقق نتيجة لكثرة العمليات المالية. وكنتيجة عامة فإن المتوسط الحسابي لهذا المجال هو (4.586) وهذا يعني أن النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي قادر على حل المشاكل التي تعاني منها أنظمة التدقيق الداخلي في المستشفيات في الأردن.

4-1-4 الجزء الرابع:- الفروق في المجالات التي تعزى الى خصائص العينة.

تم عمل إختبارين من أجل بيان الفرق في إجابات عينة الدراسة في المجالات المذكورة أعلاه وهما

:- 1. إختبار Independent-Samples T-Test للسؤال ذي المستويين.

2. إختبار One-Way ANOVA للأسئلة ذات الثلاثة مستويات فأكثر.

حيث تم تصنيف النتائج حسب كل سؤال من أسئلة خصائص العينة كما يلي:-

أ. الفروق في المجالات التي تعزى إلى تصنيف المستشفى

الجدول رقم (23)

نتائج الإحصاء الوصفي حسب تصنيف المستشفى

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	تصنيف المستشفى	المجالات	الرقم
0.540	3.500	4	حكومية	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	1
0.309	3.937	16	خاصة		
0.577	3.166	4	حكومية	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	2
0.490	3.604	16	خاصة		
1.101	4.250	4	حكومية	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	3
0.614	3.979	16	خاصة		
0.191	2.650	4	حكومية	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	4
0.474	3.162	16	خاصة		

0.608	4.333	4	حكومية	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على	5
0.469	4.375	16	خاصة	نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي	
0.645	4.250	4	حكومية	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد	6
0.408	4.500	16	خاصة	على نظام المعلومات المحاسبي	
0.608	4.333	4	حكومية	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد	7
0.384	4.479	16	خاصة	على نظام المعلومات المحاسبي	
0.476	4.300	4	حكومية	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد	8
0.333	4.475	16	خاصة	على النموذج المتكامل.	
0.451	4.428	4	حكومية	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام	9
0.333	4.625	16	خاصة	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي	
0.279	3.174	4	حكومية		10
0.161	3.363	16	خاصة	الع	

الجدول رقم (24)

الفروق بين المستشفيات الحكومية والخاصة في المجالات المختلفة

يبين الجدول أعلاه رقم (24) بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المدققين في المستشفيات الحكومية والخاصة في المجال الأول " التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني" والمجال الرابع " جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي" وفي كلا المجالين الفروق لصالح المستشفيات الخاصة، ذلك لأن قيمة T سالبة للمجالين كما هي مبينة في الجدول

(24) وأن الوسط الحسابي للمستشفيات الخاصة أعلى من الوسط الحسابي للمستشفيات الحكومية كما في الجدول (23).

الرقم	المجموعات	النتائج	T	DF	SIG
1	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	متساوية	-	18	0.042*
		غير متساوية	2.183	3.508	0.204
2	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	متساوية	-	18	0.139
		غير متساوية	1.547	4.152	0.233
3	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	متساوية	0.674	18	0.509
		غير متساوية	0.474	3.481	0.664
4	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	متساوية	-	18	0.052
		غير متساوية	2.083	13.105	0.005*
5	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي	متساوية	-	18	0.882
		غير متساوية	0.150	3.941	0.905
			0.128		

0.340	18	-	متساوية	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	6
0.505	3.623	0.980	غير متساوية		
		-			
		0.739			
0.552	18	-	متساوية	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	7
0.674	3.621	0.607	غير متساوية		
		-			
		0.457			
0.398	18	-	متساوية	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8
0.528	3.771	0.866	غير متساوية		
		-			
		0.694			
0.337	18	-	متساوية	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي	9
0.462	3.859	0.987	غير متساوية		
		-			
		0.816			
0.086	18	-	متساوية	العام	10
0.272	3.516	1.815	غير متساوية		
		-			
		1.300			

وهذا يدل على أن المستشفيات الخاصة لها القدرة على التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام الإلكتروني - موضح بالمجال الأول من تحليل الاستبانة بأن التكامل في تدقيق المستندات فقط أما القيد والحساب والتصيد لا يوجد تكامل - وأن مخرجات النظام المحاسبي المعتمد على نظام التدقيق الحالي في المستشفيات الخاصة ذات جودة أكثر من المستشفيات الحكومية - موضح في المجال الرابع من تحليل الاستبانة بأن الأنظمة بشكل عام ضعيفة في توفير مخرجات ذات جودة عالية - وقد تعود أسباب مقدرة المستشفيات الخاصة على تحقيق تكامل ومخرجات ذات جودة عالية أكثر من المستشفيات الحكومية الى أنه يتوقف بقاء الموظف في عمله في القطاع الخاص على مدى قدرته على إعطاء ناتج عملي جيد، وإن الناتج العملي للمدقق هي البيانات، فإذا استطاع أن يبقى على ارتباط مع النظام المحاسبي لمتابعة العمليات المالية وتدقيقها فإنه سيوصله إلى مخرجات ذات جودة عالية.

ب. الفروق في المجالات التي تعزى الى نظام التدقيق المستخدم

الجدول رقم (25)

نتائج الإحصاء الوصفي حسب نظام التدقيق المستخدم

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	نظام التدقيق المستخدم	المجالات	الرقم
0.392	3.850	20	الالكتروني يدوي	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	1
0.523	3.516	20	الالكتروني يدوي	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	2
0.708	4.033	20	الالكتروني يدوي	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	3
0.477	3.060	20	الالكتروني يدوي	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	4
0.482	4.366	20	الالكتروني يدوي	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي	5
0.455	4.450	20	الالكتروني يدوي	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	6

يبين الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات من حيث أنظمة التدقيق

الداخلي المستخدمة والسبب هو أن أنظمة التدقيق المستخدمة في المستشفيات في الأردن جميعها يدوية

0.422	4.450	0 20	الالكتروني يدوي	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	7
0.358	4.440	0 20	الالكتروني يدوي	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8
0.355	4.585	0 20	الالكتروني يدوي	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي	9
0.197	3.325	0 20	الالكتروني يدوي	العالم	10

ولا تمتلك هذه المستشفيات أنظمة إلكترونية وهذا يعني أن إجابات عينة الدراسة تدرج جميعها تحت نظام واحد وهو نظام التدقيق الداخلي اليدوي.

ج. الفروق في المجالات التي تعزى إلى المؤهل العلمي للمدققين

الجدول رقم (26)

الفروق بين المدققين حسب المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير) في المجالات المختلفة

الرقم	المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	DF	متوسط المربعات	F	SIG
1	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	بين المجموعات	0.273	2	0.136	0.874	0.435
		ضمن	2.652	17	0.156		
		المجموعات المجموع	2.925	19			
2	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات	0.050	2	0.025	0.082	0.921
		ضمن	5.167	17	0.304		
		المجموعات المجموع	5.217	19			
3	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات	0.263	2	0.131	0.241	0.789
		ضمن	9.271	17	0.545		
		المجموعات المجموع	9.533	19			
4	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات	1.218	2	0.609	3.329	0.060
		ضمن	3.110	17	0.183		
		المجموعات المجموع	4.328	19			
5	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي.	بين المجموعات	0.651	2	0.326	1.468	0.258
		ضمن	3.771	17	0.222		
		المجموعات المجموع	4.422	19			

0.038*	3.993	0.631 0.158	2 17 19	1.263 2.688 3.950	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	6
0.068	3.171	0.461 0.145	2 17 19	0.922 2.472 3.394	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	7
0.073	3.060	0.324 0.106	2 17 19	0.648 1.800 2.448	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8
0.056	3.429	0.346 0.101	2 17 19	0.691 1.713 2.404	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي.	9
0.103	2.611	0.087 0.033	2 17 19	0.174 0.565 0.739	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	الع ام	10

الجدول رقم (27)

الفروق بين المدققين حسب المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير) في المجالات المختلفة

تابع الجدول رقم (27)

الفروق بين المدققين حسب المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير) في المجالات المختلفة

SIG	الخطأ المعياري	المتوسط	المجالات	الرقم
0.437	0.296	0.390-	دبلوم	1
0.645	0.394	0.375-	بكالوريوس	
0.437	0.296	0.390	ماجستير	
0.999	0.296	0.015	بكالوريوس	
0.645	0.394	0.375	دبلوم	
0.999	0.296	0.015-	ماجستير	
			ماجستير	
			دبلوم	
			بكالوريوس	
			بكالوريوس	
1.000	0.413	0.000	دبلوم	2
0.955	0.551	0.166-	بكالوريوس	
1.000	0.413	0.000	ماجستير	
0.922	0.413	0.166-	بكالوريوس	
0.955	0.551	0.166	دبلوم	
0.922	0.413	0.166	بكالوريوس	

			ماجستير		
			ماجستير		
			دبلوم		
			بكالوريوس		
0.854	0.553	0.312	دبلوم	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	3
0.798	0.738	0.500	بكالوريوس		
0.854	0.553	0.312-	ماجستير		
0.944	0.553	0.187	بكالوريوس		
0.798	0.738	0.500-	دبلوم		
0.944	0.553	0.187-	ماجستير		
			ماجستير		
			دبلوم		
			بكالوريوس		
0.997	0.320	0.025	دبلوم		
0.204	0.427	0.800-	بكالوريوس		
0.997	0.320	0.025-	ماجستير		
0.061	0.320	0.825-			

0.204	0.427	0.800	بكالوريوس دبلوم		
0.061	0.320	0.825	ماجستير		
			ماجستير دبلوم		
			بكالوريوس		
0.259	0.353	0.604-	دبلوم		
0.579	0.470	0.500-	بكالوريوس		
0.259	0.353	0.604	ماجستير		
0.958	0.353	0.104	بكالوريوس		
0.579	0.470	0.500	دبلوم	تكمال نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي.	5
0.958	0.353	0.104-	ماجستير		
			ماجستير دبلوم		
			بكالوريوس		

يظهر الجدولان أعلاه رقم (26) و(27) بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المدققين في المجال السادس المتعلق بتوفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي الإلكتروني المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي، وأن هذا الفارق لصالح المدققين الذين يحملون درجة البكالوريوس أي أن هؤلاء المدققين لديهم

المقدرة على فهم واستيعاب أن نظام التدقيق المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي قادر على توفير الوقت أكثر من المدققين الذين يحملون درجة الدبلوم والماجستير.

د. الفروق في المجالات التي تعزى إلى تخصص المدققين

الجدول رقم (28) نتائج الإحصاء الوصفي حسب التخصص

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	التخصص	المجالات	الرقم
0.402	3.855	19	محاسبة	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	1
	3.750	1	ادارة مالية		
0.525	3.491	19	محاسبة	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	2
	4.000	1	ادارة مالية		
0.711	4.000	19	محاسبة	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	3
	4.666	1	ادارة مالية		
0.368	2.989	19	محاسبة	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	4
	4.040	1	ادارة مالية		
0.490	4.350	19	محاسبة	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي	5
	4.666	1			

			ادارة مالية		
0.468	4.447	19	محاسبة	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	6
	4.500	1	ادارة مالية		
0.431	4.438	19	محاسبة	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	7
	4.666	1	ادارة مالية		
0.366	4.431	19	محاسبة	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8
	4.600	1	ادارة مالية		
0.364	4.578	19	محاسبة	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي	9
	4.714	1	ادارة مالية		
0.188	3.309	19	محاسبة	العام	10
	3.627	1	ادارة مالية		

الجدول رقم (29)

الفروق بين تخصصات المدققين في المجالات المختلفة

من خلال الإطلاع على الجدول رقم (29) نلاحظ بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في المجال الرابع المتعلق بجودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي، تظهر قيمة T للمجال الرابع سالبة والمتوسط الحسابي للإدارة المالية (4.040) أعلى من المتوسط الحسابي للمحاسبة البالغ (2.989) كما في الجدول رقم (28) لنفس المجال فهذا يعني أن الفارق يعود إلى صالح المدققين الذين يحملون تخصص إدارة مالية، مما يدل على أن المدققين الذي يحملون تخصص إدارة مالية قادرين على توفير مخرجات ذات جودة عالية أكثر من المدققين الذين يحملون تخصص محاسبة.

من خلال العرض السابق نلاحظ أن هناك تناقضاً ما بين النتائج والواقع التعليمي والعملي لتخصصات المدققين، فمن المعلوم أن المواد التعليمية الخاصة بتدقيق الحسابات تدرج تحت تخصص المحاسبة وأن الواقع العملي المتعلق بالوظائف هو أن المنشآت تقوم بتعيين الاشخاص الذين يحملون تخصص محاسبة في وظيفة المدقق، ولحل هذا التناقض تم البحث حول الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه النتائج وتم التوصل الى مايلي:-

1. عدد المدققين الذين يحملون تخصص إدارة مالية هو مدقق واحد كما هو مبين في الجدول

رقم (28).

SIG	DF	T	التباينات	المجــــــــــــــــالات	الرقم
0.802	18	0.255	متساوية غير متساوية	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	1
0.358	18	0.944-	متساوية غير متساوية	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	2
0.373	18	0.913-	متساوية غير متساوية	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	3
0.002*	18	3.736-	متساوية غير متساوية	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	4
0.538	18	0.628-	متساوية غير متساوية	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي	5
0.914	18	0.110-	متساوية غير متساوية	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	6
0.612	18	0.516-	متساوية غير متساوية	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي	7
0.660	18	0.448-	متساوية	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8

			غير متساوية		
0.721	18	0.362-	متساوية	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي	9
			غير متساوية		
0.118	18	1.642-	متساوية	الع	10
			غير متساوية		

2. هذا المدقق حاصل على ماجستير في الإدارة المالية، أما درجة البكالوريوس فهي محاسبة وهذا

يعني أنه قد درس المواد التعليمية الخاصة بالتدقيق وحصل على وظيفته ضمن الشروط التي

تضعها المنشآت لوظيفة المدقق.

3. هذا المدقق حاصل على شهادة CPA ودورة في أساليب التدقيق الداخلي وأخرى في معايير

التدقيق الداخلي، وهذا يعزز قدرته على العمل بطريقة تجعله يوفر مخرجات من النظام

المحاسبي ذات جودة عالية.

الرقم	المجالات	دبلوم بكالوريوس	المتوسط 0.500- 0.608	الاعتماد 0.298 0.397	0.073 SIG 0.442
		دبلوم بكالوريوس	0.812-*	0.298	0.046*
		دبلوم بكالوريوس	0.500	0.397	0.073
		دبلوم بكالوريوس	0.812*	0.298	0.070
8	توفير الجهد في نظام التدقيق جودة مخرجات النظام المحاسبي الداخلي المعتمد على نظام بالاعتماد على النموذج المتكامل. توفير المعلومات المحاسبية. نظام التدقيق	دبلوم بكالوريوس	0.500	0.397	0.046*
6	الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبية.	ماجستير دبلوم ماجستير بكالوريوس	0.500	0.298	0.470
		دبلوم بكالوريوس	0.312-	0.298	0.587
		دبلوم بكالوريوس	0.598-	0.238	0.068
		دبلوم بكالوريوس	0.357-	0.317	0.543
9	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبية.	ماجستير بكالوريوس دبلوم ماجستير	0.598 0.241 0.357 0.241-	0.238 0.238 0.317 0.238	0.068 0.608 0.543 0.608

			ماجستير دبلوم بكالوريوس		
0.108	0.136	0.308-	دبلوم	الع ام	10
0.232	0.182	0.325-	بكالوريوس		
0.108	0.136	0.308	ماجستير		
0.992	0.136	0.017-	بكالوريوس		
0.232	0.182	0.325	دبلوم		
0.992	0.136	0.017	ماجستير		
			ماجستير		
			دبلوم		
			بكالوريوس		

هـ. الفروق في المجالات التي تعزى إلى الجامعة التي تخرج منها المدقق

تم تقسيم الجامعات الى جامعات حكومية وخاصة وخارج الأردن وعند عمل إختبار ANOVA

لبيان الفروق في المجالات من حيث الجامعات كانت النتائج كما يلي:-

الجدول رقم (30)

الفروق بين المدققين حسب تصنيف الجامعات (حكومية، خاصة، خارج الأردن) في المجالات المختلفة
إن نتائج الجدول السابق تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة في المجالات
المختلفة من حيث الجامعات.

الرقم	المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	DF	متوسط المربعات	F	SIG
1	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	0.061 2.864 2.925	2 17 19	0.030 0.168	0.180	0.837
2	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	0.182 5.035 5.217	2 17 19	0.091 0.296	0.307	0.740
3	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	0.505 9.029 9.533	2 17 19	0.252 0.531	0.475	0.630
4	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	0.613 3.715 4.328	2 17 19	0.306 0.219	1.402	0.273
5	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي.	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	0.475 3.948 4.422	2 17 19	0.237 0.232	1.022	0.381

0.628	0.479	0.105 0.220	2 17 19	0.211 3.739 3.950	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	6
0.491	0.743	0.136 0.184	2 17 19	0.273 3.122 3.394	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	7
0.972	0.029	0.004 0.144	2 17 19	0.008 2.440 2.448	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8
0.434	0.877	0.112 0.128	2 17 19	0.225 2.179 2.404	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي.	9
0.699	0.365	0.015 0.042	2 17 19	0.030 0.708 0.739	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	الع م	10

و. الفروق في المجالات التي تعزى إلى المشاركة في الدورات التدريبية

تم تقسيم هذا البند الى ثلاثة أقسام، القسم الأول: يمثل نتائج الإحصاء الوصفي والفروق في المجالات من حيث المشاركة في الدورات من عدمها في الجدولين رقم (31) و (32)، فإذا كان المدقق مشاركاً في دورات ينتقل إلى تعبئة إسم ومدة الدورة، القسم الثاني: الفروق في المجالات من حيث إسم الدورة جدول رقم (33)، القسم الثالث: الفروق في المجالات من حيث مدة الدورة جدول رقم (34).

الجدول رقم (31)

نتائج الإحصاء الوصفي حسب مشاركة المدققين في الدورات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	المشاركة بالدورات	المجالات	الرقم
0.403	3.833	12	نعم	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	1
0.400	3.875	8	لا		
0.593	3.638	12	نعم	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	2
0.356	3.333	8	لا		
0.712	4.250	12	نعم	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	3
0.602	3.708	8	لا		
0.535	2.983	12	نعم	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	4
0.377	3.175	8	لا		
0.438	4.500	12	نعم	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي.	5
0.503	4.166	8	لا		
0.468	4.583	12	نعم	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	6
0.377	4.250	8	لا		
0.438	4.500	12	نعم	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	7

0.415	4.375	8	لا		
0.384	4.466	12	نعم	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8
0.338	4.400	8	لا		
0.328	4.678	12	نعم	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي.	9
0.369	4.446	8	لا		
0.225	3.376	12	نعم	الع	10
0.120	3.250	8	لا		

الجدول رقم (32)

الفروق بين المدققين من حيث المشاركة أو عدم المشاركة في الدورات في المجالات المختلفة

الرقم	المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	DF	متوسط المربعات	F	SIG
1	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	0.086 2.839 2.925	3 16 19	0.029 0.177	0.161	0.921
2	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	1.175 4.042 5.217	3 16 19	0.392 0.253	1.551	0.240
3	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	بين المجموعات	1.492	3	0.497	0.989	0.423

		0.503	16	8.042	ضمن		
			19	9.533	المجموعات		
					المجموع		

0.902	0.189	0.049	3	0.148	بين المجموعات	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	4
		0.261	16	4.180	ضمن		
			19	4.328	المجموعات المجموع		
0.199	1.742	0.363	3	1.089	بين المجموعات	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي.	5
		0.208	16	3.333	ضمن		
			19	4.422	المجموعات المجموع		
0.057	3.093	0.483	3	1.450	بين المجموعات	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	6
		0.156	16	2.500	ضمن		
			19	3.950	المجموعات المجموع		
0.477	0.870	0.159	3	0.476	بين المجموعات	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	7
		0.182	16	2.918	ضمن		
			19	3.394	المجموعات المجموع		

0.443	0.944	0.123 0.130	3 16 19	0.368 2.080 2.448	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	8
0.098	2.482	0.254 0.103	3 16 19	0.763 1.641 2.404	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي.	9
0.143	2.082	0.069 0.033	3 16 19	0.207 0.531 0.739	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	الع م	10

الفروق بين المدققين حسب إسم الدورة (تدقيق، نظم معلومات محاسبية، حاسوب، أخرى) في المجالات
المختلفة

الجدول رقم (34)

الفروق بين المدققين حسب مدة الدورة (أقل من شهر، من 2-4 شهور، من 5 فأكثر) في المجالات المختلفة

يبين الجدولان رقم (31) و(32) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات بين إجابات
المدققين الذين شاركوا في الدورات التدريبية عن المدققين الذين لم يشاركوا، وبما أن اسم الدورة ومدتها
تعتمد على مشاركة المدقق في الدورة التدريبية فهذا يعني حتماً أنه لن تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في
المجالات بين إجابات المدققين من حيث إسم ومدة الدورة التدريبية كما في الجدولين رقم (33) و(34)، فقد
يعود السبب في عدم وجود فروق إلى :-

1. مدى وعي الإدارات وفهمهم في تقبل التكنولوجيا والتغيير.

2. مدى تقبل الانفاق المادي على التكنولوجيا.

الرقم	المجالات	التباينات	T	DF	SIG
1	التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.	متساوية	0.227-	18	0.823
		غير متساوية	0.227-	15.230	0.823
2	الوقت في نظام التدقيق الحالي.	متساوية	1.301	18	0.210
		غير متساوية	1.436	17.890	0.168
3	الجهد في نظام التدقيق الحالي.	متساوية	1.766	18	0.094
		غير متساوية	1.829	16.827	0.085
4	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي.	متساوية	0.874-	18	0.393
		غير متساوية	0.939-	17.895	0.360
5	تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي.	متساوية	1.571	18	0.134
		غير متساوية	1.526	13.628	0.150
6	توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	متساوية	1.676	18	0.111
		غير متساوية	1.753	17.204	0.097
7	توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي.	متساوية	0.638	18	0.532
		غير متساوية	0.645	15.725	0.528
8	جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل.	متساوية	0.398	18	0.695

0.688	16.481	0.409	غير متساوية		
0.158	18	1.473	متساوية	حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي.	9
0.173	13.873	1.437	غير متساوية		
0.167	18	1.438	متساوية		10
0.124	17.404	1.618	غير متساوية		

3. روتين العمل المتبع في المستشفيات الذي يعارض التغيير في كثير من الأحيان.

4-2 نتائج المقابلات الشخصية

تم تقسيم المقابلة الشخصية إلى خمسة أجزاء، حيث تتحدث الأجزاء من 1 إلى 3 عن متطلبات التدقيق الداخلي (التدقيق المستندي، الفني، الحسائي، المقارنة) والآلية المتبعة في التدقيق وذلك لتأكيد ما تم التوصل إليه في المجالات من 1 إلى 4 في الاستبانة من متطلبات والتوسع في معرفة المشاكل ونقاط الضعف في الأنظمة الحالية، ثم بعدها ننتقل إلى الجزء الرابع الذي يتحدث عن أهداف التدقيق المالي للتعرف على مدى مقدرة الأنظمة الحالية على تحقيقها وهي الحدوث، والاكتمال، والدقة، والتبويب والتوقيت، وأخيراً في الجزء الخامس يتم الاستفسار عن آراء المدققين في مدى إمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي من حيث التكلفة وخبرات المدققين الحاسوبية.

4-2-1 الجزء الأول:- المرحلة المستندية (التدقيق المستندي)

السؤال الأول:- هل يمكن الاستفسار عن المدخلات التي قام المحاسب بإدخالها من أجل مراجعتها

مع المستند الورقي للتأكد من مدى صحتها ؟

من خلال الإطلاع على إجابات المدققين المشمولين في عينة الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:-

1. إن أنظمة التدقيق المستخدمة في المستشفيات لا تمتلك شاشات للاستعلام عن مدخلات البيانات الأولية.

2. يقوم المدققون باستخدام الشاشات الخاصة بالنظام المحاسبي وشاشات الموارد البشرية من أجل الاستعلام عن البيانات الأولية التي تم إدخالها.

3. مستشفى واحدة من أصل عينة الدراسة 20 مستشفى لا تتوافر لديه خدمة الاستعلام عن البيانات الأولية وأن النظام المحاسبي هو حكر على المحاسبين فقط، والسبب في ذلك أسباب إدارية كما ذكر.

4. من خلال ملاحظة آلية العمل فإن المدقق بمجرد أن يصل إليه المستند الورقي الخاص بالعملية المالية فإنه يستفسر عن كشف راتب الموظف ويقوم باحتساب القيم المالية والتأكد من مطابقتها مع القيمة المحسوبة في النظام المحاسبي فإذا اختلفت القيم يعود بعد ذلك للتأكد من المدخلات عن طريق شاشات النظام المحاسبي أو الموارد البشرية حسب العملية المالية، أي أن المدققين يلغون هذه المرحلة ولا يستخدمونها الا وقت الحاجة فقط، وهذا يعني أن أنظمة التدقيق تعاني من إختلالات في:-

أ. عدم توافر شاشات خاصة بنظام التدقيق والسبب يعود إلى عدم إثراء أنظمة التدقيق الداخلي بالتطور التكنولوجي.

ب. خلل في مراحل عملية التدقيق، فلا بد أن يكون هناك تسلسل منطقي لنظام التدقيق المتبع يبدأ بالمدخلات ثم حساب القيم ثم القيد ثم التصيد.

السؤال الثاني:- هل يعتمد نظام التدقيق الحالي والنظام المحاسبي على نفس المستند الإلكتروني الذي تم إدخال البيانات عليه المتوافر في النظام المحاسبي لإحتساب القيم المالية؟

كانت إجابات عينة الدراسة جميعها بأن أنظمة التدقيق الحالية لاتعتمد على المستند الإلكتروني لإحتساب القيم المالية وذلك لأن هذه الأنظمة جميعها يدوية، أما النظام المحاسبي فيعتمد على المستند الإلكتروني لاحتساب القيم المالية لأن إدخال البيانات يتم على النظام المحاسبي، ولكن لا يوجد إرتباط ما بين نظام التدقيق والنظام المحاسبي في الإعتماد على البيانات في المستند الإلكتروني بسبب إختلاف الآلية بين النظامين فالنظام المحاسبي إلكتروني ونظام التدقيق يدوي،

ولكي يتماشى نظام التدقيق مع التطور التكنولوجي وأيضاً تحقيق التكامل (الترابط) بين النظامين فلا بد من توفر مرحلة خاصة بالبيانات الأولية تجمع بين النظامين فيقوم المحاسب بإدخال البيانات عليها ثم يتبعه المدقق في تدقيق هذه البيانات ويطلق عليها إسم مرحلة التدقيق المستندي كما تم بيانها في المجال الخامس من الإستبانة الفقرة الثالثة بأن "النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية التأكد من مدخلات البيانات لضمان إعتقاد النظام المحاسبي ونظام التدقيق على نفس البيانات لحساب القيم المالية" ذات المتوسط الحسائي (4.300).

السؤال الثالث:- كيف يتم تدقيق البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي؟

إن جميع المستشفيات تستخدم آليات متقاربة من بعضها بعضاً فمنهم من يستعلم عن كشف راتب كل موظف على حدة للتأكد من أثر العملية المالية على راتبه، ومنهم من يقوم بتحويل بيانات النظام المحاسبي إلى برنامج الإكسل بحيث يظهر فيه تفصيلات الراتب لكل الموظفين ثم يقوم بتدقيق المستند الورقي الخاص بالعملية المالية مع أثره على كشف الراتب أو برنامج الإكسل، وفي حال وجود اختلاف بين القيم المحتسبة يدوياً في نظام التدقيق والقيم المحتسبة آلياً في النظام المحاسبي تتم العودة إلى الاستعلام عن البيانات المدخلة كما أسلفنا سابقاً، وهذا يعني أن أنظمة التدقيق الحالية تعاني من إختلال، وهو أن المدقق ينتقل مباشرة إلى مرحلة إحتساب القيم المالية ومشاهدة أثر العملية المالية في كشف راتب الموظف دون تدقيق المدخلات.

2-4 الجزء الثاني:- المرحلة الحسابية (التدقيق الحسائي)

السؤال الأول:- هل يمكن مقارنة القيم المحتسبة لنظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي؟

تتوافر في أنظمة التدقيق الحالية إمكانية مقارنة القيم المحتسبة في نظام التدقيق الحالية مع القيم المحتسبة في النظام المحاسبي، من خلال الاستعلام عن كشف راتب الموظف ومشاهدة القيم الظاهرة به دون أن يكون هناك أية رقابة بأنه إذا لم يتم تدقيق هذه القيم بأن لا تنتقل الى مرحلة إعداد القيد، أي لا تدخل القيم المالية لهذا الموظف في أرصدة الحسابات الواجب إظهارها في القيد المحاسبي.

السؤال الثاني:- كيف يتم التأكد من احتساب القيم المالية بالشكل الصحيح؟

تتفق أنظمة التدقيق الحالية بأنه يتم التأكد من احتساب القيم المالية بالشكل الصحيح وذلك بإعادة احتسابها يدوياً مرةً أخرى بالإعتماد على المستند الورقي الأصلي، وهذا يعني أن تدقيق القيم المالية المتمثل في إعادة حسابها لم يحدث لديه أي إثراء تكنولوجي لتخفف من عبء الجهد والوقت لإنجاز أعمال التدقيق، وهذا يعني أن المدقق في الأنظمة الحالية ما يزال يعاني من مشاكل الوقت الزائد والجهد الكبير المبذول في عملية التدقيق - كما تم بيانه سابقاً في المجال الثاني والثالث من الاستبانة- مما اضطر بعض المدققين إلى استخدام نظام العينات للمعاملات المتشابهه من أجل تدقيق المعاملات المالية من حيث إعادة احتساب القيم المالية حتى يستطيع إنجاز الأعمال الموكله اليه، مما قد تؤدي إلى عدم اكتشافه لبعض الأخطاء غير المشمولة في عينته.

السؤال الثالث:- كيف يتم التأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها؟

من خلال إجابات عينة الدراسة عن هذا السؤال فقد تبين بأن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي تختلف في آلية التأكد من أنه قد تم تدقيق جميع العمليات المالية، حيث كانت هذه الآليات كما يلي:-

أ. يتم أخذ تقرير إجمالي الرواتب للشهر السابق للموظفين ونجري عليه التأثيرات لهذا الشهر من واقع المستندات الورقية وعليه تحدد قيمة الرواتب المفترضة لهذا الشهر فإذا تطابقت القيمة المفترضة مع إجمالي قيمة الرواتب لهذا الشهر المحسوبة باستخدام النظام المحاسبي فهذا يعني أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها، ويعاب على هذه الطريقة بأنها تتطلب إعادة وضع التأثيرات على رواتب الشهر السابق وتجميعها مما تحتاج إلى وقت وجهد إضافي على المدقق، وصعوبة تحديد الموظف الذي تم عليه التغير ولم تدقق.

ب. سحب كشف بالحركات التي حدثت خلال الشهر ثم تتم مقارنتها يدوياً مع المستندات الورقية الموردة من قبل المحاسب، ويعاب على هذه الطريقة بأنها طريقة يدوية وتحتاج الى وقت وجهد.

ت. بعض المستشفيات يتم إرسال محضر من الموارد البشرية بالحركات التي حدثت خلال الشهر، ثم تتم مقارنة المستندات الموردة من قبل المحاسب مع المحضر، وأيضاً تتم مقارنة هذه المستندات مع كشوفات رواتب الموظفين الذين حدث عليهم تغير خلال الشهر، ويعاب على هذه الطريقة بأنها تحتاج وقتاً وجهداً كبيرين بسبب مطابقة المستندات مرتين، الأولى:

بين محضر الموارد البشرية ومستندات المحاسب، والثانية: بين مستندات المحاسب والتأثيرات على كشف راتب الموظف، والعيب الآخر أن بعض المعاملات المالية تورد إلى الدائرة المالية مباشرة دون مرورها بالموارد البشرية مثل تحويل راتب من بنك إلى آخر أو اقتطاع مبلغ لصالح جهة معينة وبهذا لا تكون موجودة في محضر الموارد البشرية فقد يتم تنفيذها من قبل المحاسب ولاتورد إلى المدقق.

ث. منهم من يعتمد على إجمالي قيمة الضمان الاجتماعي ويقسمه على 5.5% من أجل تحديد المبلغ الاجمالي للرواتب، ويعاب على هذه الطريقة بأنها لا تدقق أية إقتطاعات أو إضافات ليس لها علاقة بالضمان الاجتماعي .

ج. أيضاً يقوم بعضهم بتحويل الرواتب إلى إكسل للشهر الحالي والسابق وعمل مقارنة بينهم، فأية فروق يجب أن يتوافر فيها مستند ورقي، ويعاب على هذه الطريقة بأنه قد يحتسب لموظف معين جديد قيم عن شهرين وفي حال تدقيق الشهر الثالث فإن المقارنة تصبح بين راتب شهرين مع راتب لشهر واحد فقط.

ح. وأخيراً فإن بعض المستشفيات لا تتأكد من أنه تم تدقيق جميع العمليات المالية بل تكتفي بما يصلها من معاملات مالية فقط.

إذا نجد أن جميع الطرق السابقة يدوية في عملية التدقيق وتحتاج الى وقت وجهد كبيرين من قبل المدقق مع وجود بعض الثغرات في التأكد من تدقيق معاملات مالية دون أخرى كتدقيق الاجمالي دون الاقتطاعات كما في البند (ث).

فمن أجل التخلص من العيوب السابقة لابد من وجود مرحلة في نظام التدقيق يتم فيها التصيد بطريقة إلكترونية لتخفيف العبء عن المدقق في تجميع القيم التي يجب أن تضاف أو تطرح على أرصدة الحسابات، وأيضاً للتأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها دون استثناء أية عملية من خلال المقارنة بين أرصدة ميزان المراجعة للنظام المحاسبي مع أرصدة ميزان المراجعة لنظام التدقيق فإذا تطابقت الأرصدة تعني أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها لأن نظام التدقيق لا يرصد قيمة العملية المالية الا بعد أن تدقق، وهنا إحتجنا الى أمرين، فالأمر الأول: هو التصيد، والآخر المقارنة بين أرصدة ميزان المراجعة بين النظامين المحاسبي والتدقيق وهذا يؤكد المتطلبين الحسائي والمقارنة في الفقرة الخامسة من المجال الرابع من الاستبانة.

3-2-4 الجزء الثالث:- المرحلة الفنية (التدقيق الفني)

السؤال الأول:- هل ينتج نظام التدقيق الحالي قيلاً محاسبياً للعملية المالية ؟

من خلال إجابات عينة الدراسة عن هذا السؤال كانت جميعها بأن أنظمة التدقيق الحالية لاتنتج قيلاً محاسبياً والسبب في ذلك أن أنظمة التدقيق يدوية ولاتمتلك بيانات إجمالي الرواتب والاقطاعات الهامة لانتاج القيد بل تمتلك المستندات الورقية الخاصة بالحركات المالية التي يتم توريدها من المحاسب أو الموارد البشرية، وحتى أنظمة التدقيق الذين كانوا يأخذون الأرصدة للشهر السابق ويضيفون أو يطرحون الحركات خلال الشهر لمطابقة إجمالي الرواتب كما ذكرت في البند (أ) من السؤال الثالث من الجزء الثاني (المرحلة الحسابية) في هذه المقابلة فقد كانوا يعتمدون على النظام المحاسبي أي لا يوجد فصل ما بين معلومات النظام المحاسبي ونظام التدقيق.

السؤال الثاني:- كيف يتم التأكد من توجيه القيم إلى حساباتها الصحيحة (التوجه الفني للقيد المحاسبي)؟

تعددت الطرق التي تستخدمها الأنظمة الحالية للتأكد من توجيه القيد المحاسبي فكانت كما يلي:-

أ. بعض أنظمة التدقيق تقوم بسحب القيد من النظام المحاسبي، ويسحب أيضاً تقرير بكشف رواتب جميع الموظفين ثم تتم مقارنة إجمالي القيم في كشف الراتب مع القيم الظاهرة في الحسابات بالقيد المحاسبي.

ب. أنظمة أخرى تقوم بسحب القيد من النظام المحاسبي وتكون وظيفة المدقق هنا هو التأكد بأن كل حساب قد تم تصنيفه بالشكل الصحيح أي ان حساب الرواتب مدين، والاقطاعات والامانات دائنة دون التأكد من أن الأرصدة الظاهرة في الحسابات صحيحة أم لا.

ت. والبعض الآخر يقوم بسحب كشف إجمالي الرواتب من النظام المحاسبي للشهر الحالي ويضاف إلى إجمالي الرواتب للشهر السابق ثم تتم مطابقتها مع الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة في النظام المحاسبي للشهر الحالي فإذا تطابقت تعني أن التوجيه صحيح للحسابات.

ث. كما أن هناك أنظمة تقوم بمقارنة القيم المحولة إلى البنوك مع صافي الرواتب المستحقة فإذا تطابقت القيم يعني التوجيه صحيح وهنا يكون المدقق قد تأكد من رصيد الرواتب المستحقة وقد أهمل الحسابات الأخرى.

ج. وأخيراً تفترض بعض الأنظمة بأن القيد المحاسبي صحيح لأن التوجيه إلكترونياً ويكتفي بالتأكد من أن إسم الحساب ظاهر بالشكل الصحيح في كشف الراتب وبناءً عليه لا يتم تدقيق القيد بل يكتفي المدقق بوضع توقيعه عليه للمصادقة فقط، وهنا قد يكون خطأ في ربط حساب مع آخر داخلياً فقد يظهر حساب في كشف الراتب باسم ولكن القيم الظاهرة به يتم ترصيداها في حساب آخر مثل زين بطاقات مدفوعة مسبقاً يرصد في زين الخط الرسمي.

نلاحظ من خلال العرض السابق أن أنظمة التدقيق تعاني مشاكل وهي:-

1. إعتقاد أنظمة التدقيق الداخلية الحالية على النظام المحاسبي في إنتاج القيد.
2. قد يتم تصنيف حساب بشكل خطأ أو ربط حساب داخلياً خطأ ولاستطيع أنظمة التدقيق إكتشافها بسبب أن أنظمة التدقيق لا تستطيع تحديد القيمة التي يجب أن تظهر في الحساب لعدم وجود بيانات لدى هذه الأنظمة.

وحتى تكون أنظمة التدقيق الداخلية دقيقة في أداء وظائفها فلا بد من أن تمتلك هذه الأنظمة بيانات خاصة بها منفصلة عن النظام المحاسبي وتستطيع القيام بتجميعها لتحديد القيم المالية الواجب إظهارها في الحسابات وتجنب أخطاء الإرتباطات الداخلية للحسابات كما في البند (2) أعلاه، ثم قيام هذه الأنظمة بتصنيف الحسابات مدينة ودائنة من أجل توجيهها فنياً بالشكل الصحيح، ولتحقيق السابق فإن هذه الأنظمة بحاجة الى مرحلة يتم فيها التأكد من أن القيم المالية تظهر بقيمتها الصحيحة في حساباتها الصحيحة تكون مرتبطة بالقيد المحاسبي وهي التوجيه الفني كما تم بيانها سابقاً في الفقرة الأولى من المجال الرابع من الاستبانة بأنه متطلب رئيس لأنظمة التدقيق الداخلية.

4-2-4 الجزء الرابع:- أهداف التدقيق المالي

السؤال الأول:- هل يحقق النظام الحالي الحدوث (أي تسجيل العمليات المالية التي وقعت) ؟

يستخلص من هذا السؤال بأن تقوم أنظمة التدقيق بالتأكد من أنه يتم تسجيل العمليات التي حدثت ولا يتم تسجيل عمليات وهمية دون ان يكون لديها مرجعية، وعند سؤال عينة الدراسة كانت الاجابة بأن 90% منهم يؤكدون بأن الأنظمة المطبقة لديهم تحقق الحدوث من خلال انه لا يتم تسجيل أية عملية مالية إلا بوجود مستند ورقي رسمي خاص بها، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هل يكفي وجود مستند ورقي لتحقيق الحدوث؟ الاجابة لا وذلك

لأنه قد يتم تنفيذ عمليات مالية ولا يوجد لها مستند ولا يستطيع المدقق إكتشافها بسبب إعتماده على هذا المستند فقط ذلك لأن المستند هو من يرشد المدقق على الموظف الذي يجب أن تدقق العملية المالية الخاصة به ولا يوجد شيء في أنظمة التدقيق تحدد للمدقق بأن هناك عملية مالية نفذت ولم تدقق.

السؤال الثاني:- هل يحقق النظام الحالي الاكتمال (أي العمليات المالية التي حدثت تم تدقيقها)؟
يهتم هذا السؤال بالكشف بأن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي تحقق الاكتمال أي أن جميع العمليات المالية التي حدثت تم تدقيقها، فقد وافق 75% من عينة الدراسة بأن الأنظمة لديها تحقق الاكتمال من خلال مراجعة المستندات الورقية الخاصة بالعمليات المالية مع كشف الرواتب الشهري لجميع الموظفين، أي أن يكون لكل عملية مالية تأثير في كشف الرواتب وأي تأثير لا يوجد له مرجعية (مستند) سيتم إيقافها حتى يزود المدقق بالمستند أو تحذف إذا لم يوجد لها مرجعية، فهذه الطريقة قد تكون مجدية في المستشفيات ذات عدد الموظفين القليل أما المستشفيات ذات عدد الموظفين الكبير فلا يمكن متابعة تأثير كل مستند على كشف الرواتب لأنها عملية مجهددة وتحتاج الى جهد ووقت طويلين جداً وقد تنسى أو تضيع بعض المعاملات المالية، وقد تم بيان الآليات المتبعة في الأنظمة الحالية للتحقق من تدقيق جميع العمليات المالية التي حدثت في السؤال الثالث أعلاه من الجزء الثاني من هذه المقابلة.

السؤال الثالث:- هل يحقق النظام الحالي الدقة (أي تسجيل العمليات المالية بالقيمة الصحيحة)؟

كانت إجابات 90% من عينة الدراسة بأن النظام الحالي لعملية التدقيق الداخلي يوفر الدقة الى حد ما للأسباب التالية:-

1. إنه يتم الاعتماد على المستند الورقي لبدء عملية التدقيق ولا يعتمد على البيانات المتوفرة في النظام المحاسبي، أي أن نظام التدقيق يعتمد على مصدر البيانات وهو المستند الأصلي للعملية المالية.

2. يقوم المدقق باحتساب القيم المالية يدوياً بشكل منفصل عن النظام المحاسبي.

نلاحظ من خلال السابق بأن المؤكدين أن الأنظمة الحالية توفر الدقة بأنهم يعتمدون على المستند الاصيل للحصول على البيانات المالية واحتساب القيم المالية بشكل منفصل فهذا يعطي قوة للنظام بأنه يعمل بشكل مستقل عن النظام المحاسبي ولكن الضعف في هذه الأنظمة بأنه:-

1. لا يوجد تكامل بين النظامين إي أنه إذا تم تعديل أية بيانات في النظام المحاسبي فلا يقوم المدقق بالتأكد منها لتصبح مرجعية للنظامين، كما تم بيانه في المجال الأول من الاستبانة.
 2. إن الأنظمة الحالية لم تثر بالتطور التكنولوجي لتخفيف العبء عن المدقق.
 3. تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لأنها تعتمد على الطريقة اليدوية في احتساب القيم المالية.
- أما 10% المتبقية من عينة الدراسة فقد ذكروا أمرين يظهران بأن الأنظمة الحالية لاتوفر الدقة وذلك للسببين التاليين:-

1. قد يتم إدخال عمليات مالية ولايوجد لها مستند ولايستطيع النظام الحالي اكتشافها كما تم بيانه في السؤال الأول من هذا الجزء.
2. قد يتم تنفيذ عملية مالية على موظف آخر وليس الموظف صاحب المستند ولا تستطيع الأنظمة الحالية اكتشافها.

السؤال الرابع:- هل يحقق النظام الحالي التبويب (أي تبويب العمليات المالية على نحو ملائم)؟

إن جميع أفراد عينة الدراسة أكدوا بأن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي المطبقة في المستشفيات لاتحقق التبويب وذلك لأنها أنظمة يدوية ولاتمتلك بيانات لإنتاج قيد محاسبي بل تعتمد على النظام المحاسبي لإنتاج القيد، فقد تم بيان آالية المتبعة في الأنظمة الحالية لتدقيق القيد والمشاكل الموجودة في هذه الجزئية من التدقيق في السؤال الثاني من الجزء الثالث من هذه المقابلة.

السؤال الخامس:- هل يحقق النظام الحالي التوقيت (تدقيق العمليات المالية في التاريخ الصحيح)؟

30% من عينة الدراسة يؤكدون بأن الأنظمة الحالية لاتحقق التوقيت أي تدقيق العمليات المالية في تاريخها الصحيح والسبب في ذلك هو أن الأنظمة الحالية لا تمتلك أية وسيلة رقابية للتأكد من أن جميع العمليات المالية التي حدثت خلال الشهر قد تم تدقيقها بل تكتفي هذه الأنظمة بما يصلها من معاملات مالية.

و 70% يؤكدون بأن الأنظمة الحالية تحقق التوقيت وذلك من خلال إستخدام آليات قد تم ذكرها سابقاً في السؤال الثالث من الجزء الثاني من هذه المقابلة، فقد كان المأخذ عليها بأن جميع الآليات السابقة يدوية في عملية التدقيق وتحتاج الى وقت وجهد كبيرين من قبل المدقق مع وجود بعض الثغرات في التأكد من تدقيق جزئيات معينة دون أخرى مثل تدقيق إجمالي الراتب فقط

أو الاستعلام عن أية تعديلات على الأساسي فقط دون الاهتمام بتدقيق العلاوات والسبب في ذلك بأنهم يفترضون إذا كانت القيم محددة آلياً حسب الأساسي فلا بد أن تكون صحيحة.

إذا وبشكل عام فإن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي تعاني من إختلالات كما بينها أعلاه وهذه الإختلالات تؤثر على مقدرتها على تحقيق أهداف التدقيق المالي، فقد كان لهذه الإختلالات الأثر في الحاجة إلى بناء نموذج للتدقيق الداخلي لمعالجتها وتحقيق أهداف التدقيق المالي لرفع مستوى وكفاءة أنظمة التدقيق الحالية.

4-2-5 الجزء الخامس:- إمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي.

بعد أن تم بناء النموذج المتكامل بالإعتماد على المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي وبيان مشاكل أنظمة التدقيق الحالية في المجالات والأجزاء الأربعة الأولى للاستبانة والمقابلة الشخصية، فقد تم عرض النموذج لبيان قدرته على حل مشاكل التدقيق الداخلي وتحقيق امتيازات أخرى قد تم بيانها في المجال الخامس وحتى المجال التاسع من الاستبانة، ولكن بقي أمر تهتم به جميع المؤسسات عندما تريد تطبيق نماذج أو برامج جديدة وهو إمكانية تطبيق النموذج من حيث التكلفة والمؤهلات.

السؤال الأول:- هل ترى أن المنفعة المتحققة من هذا النموذج على مدى الوقت أكبر من تكلفته؟
95% من أفراد عينة الدراسة يرون أن المنفعة المتحققة من النموذج المتكامل أكبر من تكلفته وذلك للأسباب التالية:-

- أ. إنه نموذج يعتمد على توظيف التكنولوجيا لخدمة التدقيق وهذا يؤدي إلى:-
 1. تقليل الوقت والجهد للمدقق الذي سينعكس على تخفيض ساعات العمل الإضافي المطلوبة لإنجاز أعمال التدقيق.
 2. تقليل عدد الموظفين وذلك بدل استخدام أكثر من مدقق لإنجاز أعمال التدقيق (تدقيق الرواتب) فإنه يكفي مدقق واحد.
 3. إن الرقابة الفعالة للنموذج على العمليات المالية تؤدي إلى اكتشاف أخطاء مالية قد تصل في مجملها إلى أكثر من تكلفته.

ب. إن تكلفة أي تكنولوجيا جديدة تكون دائماً في بدايتها عالية والمنفعة المتحققة منها تتحقق على مدى الوقت.

ت. في حال توفر قسم IT في المنشأة أو المستشفى فإن النموذج لا يكلف الا جهد المدققين ورواتبهم التي يتقاضونها سواءً بتجهيز النموذج أو غيره.

أما 5% المتبقية من أفراد عينة الدراسة فإنهم يظهرون بأن التكلفة والمنفعة لها علاقة بحجم المستشفى فإذا كان حجم المستشفى صغيراً فإنه لاجدوى منه بسبب أن حجم العمل قليل والأخطاء تكون في مجملها قليلة ومبالغها بسيطة، أما إذا كان حجم المستشفى كبيراً فإنهم يتفقون مع 95% من أفراد عينة الدراسة بأن منفعة النموذج أكبر من تكلفته.

السؤال الثاني:- هل يحتاج النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى مدققين ذوي خبرات حاسوبية عالية لإستخدام النموذج؟

كانت إجابات جميع أفراد عينة الدراسة بأن المدقق لا يحتاج الى مؤهلات حاسوبية عالية لإستخدام النموذج أي بنسبة 100% يؤيدون بأنه لا يحتاج الى مؤهلات حاسوبية عالية وذلك للأسباب التالية:-

1. إن المدقق هو مستخدم للنموذج وليس مصمماً (مبرمج) حيث تترك برمجة النموذج الى أصحاب الاختصاص.

2. يكفي أن يعلم المدقق آلية عمل النموذج وكيفية استخدامه.

3. يجب أن يعلم المدقق متى يطلب المساعدة من قسم IT لتقديم الدعم للنموذج.

4. إن إستخدام النموذج سهل وغير معقد.

5. يتطلب النموذج من المدقق المعرفة العامة بالحاسوب.

6. إن النظام قد أعد لتلبية حاجات المدققين ومعالجة سلبيات الأنظمة اليدوية فلذلك لا بد أن يكون ضمن إمكانات المدققين.

من خلال العرض السابق يتبين بأن أفراد عينة الدراسة يؤيدون إمكانية تطبيق النموذج من حيث

التكلفة والخبرات الحاسوبية للمدققين وذلك للأسباب التي ذكرت أعلاه.

4-3 إختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار One Sample T-test بمستوى معنوية 5%، وحسب قاعدة القرار التالية لقبول الفرضية الصفرية أو رفضها وهي :-

- تقبل الفرضية الصفرية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية والقيمة المعنوية Sig. أكبر من 5%.

- ترفض الفرضية الصفرية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والقيمة المعنوية Sig. أقل من 5%.

4-3-1 الفرضية الأولى (H0)

" لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى حل مشاكل تدقيق الحسابات "

الجدول رقم (35)

نتيجة إختبار الفرضية الأولى

المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الصفرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
4.586	رفض	0.000	2.093	19.936

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T المحسوبة البالغة (19.936) أكبر من قيمة T الجدولية التي بلغت (2.093)، كما أن مستوى المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة 5%، وحسب قاعدة القرار الموضحة أعلاه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي "يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى حل مشاكل تدقيق الحسابات" وهذا يعني أن نموذج الدراسة الخاص بالتدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي بمتطلباته الأساسية المبينة سابقاً قادر على الإسهام في حل مشاكل أنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات في الأردن.

4-3-2 الفرضية الثانية (H0)

" لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى التكامل مع النظام المحاسبي "

الجدول رقم (36)

نتيجة إختبار الفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الصفرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
4.367	رفض	0.000	2.093	12.669

يبين الجدول السابق أن الفرضية الصفرية قد تم رفضها وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي الى التكامل مع النظام المحاسبي" وذلك لأن قيمة T المحسوبة البالغة (12.669) أكبر من قيمة T الجدولية التي بلغت (2.093)، كما أن مستوى المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة 5% حسب قاعدة القرار السابقة الذكر، وهذا يعني أن نموذج الدراسة المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي على إرتباط وثيق مع النظام المحاسبي وأنه يتكامل معه في كل مرحلة من مراحل التدقيق كما بينها سابقاً في نتائج الإحصاء الوصفي للمجال الخامس من الاستبانة.

4-3-3 الفرضية الثالثة (H0)

" لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الوقت في عملية التدقيق الداخلي "

الجدول رقم (37)

نتيجة إختبار الفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الصفرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
4.450	رفض	0.000	2.093	14.222

إذا استعرضنا الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T المحسوبة البالغة (14.222) أكبر من قيمة T الجدولية التي بلغت (2.093)، كما أن مستوى المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة 5%، وبتطبيق هذه المعطيات على قاعدة القرار للدراسة فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي الى توفير الوقت في عملية التدقيق الداخلي" وهذا يعني أن نموذج التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي ذو قدرة على تقليل الفترة الزمنية التي يستغرقها المدقق لتدقيق العمليات المالية من حيث البيانات المدخلة وحساب القيم وتوجيهها إلى حساباتها الصحيحة، ذلك لأن النموذج يقوم بتدقيق البيانات المالية ضمن مرحلة الإدخال والحساب والقيود المحاسبي.

4-3-4 الفرضية الرابعة (H0)

" لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الجهد في عملية التدقيق الداخلي "

الجدول رقم (38)

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الصفرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
4.450	رفض	0.000	2.093	15.342

حسب قاعدة القرار المعتمدة بأنه يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والقيمة المعنوية Sig أقل من 5%، فإنه تم رفض الفرضية الصفرية الرابعة حيث كانت قيمة T المحسوبة (15.342) أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.093) وأن مستوى المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة 5%، وبما أنه تم رفض الفرضية الصفرية فإننا نقبل الفرضية البديلة بأنه " يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي الى توفير الجهد في عملية التدقيق الداخلي"، وهذا يدل على أن نموذج التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي قادر على توفير الجهد المطلوب بذله من المدقق لإنجاز اعمال التدقيق الموكله إليه.

4-3-5 الفرضية الخامسة (H0)

" لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

إلى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي "

الجدول رقم (39)

نتيجة إختبار الفرضية الخامسة

المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الصفريية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
4.440	رفض	0.000	2.093	17.941

يبين الجدول أعلاه بأنه تم رفض الفرضية الصفريية الخامسة والتي تنص على أنه "لا يؤدي النموذج

المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي الى ضمان جودة مخرجات

النظام المحاسبي" وقبول الفرضية البديلة وهي بأنه "يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي

الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي الى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي"، وأن سبب الرفض هو

أن قيمة T المحسوبة (17.941) أكبر من قيمة T الجدولية التي بلغت (2.093) ومستوى المعنوية (Sig)

أقل من مستوى الدلالة 5% حسب قاعدة القرار المبينة سابقاً.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائج الخاصة بعينة الدراسة

5-2 النتائج الخاصة بأنظمة التدقيق الداخلية الحالية المطبقة في المستشفيات في الأردن .

5-3 النتائج الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي

5-4 النتائج الخاصة بالفروق في المجالات التي تعزى الى خصائص العينة

5-5 النتائج الخاصة باختبار الفرضيات ونموذج الدراسة

5-6 النتائج المتعلقة بنموذج الدراسة من حيث تحقيق أهداف التدقيق المالي

5-7 النتائج المتعلقة بإمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام

المعلومات المحاسبي

2 5-8 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

Discussion and Recommendations

يتناول هذا الفصل ملخصاً للنتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الرابع حيث سيتم ربط نتائج الإستبانة مع نتائج المقابلة الشخصية ثم سيتم تصنيف النتائج حسب الآتي:- النتائج الخاصة بخصائص عينة الدراسة، ثم النتائج التي تم التوصل إليها بما يخص أنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات في الاردن، وبعد ذلك نتائج متطلبات التدقيق الداخلي، ثم النتائج المتعلقة بالفروق بين إجابات المدققين في مجالات الدراسة بما يخص خصائص العينة، وبعدها النتائج الخاصة باختبار الفرضيات، ونتائج النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي، ثم النتائج المتعلقة بإمكانية نموذج الدراسة من تحقيق أهداف التدقيق المالي وإمكانية تطبيقه، مع تقديم تفسير منطقي لما تم التوصل إليه من نتائج، كما ستتم الإشارة في هذا الفصل إلى الدراسات التي اتفقت مع هذه الدراسة والدراسات التي لم تتفق، مع وضع بعض التوصيات كما يراها الباحث.

5-1 النتائج الخاصة بعينة الدراسة

1. جميع المستشفيات الخاصة والعامة المشمولة في عينة الدراسة تستخدم نظام تدقيق داخلي يدوي، وعند الاستفسار عن السبب بعدم إدخال التكنولوجيا في مجال التدقيق الداخلي كانت الاجابة بما يلي:-
 - أ. عدم الاهتمام من قبل إدارات المستشفيات بمهنة التدقيق الداخلي والدليل على ذلك أن بعض المستشفيات لا يوجد بها أقسام تدقيق داخلية منفصلة.
 - ب. عدم رغبة إدارة المستشفيات في الإنفاق على مثل هذا المجال والسبب أنهم يفترضون أن التدقيق بصورة يدوية يفي بالغرض.
 - ت. عدم فهم وإدراك من قبل إدارات المستشفيات عن مدى فاعلية النظام الإلكتروني في التدقيق.

2. إن المستويات العلمية لمدققي الرواتب متقاربة ولا يوجد فارق علمي كبير بينهم وذلك لأن أغلبية المدققين يحملون درجة البكالوريوس بنسبة 80% و20% المتبقية يحملون درجة الدبلوم والماجستير مناصفةً.

3. لم تخرج تخصصات المدققين المشمولين في عينة الدراسة عن تخصصات الأفراد المطلوبين لتعبئة إستبانة الدراسة وإجراء المقابلات الشخصية معهم، حيث كانت تخصصاتهم جميعاً محاسبة، إلا شخص واحد فقط، فقد كان تخصصه إدارة مالية في الماجستير والبكالوريوس محاسبة فبذلك لا يكون الأخير قد خرج عن نطاق التخصص المطلوب.

4. الجامعات المشمولة بعينة الدراسة كانت ممثلة لمجتمع الدراسة لأنها كانت تشتمل على جامعات خاصة وحكومية وجامعات خارج الأردن.

5. عينة الدراسة متنوعة من حيث الأفراد الذين شاركوا في الدورات التدريبية ممن لم يشاركوا، فقد كانت نسبة المشاركة من عدمها 55% إلى 45% على التوالي، كما أن طبيعة الدورات التي شارك فيها المدققون غالبيتها دورات تدقيق بنسبة 40% وآخرين شاركوا بدورات نظم معلومات محاسبية وحاسوب بنسبة 10% و 5% على التوالي.

6. حرص ووعي من قبل المستشفيات الذين ينسبون مدققيهم للمشاركة في الدورات التدريبية والمهنية والأكاديمية على تثقيف وتدريب مدققيهم مهنة التدقيق وذلك بسبب طبيعة الدورات التي ينسبونهم اليها مثل JCPA، وCMA وغيرها من الدورات التي تحتاج الى أوقات طويلة.

7. لاحظ الباحث خلال تعبئة الجزء الثاني من الإستبانة الخاص بالنموذج المتكامل من قبل المدققين الذين لم يشاركوا في دورات تدريبية بشكل عام وبالأخص في مجال نظام المعلومات المحاسبي بأنهم يحتاجون إلى وقت أطول لتقبل التغير باتجاه التكنولوجيا وإدراك آلية عمل النموذج المتكامل من المدققين الذين شاركوا في دورات تدريبية.

5-2 النتائج الخاصة بأنظمة التدقيق الداخلية الحالية المطبقة في المستشفيات في الأردن

1. إن أنظمة التدقيق الداخلية الحالية المطبقة في المستشفيات لاترتبط بالأنظمة المحاسبية الإلكترونية كما يلي:-

أ. لا يتم إنتاج قيد محاسبي خاص بنظام التدقيق الداخلي لتتم مقارنته بقيد النظام المحاسبي من أجل التأكد من صحة توجيه القيم المالية إلى حساباتها

بل يعتمد على قيد النظام المحاسبي على إفتراض أنه صحيح،وهنا خلل بأن أنظمة التدقيق الداخلية الحالية تعتمد على النظام المحاسبي في إنتاج القيد، وخلل آخر بأنه قد تقع بعض الأخطاء في القيد بأن الحساب يظهر على كشوفات رواتب الموظفين بإسم ويتم ربطه داخليا (أي داخل النظام) بحساب آخر وعليه فإن القيمة المالية الخاصة به ترصد فوق الحساب الآخر.

ب. لا تمتلك الأنظمة الحالية أرصدة للحسابات المالية لتتم مقارنتها مع النظام المحاسبي لتخفيف العبء عن المدقق الذي ما يزال يستخدم الطرق التقليدية - موضحة في السؤال الثالث من الجزء الثاني من المقابلة الشخصية - للتأكد بأن جميع المعاملات المالية قد تم تدقيقها، بل ما تزال هذه الأنظمة تعتمد على الأنظمة المحاسبية في جميع الأرصده.

ت. إن أنظمة التدقيق المستخدمة في المستشفيات لا تمتلك شاشات للإستعلام عن مدخلات البيانات الأولية، حيث يقوم المدققون باستخدام الشاشات الخاصة بالأنظمة المحاسبية وشاشات الموارد البشرية من أجل الإستعلام عن البيانات الأولية التي تم إدخالها، ومع ذلك فإن المدققين يهملون هذه المرحلة ويقومون بتدقيق تأثيرات المدخلات على كشوفات الرواتب وإذا وجدوا خطأ في احتساب القيم المالية يعودون للتأكد من المدخلات، وهذا يدل على وجود خلل في مراحل عملية التدقيق فلا بد أن يكون هناك تسلسل منطقي لأنظمة التدقيق المتبعة تبدأ بالمدخلات ثم حساب القيم ثم القيد ثم الترسيد.

ث. يتم احتساب القيم المالية يدوياً وتقارن مع القيم المحتسبة في النظام المحاسبي، من خلال الإستعلام عن كشف راتب الموظف ومشاهدة القيم الظاهرة فيه.

من خلال النتائج السابقة يدل على تغيّب لدى المدققين في إدراك مدى أهمية وجود نظام تدقيق داخلي يعمل جنباً إلى جنب مع النظام المحاسبي ويقوم بالإرتباط معه في تأكيد المدخلات إلى النظام المحاسبي ومقارنة نتائج العمليات الحسابية والقيد المحاسبي وأرصدة الحسابات لإكتشاف الأخطاء وضبط العمليات المالية.

2. إن أنظمة التدقيق الداخلية الحالية تعاني من مشكلة في وقت تدقيق المعاملات المالية كما يلي:-

أ. إن أنظمة التدقيق الداخلية الحالية تحتاج إلى وقت كبير للتأكد من دقة احتساب القيم المالية، وأيضاً تجد هذه الأنظمة صعوبة في تحديد الوقت اللازم لإتمام تدقيق جميع المعاملات المالية وتعود الأسباب الى:-

1. إن إعادة إحتساب القيم المالية من قبل المدقق تتم يدوياً.
 2. إتباع طرق تقليدية للتأكد من أنه قد تم تدقيق جميع المعاملات المالية كما بينها في الفصل الرابع في السؤال الثالث من الجزء الثاني من المقابلة الشخصية.
 3. إن إتباع طرق تقليدية لتدقيق القيد المحاسبي تحتاج إلى وقت كبير بسبب إعتمادها على المطابقة اليدوية بين كشف الرواتب والقيد المأخوذ من النظام المحاسبي، إضافة إلى طرق أخرى تم بيانها في الفصل الرابع في السؤال الثاني من الجزء الثالث من المقابلة الشخصية.
- ب. إن أنظمة التدقيق الداخلية الحالية تقف موقف الحياد من حيث كفاية ساعات العمل الرسمية لتدقيق المعاملات المالية وذلك للأسباب التالية:-
1. إن عدد الموظفين في المستشفى يعتبر عاملاً أساسياً في عدم كفاية الوقت لعملية التدقيق فكلما زاد العدد يحتاج المدقق الى وقت أكبر، فقد كانت تعالج بعض المستشفيات زيادة عدد الموظفين بزيادة عدد المدققين ليتم إنجاز أعمال التدقيق ضمن وقت الدوام الرسمي.
 2. مدى وعي وفلسفة الإدارة في وضع سياسات وإجراءات عمل ميسره.
 3. إن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي المستخدمة في المستشفيات تتطلب من المدقق بذل جهد كبير من أجل إنجاز الأعمال الموكلة اليه موضحة كما يلي:-
- أ. إن الأنظمة الحالية تحتاج إلى طاقة ذهنية كبيرة في إعادة حساب القيم المالية وذلك لأن العملية تتم يدوياً وباستخدام الطريقة التقليدية في حساب القيم المالية.
- ب. إن الأنظمة الحالية تحتاج إلى بذل طاقة جسدية عالية من قبل المدقق لإنجاز الأعمال الموكلة إليه، ويقصد بالطاقة الجسدية هنا هي مقدار التعب والإرهاق الذي يظهر على المدقق بعد إنجاز أعمال التدقيق.
- ت. إن أنظمة التدقيق الداخلية المستخدمة حالياً لا توفر الإستقرار والإرتياح النفسي للمدقق عندما يطلب منه تدقيق عدد كبير من المعاملات المالية وذلك بسبب الطاقة الذهنية والجسدية المطلوب بذلها من قبل المدقق لإنجاز أعمال التدقيق.

ث. إن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين من أجل تحقيق هدف التدقيق المالي المتمثلين في الاكتمال والدقة - إن هذه الأنظمة تعاني من ضعف وإختلالات لتحقيق الإكتمال والدقة كما تم بيانها سابقاً في الفصل الرابع في السؤالين الثاني والثالث من الجزء الرابع من المقابلة الشخصية - لأنهما يتمان بطريقة يدوية.

نلاحظ أن الأنظمة الحالية تعاني من مشكلتين وثيقتي الصلة ببعضهما وهما مشكلة الوقت والجهد فكلما زاد الوقت المطلوب لإنجاز العمل زاد الجهد وهذا ينعكس بآثار سلبية على المدقق بشعوره بالضغط وعدم الإرتياح النفسي مما يبرز مشكلة عدم الرضى لدى المدقق وهذا بدوره سيؤدي الى عدم بذل العناية الكافية في مجال التدقيق مما سينعكس سلباً على دقة البيانات المنتجة.

4. ضعف الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي في توفير مخرجات من النظام المحاسبي ذات جودة عالية كما يلي:-

أ. إن الأنظمة الحالية لا تتحقق من دقة التوجيه الفني للحسابات من خلال عمل قيد للعمليات المالية، فبذلك لا تكون قادرة على تحقيق هدف التدقيق المالي المتمثل في التبويب - السؤال الرابع من الجزء الرابع من المقابلة الشخصية - لأنها أنظمة يدوية ولا تمتلك بيانات لإنتاج قيد محاسبي بل تعتمد على النظام المحاسبي لإنتاج القيد، وهذا يعتبر خللاً واضحاً في هذه الأنظمة لأن القيد المحاسبي من أكثر الأمور الأساسية التي يجب أن يتأكد منها المدقق من أجل أن تكون القيم الظاهرة في القوائم المالية معبرة عن الواقع.

ب. عدم وجود سلسلة إجراءات منطقية ومنتابعة تسير خلالها عملية التدقيق في الأنظمة الحالية، والسبب في أنه يمكن تدقيق أثر العملية المالية على كشوفات رواتب الموظفين قبل تدقيق المدخلات، فلا بد من وجود أساليب رقابية تمنع الانتقال من مرحلة تدقيق إلى مرحلة أخرى إذا لم يتم تدقيق المرحلة السابقة.

ت. عدم مقدرة الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي على توفير المعلومة وقت الحاجة بسبب ضعف إمكانية الإستعلام عن العمليات المالية بشكل سريع، ويعود سبب هذا الضعف إلى أن نظام التدقيق يدوي ويحتفظ ببياناته على شكل مستندات ورقية تتطلب البحث مطولاً لتوفير المعلومة المطلوبة.

ث. تحتاج هذه الأنظمة إلى وقت وجهد كبيرين في إعادة حساب القيم المالية وتدقيق القيد - المستخرج من النظام المحاسبي - وتحقيق أهداف التدقيق المالي - مع وجود إختلالات كما تم بيانها في البندين 2 و 3 أعلاه من النتائج الخاصة بأنظمة التدقيق الداخلية الحالية التي تعاني من مشكلة في وقت تدقيق المعاملات المالية- .

ج. عدم إمتلاك أنظمة التدقيق الداخلية الحالية ميزان مراجعة لمطابقته مع أرصدة الحسابات في النظام المحاسبي، حيث تعتبر هذه المطابقة وسيلة ضبط يتحقق من خلالها التأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها وعدم حدوث سرقات بمنح أشخاص مبالغ مالية دون وجود مستندات رسمية بها لأن أية عملية تنفذ ستؤثر على أرصدة النظام المحاسبي فإذا لم تدقق فإنها لن تؤثر على أرصدة نظام التدقيق مما يحدث إختلاف بين أرصدة النظامين وهذا يقودنا الى وجود خطأ لأبد من تصويبه.

إذاً فإن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي تعاني من ضعف في تحقيق معلومات ذات جودة عالية بسبب عدم مقدرتها على تحقيق عناصر الجودة المتمثلة ب:-

1. توفير الوقت والجهد.
2. توفير المعلومة وقت الحاجة.
3. وجود سلسلة إجراءات منطقية ومنتابعة (تدقيق مدخلات ثم تدقيق حسابي ثم تدقيق قيد ثم تدقيق أرصدة).
4. وجود أساليب رقابية للتأكد من أنه تم تدقيق جميع المعاملات المالية.
5. تحقيق التبويب السليم للحسابات.

3-5 النتائج الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي

المتطلب الأول:- التدقيق المستندي

إن أنظمة التدقيق الداخلية الحالية لا تعتمد على البيانات الأولية المدخلة على المستند الإلكتروني الخاص بالنظام المحاسبي من أجل إحتساب القيم المالية وذلك لأن هذه الأنظمة جميعها يدوية ولا ترتبط بالنظام المحاسبي، أما النظام المحاسبي فيعتمد على المستند الإلكتروني في حساب القيم لأن إدخال البيانات تتم عليه، ولكي يتماشى نظام التدقيق الداخلي مع التطور التكنولوجي وتحقيق التكامل (الترابط)

بين النظامين وأيضاً للتأكد بأن البيانات الأولية مدخلة بشكل صحيح لأن دقة احتساب القيم المالية في المرحلة المقبلة تعتمد على توفر بيانات دقيقة فلا بد من توفر مرحلة خاصة بالبيانات الأولية تجمع بين النظامين يقوم المحاسب من خلالها بإدخال البيانات عليها ثم يتبعه المدقق في تدقيق هذه البيانات، حيث أطلق عليها مرحلة التدقيق المستندي نسبة إلى المستند الذي تؤخذ منه البيانات الأولية.

المتطلب الثاني:- التدقيق الحسابي

يقسم التدقيق الحسابي إلى مرحلتين وهما:-

- المرحلة الأولى من التدقيق الحسابي "الحساب" - ما بعد التدقيق المستندي -

من أجل التأكد بأن جميع القيم المالية في النظام المحاسبي تم حسابها بشكل صحيح فلا بد من توافر مرحلة تتم فيها إعادة حساب قيم المعاملات المالية بطريقة مختلفة وبشكل منفصل عن النظام المحاسبي، وذلك لأهمية انعكاسها على أرصدة القوائم المالية والتقارير الشهرية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات، ويطلق على هذه المرحلة التدقيق الحسابي نسبة إلى العملية التي تحدث فيها وهي احتساب القيم المالية.

علماً بأن هذه المرحلة تنفذ بطريقة يدوية في الأنظمة الحالية للتدقيق، أما في ضوء التطور التكنولوجي فإنه يتطلب الحساب بطريقة آلية دون تدخل الأيدي البشرية، ولكي تعطي عملية الحساب فاعليتها وحصراً للخطأ في أية مرحلة، فإنه لا بد من توفير بيانات أولية صحيحة لها وهذا ما يتم الحصول عليه من خلال المتطلب الأول للتدقيق الداخلي وهو التدقيق المستندي.

- المرحلة الثانية من التدقيق الحسابي "الترصيد" - ما بعد التدقيق الفني -

تأتي هذه المرحلة بعد أن يتم الإنتهاء من إعداد القيد المحاسبي في المتطلب الثالث كما سيتم بيانه لاحقاً في الأسفل.

إن الأنظمة الحالية للتدقيق لا تمتلك ميزان مراجعة يظهر أرصدة الحسابات وذلك لأن الأنظمة الحالية يدوية ولا تتوافر لديها أرصده سابقة للحسابات كما لا تتوافر لديها أيضاً المبالغ الواجب إضافتها أو طرحها خلال الشهر الذي يتم فيه التدقيق، أما الأنظمة الإلكترونية فإنها تمتلك أرصدة سابقة للحسابات والمبالغ الواجب إضافتها أو طرحها للشهر الذي يتم فيه التدقيق لإحتوائها على قواعد بيانات تخزن فيها الحركات المالية،

حيث يتم خلال هذه المرحلة ترصيد المبالغ المرحلة من القيد المحاسبي في المرحلة الفنية وذلك لغايات سد الثغرة الظاهرة في الأنظمة الحالية بعدم توفر أرصدة للحسابات، والتأكد بأن جميع المعاملات المالية قد تم تدقيقها كما سيتم بيانه لاحقاً في المتطلب الرابع، مؤدية بالنتيجة إلى ضبط الأرصدة كما هو مفترض أن تكون عليها أرصدة النظام المحاسبي مع نهاية عملية التدقيق ويطلق على هذه المرحلة التدقيق الحسبي بمرحلته الثانية نسبة إلى عملية ترصيد القيم المالية.

المتطلب الثالث:- التدقيق الفني

إن الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي لا تتحقق من دقة التوجيه الفني للحسابات من خلال عمل قيد للعمليات المالية بل تتبع طرق تقليدية في تدقيق القيد تكون أقرب إلى المصادقة على القيد وليس عمل قيد محاسبي فعلي - موضحة في الفصل الرابع في السؤال الثاني من الجزء الثالث من المقابلة - وهذا يعتبر خللاً واضحاً في هذه الأنظمة لأن القيد المحاسبي يعتبر من أساسيات عمل الأنظمة المالية ومن أكثر الأمور الأساسية التي يجب أن يتأكد منها المدقق، وفي ظل الأنظمة الإلكترونية ولتجنب أخطاء الإرتباطات الداخلية في الأنظمة المالية - ظهور حساب بإسم ويرتبط داخلياً مع حساب آخر وبالنتيجة يظهر الحساب الآخر في القيد المحاسبي - وأيضاً تجنب أخطاء تحميل القيم إلى حسابات غير صحيحة ولضبط القيد المنفذ في النظام المحاسبي فإنه لابد من إيجاد مرحلة يتم فيها تصنيف الحسابات إلى حسابات مدينة ودائنة وتوجيه القيم إليها، ويطلق على هذه المرحلة التدقيق الفني نسبة إلى أنها عملية فنية في تصنيف الحسابات وربطها ببعضها، حيث يسهل عمل القيد المحاسبي في الأنظمة الإلكترونية هو إمتلاك هذه الأنظمة قواعد بيانات تتوافر فيها جميع البيانات اللازمة لإجراء القيد

المتطلب الرابع:- المقارنة

إن الأنظمة الحالية للتدقيق تعتمد كل الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني في جميع مراحلها وهي مراحل لعمليات آلية وغير مرئية في إحتساب القيم المالية والتوجيه الفني للقيد وتجميع الأرصدة، مما يجعل عملية التدقيق غير صحيحة لأن عملية التدقيق يجب أن تكون مستقلة في جميع مراحلها - الحساب والقيد والترصيد -

من أجل ضبط العمليات غير المرئية وتوفير إمكانية مطابقة نتائج النظامين المحاسبي والتدقيق في كل مرحلة والمتمثلة في متطلب المقارنة للتأكد من سلامة البيانات قبل الانتقال إلى المرحلة الأخرى لأن كل مرحلة تعتمد على سابقتها فإذا تم ضبطها مسبقاً ستخفف وتحدد مكان الخطأ، مؤدية بالنتيجة إلى تأكيد صحة البيانات المنتجة من النظام المحاسبي واكتشاف:-

أ. أخطاء الإدخال:- من خلال مقارنة بيانات المستند الورقي مع البيانات المدخلة على المستند الإلكتروني في النظام المحاسبي.

ب. أخطاء الحساب:- من خلال مقارنة نتائج حساب القيم المالية في نظام التدقيق مع نتائج حساب القيم المالية في النظام المحاسبي.

ت. أخطاء التصنيف المتمثلة بالتوجيه الفني للقيد:- من خلال مقارنة القيد المنشأ في نظام التدقيق مع القيد المنشأ في النظام المحاسبي.

ث. التأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها:- من خلال مقارنة أرصدة ميزان المراجعة في كلا النظامين المحاسبي والتدقيق.

4-5 النتائج الخاصة بالفروق في المجالات التي تعزى إلى خصائص العينة

1. إن المستشفيات الخاصة لها القدرة على التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام الإلكتروني أكثر من المستشفيات الحكومية - مع العلم أن التكامل كان في المستشفيات الحكومية والخاصة في مرحلة تدقيق المستندات فقط أما القيد والحساب والتزويد لا يوجد تكامل كما هو مبين في المجال الأول من تحليل الاستبانة - .

2. إن مخرجات النظام المحاسبي المعتمد على نظام التدقيق الحالي في المستشفيات الخاصة ذات جودة أكبر من مخرجات النظام المحاسبي في المستشفيات الحكومية - موضح في المجال الرابع من تحليل الاستبانة بأن الأنظمة بشكل عام ضعيفة في توفير مخرجات ذات جودة عالية - . ويعود السبب في مقدرة المستشفيات الخاصة على تحقيق تكامل ومخرجات ذات جودة عالية أكثر من المستشفيات الحكومية إلى أنه يتوقف بقاء الموظف في عمله في القطاع الخاص على مدى قدرته على إعطاء بيانات دقيقة وخالية من الأخطاء.

3. إن المدققين الذين يحملون درجة البكالوريوس لديهم المقدرة على فهم وإستيعاب أن نظام التدقيق المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي قادر على توفير الوقت أكثر من المدققين الذين يحملون درجة الدبلوم والماجستير.

4. إن الفرق بين المدققين من حيث تخصصهم في توفير مخرجات ذات جودة عالية، والظاهر بأن المدققين الذين يحملون تخصص الإدارة مالية قادرون على توفير مخرجات ذات جودة عالية أكثر من المدققين الذين يحملون تخصص محاسبة هو فارق مبرر ويعود إلى الأسباب التالية :-
أ. عدد المدققين الذين يحملون تخصص إدارة مالية هو مدقق واحد كما هو مبين في الجدول رقم (28).

ب. هذا المدقق حاصل على ماجستير في الإدارة المالية أما درجة البكالوريوس فهي محاسبة.
ت. هذا المدقق حاصل على شهادة CPA ودورة في أساليب التدقيق الداخلي وأخرى في معايير التدقيق الداخلي، وهذا يعزز مقدرته على العمل بطريقة تجعله يوفر مخرجات من النظام المحاسبي ذات جودة عالية.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات من حيث أنظمة التدقيق الداخلي المستخدمة والسبب هو أن أنظمة التدقيق المستخدمة في المستشفيات في الأردن جميعها يدوية.
6. لا يوجد إختلاف بين إجابات المدققين في المجالات المختلفة من حيث إختلاف الجامعات سواءً أكانت خاصة أم حكومية أم خارج الأردن.
7. لا يوجد إختلاف في المجالات بين إجابات المدققين الذين شاركوا في الدورات التدريبية عن المدققين الذين لم يشاركوا، وقد تعود الأسباب إلى ما يلي:-

4. مدى وعي الإدارات وفهمهم في تقبل التكنولوجيا والتغيير.
5. مدى تقبل الإدارة للانفاق المادي على التكنولوجيا.
6. روتين العمل المتبع في المستشفيات الذي يعارض التغيير في كثير من الأحيان.

5-5 النتائج الخاصة بإختبار الفرضيات ونموذج الدراسة

الفرضية الأولى

رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي

الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى حل مشاكل تدقيق الحسابات"

وقبول الفرضية البديلة وهي " يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى الإسهام في حل مشاكل تدقيق الحسابات" وهذا يعني أن نموذج الدراسة الخاص بالتدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي بمتطلباته الأساسية (مستندي، حسابي، فني، مقارنة) قادر على الإسهام في حل مشاكل أنظمة التدقيق الداخلي الحالية المطبقة في المستشفيات في الأردن والمتمثلة في :-

1. عدم وضوح متطلبات التدقيق الداخلي لدى المدققين في المستشفيات.
2. عدم تطوير أنظمة التدقيق الداخلية الحالية بالتكنولوجي الأمر الذي أدى الى زيادة العبء على المدقق وذلك:-
 - أ. بزيادة الوقت الذي يحتاجه لإنجاز أعمال التدقيق الداخلي.
 - ب. بزيادة الجهد المبذول من المدقق لإنجاز أعمال التدقيق الداخلي.
3. ضعف أنظمة التدقيق في توفير بيانات ذات جودة عالية ويظهر الضعف في:-
 - أ. عدم توفر تسلسل منطقي في إجراء عملية تدقيق المعاملات المالية.
 - ب. عدم تدقيق البيانات المدخلة رغم توافرها على النظام المحاسبي وليس على نظام التدقيق ويعود السبب في ذلك الى البند السابق (أ).
 - ت. يمكن التأكد من احتساب القيم المالية ولكن بطريقة يدوية مما يؤدي الى زيادة الوقت والجهد.
 - ث. عدم مقدرة هذه الأنظمة على إنشاء قيد محاسبي .
 - ج. عدم مقدرة هذه الأنظمة على توفير أرصدة في ميزان مراجعة يكون مستقلاً عن النظام المحاسبي.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة Grant, et al. (2008) والتي بعنوان:

The Effect of IT Controls on Financial Reporting

بضرورة مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات، ويتحقق ذلك في الدراسة الحالية من خلال بناء نموذج تتضح فيه المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي الإلكتروني في ظل نظام المعلومات المحاسبي الذي سيقوم برقابة دقة وصحة العمليات المالية للوصول إلى معلومات صحيحة ودقيقة التي ستؤدي إلى صدق التقارير المالية للشركة. (حل المشاكل 1 و 2 و 3 أعلاه).

أما دراسة Bierstaker, et al (2001) والتي بعنوان:

The impact of information technology on the audit process: an assessment of the state of the art and implications for the future

فكانت النتائج بين موافق ومخالف كما يلي:-

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بأن نموذج متطلبات التدقيق الداخلي الذي تم بناؤه في هذه الدراسة يقوم بتطبيق جميع مراحل عملية التدقيق الداخلي (مستندي، فني، حسابي) ويسمح بتدقيق جميع العمليات المالية سواءً أكانت مبالغها كبيرة أم صغيرة وهذا بدوره سوف يؤدي الى تأكيد مخرجات النظام المحاسبي والوصول الى بيانات دقيقة وذات جودة عالية. (حل المشكلة 3)

وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأن دراسة Bierstaker, et al لم تظهر متطلبات التدقيق الداخلي، بينما هذه الدراسة أظهرت متطلبات التدقيق الداخلي وقامت بتوظيفها في نموذج يعتمد على نظام المعلومات المحاسبي يكون قادراً على التدقيق الفعلي للعمليات المالية بحيث يظهر تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق عملياً. (حل المشكلة 1)

الفرضية الثانية

رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى التكامل مع النظام المحاسبي" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى التكامل مع النظام المحاسبي" وهذا يعني أن نموذج الدراسة المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي على إرتباط وثيق مع النظام المحاسبي وأنه يتكامل معه في كل مرحلة من مراحل التدقيق مبينة كما يلي:-

أ. التدقيق المستندي:- توفر إمكانية مقارنة المستند الورقي الأصلي مع المستند الإلكتروني للتأكد من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي حتى يضمن أن يعتمد نظام التدقيق والنظام المحاسبي على مدخلات صحيحة، وذلك لأن كلا النظامين يعتمدان على نفس البيانات ونفس المصدر وحتى نحقق الدقة في البيانات للنظامين يتم التدقيق من خلال هذه المرحلة.

ب. التدقيق الحسائي:-

الجزء الأول:- يوفر إمكانية مقارنة القيم المحتسبة في النظامين المحاسبي والتدقيق حيث يقوم

بالتأكد من أن القيم المالية تم حسابها بالشكل الصحيح.

الجزء الثاني:- يوفر إمكانية مقارنة أرصدة الحسابات في نظام التدقيق مع النظام المحاسبي للتأكد

من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها لأن أية حركة مالية يجريها

المحاسب دون أن تدقق ستؤثر على أرصدة ميزان المراجعة لدى المحاسب

ولن تؤثر على أرصدة ميزان المراجعة لدى المدقق الا إذا قام المدقق

بتدقيقها.

ت. التدقيق الفني:- يوفر إمكانية مقارنة القيد المحاسبي الذي ينتجه نظام التدقيق مع القيد

الخاص بالنظام المحاسبي وهذا يسهل من إكتشاف أخطاء التوجيه الفني للحسابات.

إضافة إلى التكامل الموضح أعلاه فإن هناك بندين آخرين للتكامل وهما:-

1. تكامل نموذج الدراسة باحتوائه على المتطلبات اللازمة لتدقيق أية عملية مالية، أي أن تدقيق

أية عملية مالية لابد أن تدقق كمدخلات (تدقيق مستندي)، وتدقق كإحتساب القيم المالية

(تدقيق حسائي)، وتدقيق القيد المحاسبي (تدقيق فني).

2. يحقق نموذج الدراسة التكامل بين متطلباته وذلك لإعتماد وإرتباط جميع المتطلبات مع بعضها،

فالمتطلب الحسائي -الجزء الأول- يعتمد على المتطلب المستندي في بياناته، والمتطلب الفني

يعتمد على المتطلب الحسائي في الحصول على القيم المالية، والمتطلب الحسائي -الجزء الثاني-

يعتمد على المتطلب الفني في توجيه القيم المالية.

حيث تتفق الدراسة الحالية مع دراسة العزب (2005) والتي بعنوان: "بناء نموذج لقياس أثر

تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية" بتغير أسلوب

التدقيق حتى تتم مواكبة التطورات التكنولوجية في الأنظمة المحاسبية وأن تطور الأنظمة المحاسبية لا بد

أن ينعكس بالإيجاب على أنظمة التدقيق المستخدمة سواءً أكانت داخلية أم خارجية.

أما بالنسبة الى دراسة Elliot, et al. (2007) والتي بعنوان:

An improved process model for internal auditing

فإن النموذج الجديد (نموذج دراسة Elliot, et al.) يؤدي إلى تحسين فعالية تدقيق الحسابات، وذلك بالتأثير بشكل كبير على طريقة التدقيق المتبعة لتدقيق الحسابات الداخلية والخارجية في المستقبل، حيث إن عمل النموذج يبدأ بالتخطيط لعملية التدقيق ثم يتم إجراء العملية وبعد ذلك يحلل التأثيرات ويتم وضع تحسينات للعمل وبعدها يحدد المنافع من هذا التحسين ويقوم بعملية التغذية الراجعة لإجراء التعديلات وبعدها تعاد العملية من جديد، وهذه الدراسة تدعم الدراسة الحالية بضرورة القيام بالتحسينات في نظام التدقيق الداخلي وأن هذه التحسينات سوف تؤثر على إجراءات التدقيق المتبعة.

وأيضاً تتفق هذه الدراسة مع دراسة جابر (2009) والتي بعنوان: "أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات"، بأن حوسبة العمليات المالية سوف تؤثر على إجراءات التدقيق المتبعة لتتوافق مع التطور التكنولوجي الحاصل على الأنظمة المحاسبية .

كما تتفق أيضاً هذه الدراسة مع دراسة Canada, et al. (2009) والتي بعنوان:

"The pervasive nature of IT controls"

An examination of material weaknesses in IT controls and audit fees

من حيث إنخفاض أجور التدقيق للمنشآت التي توجد فيها قوة في تكنولوجيا نظام الرقابة الداخلية، وعليه فإن بناء نموذج لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي يقوم بالتكامل مع النظام المحاسبي سيؤدي الى تقوية نظام الرقابة الداخلية للشركة الذي بدوره سيققل من أجور التدقيق الخارجي وعملية التدقيق عند فحص نظام الرقابة الداخلي للمنشأة.

وتختلف هذه النتائج عن نتائج دراسة الرشيد (2009) والتي بعنوان: "تقييم نظم الرقابة الداخلية

على تشغيل البيانات الإلكترونية، دراسة على البنوك التجارية الكويتية"

بأنه تم في الدراسة الحالية وضع فلسفة واضحة لعملية التدقيق الداخلي من خلال نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي، بينما هذه الدراسة تبين بأن البنوك التجارية الكويتية لا يوجد لدى الإدارة فلسفة واضحة في نموذجها التشغيلي لتشغيل البيانات الالكترونية، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تحقق توصية الباحث بالتركيز على كفاءة وفاعلية نظم تشغيل البيانات الإلكترونية على كل من المدخلات، المخرجات، عمليات التشغيل.

كما تختلف هذه الدراسة عن دراسة Abu-Musa (2008) والتي بعنوان:

Information technology and its implications for internal auditing

بأن المدققين الداخليين في دراسة Abu-Musa يركزون بشكل أساسي على المخاطر التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والرقابة، مثل خصوصية البيانات وسلامتها وأمنها، وحماية الأصول، ولم يعطوا اهتماماً لتطوير النظام واكتساب أنشطة جديدة، بينما في الدراسة الحالية تعطي الإهتمام لإيجاد نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في ظل التطور التكنولوجي الحاصل ويكون قابلاً للتطبيق العملي بالإضافة إلى الأساليب الرقابية.

وأيضاً اختلفت هذه الدراسة عن دراسة Al-Jabari (2004) والتي بعنوان:

The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan

بأن هذه الدراسة تبدأ عملية التدقيق من المخاطر ذات الأهمية القصوى وذلك بقيام هذا النموذج بتقسيم الشركة إلى دورات ثم يتم تحديد الأنشطة في كل دورة ثم تحديد المخاطر ذات الأهمية القصوى في هذه الأنشطة وبعد ذلك يتم التدقيق على هذه المخاطر، بينما في الدراسة الحالية تم فيها بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في ظل التطورات التكنولوجية الحاصلة حيث يقوم بالتدقيق على كل العمليات المالية سواءً أكانت ذات أهمية قصوى أم غير ذلك لتتسلسل ضمن مراحل عملية التدقيق وهي المرحلة المستندية، المرحلة الفنية والمرحلة الحسابية، مع العلم أن المدقق قد يخطأ في تحديد المخاطر لكل عملية وعلى فإن هذا النموذج سوف يتفادى أخطاء التقييم للأنشطة ويأخذ كل عملية على حدة من أجل الحصول على معلومات ذات جودة عالية وقوائم مالية صحيحة.

الفرضية الثالثة

رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه " لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الوقت في عملية التدقيق الداخلي" وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الوقت في عملية التدقيق الداخلي" وهذا يعني أن نموذج التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي ذو قدرة على تقليل الفترة الزمنية التي يستغرقها المدقق لتدقيق العمليات المالية ويظهر تقليل الوقت في:-

1. إمكانية إنجاز أعمال التدقيق بشكل سريع وخلال أوقات الدوام الرسمي، وهذا بدوره يوفر على المنشأة:-

أ. أية مصاريف قد تتكبدها المنشأة لقاء أجور عمل إضافي للمدققين.

ب. أية رواتب قد تدفعها المنشأة لقاء وجود أكثر من مدقق لإنجاز أعمال التدقيق أوتعيين مدققين جدد.

2. إمكانية تحديد الوقت اللازم لإنجاز أعمال التدقيق.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة التل (2007) والتي بعنوان: "التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية الحاصلة على شهادة الايزو 9001" بأن اهداف الجودة في المستشفيات هو تحسين العمليات جميعها (مالية وإدارية) في المستشفى لتقليل الكلفة والفاقد (كتيب الجودة، 2009، ص 3) وعليه فإن بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي سيؤدي إلى تقليل الكلفة بتقليل الجهد وعدد الأفراد المستخدمين في عملية التدقيق ولاسيما دقة العمليات الحسابية التي ستؤدي في نتيجتها إلى تحسين الأداء المالي.

الفرضية الرابعة

رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الجهد في عملية التدقيق الداخلي" وقبول الفرضية البديلة بأنه "يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير الجهد في عملية التدقيق الداخلي"،

- وهذا يدل على أن نموذج التدقيق الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي قادر على توفير الجهد المطلوب بذله من المدقق لإنجاز أعمال التدقيق الموكلة إليه ويظهر هذا التوفير في:-
1. التقليل من الطاقة الجسدية المطلوبة لدى المدقق لإتمام تدقيق المعاملات المالية حيث قصد بالطاقة الجسدية "مقدار التعب والإرهاق الذي يظهر على المدقق بعد إنجاز عملية التدقيق" وهذا بدوره يوفر للمدقق الحرية الأكبر في تنفيذ عمله بدقة أكبر.
 2. توفير الإستقرار والإرتياح النفسي للمدقق عندما يطلب منه تدقيق معاملات مالية بغض النظر عن عددها وذلك بسبب الضوابط المتوفرة في هذا النموذج لتدقيق المعاملات المالية وضمان تدقيقها ضمن إجراءات متسلسلة يتم خلالها تدقيق المعاملة بكامل أجزائها كمدخل ومعالجة ومخرج دون إستثناء أي جزء منها.
 3. التقليل من الطاقة الذهنية المطلوبة لإعادة حساب القيم المالية وتوجيهها بسبب الإعتماد على الحساب والتوجيه الآلي للنظام.
- وتتفق هذه الدراسة مع دراسة التل (2007) كما تم بيانها أعلاه في الفرضية الثالثة.

الفرضية الخامسة

رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي" وقبول الفرضية البديلة وهي بأنه "يؤدي النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي إلى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي" وتتبين عناصر الجودة التي يحققها النموذج كما يلي:-

1. العنصر الأول:- يوفر امكانية التأكد من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي مما يتيح للمدقق القدرة على إكتشاف أخطاء إدخال البيانات وهذا العنصر مهم لأنه يعتبر الأساس الذي تعتمد عليه مرحلة إعادة إحتساب القيم المالية.
2. العنصر الثاني:- يوفر إمكانية التأكد من حساب القيم المالية بدقة واكتشاف الأخطاء وتحديد البند الذي وقع فيه الخطأ من خلال مقارنة القيم المحتسبة بإستخدام هذا النموذج مع القيم المحتسبة في النظام المحاسبي.

3. العنصر الثالث: - يوفر إمكانية التأكد من توجيه القيم إلى حساباتها الصحيحة واكتشاف أخطاء التوجيه الفني للقيود المحاسبي من خلال مقارنة القيد الذي ينتجه النموذج المتكامل مع قيد النظام المحاسبي.

4. العنصر الرابع: - يوفر إمكانية التأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها من خلال مقارنة الأرصدة الخاصة بميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق، وذلك لأنه إذا تم تدقيق جميع المعاملات المالية فيجب أن تتطابق الأرصدة أما إذا تم تنفيذ عمليات مالية من قبل المحاسب ولم يتم تدقيقها فإنها سوف تؤثر على الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة لدى النظام المحاسبي ولن تؤثر على أرصدة ميزان المراجعة في نظام التدقيق وذلك لسببين:-

- الأول:- إن نظام التدقيق يعمل بشكل منفصل عن النظام المحاسبي.

- الثاني:- إن نظام التدقيق لا يحتسب القيم المالية ويوجهها فنياً ويرصدها في ميزان المراجعة إلا إذا تم تدقيقها والتأكد من البيانات المدخلة.

5. العنصر الخامس: - يأتي العنصر الخامس لتوفير خاصية مهمة جداً للإدارة وهي إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وعند الطلب دون الرجوع إلى ملفات وأوراق قد تكون متوافرة أو لا.

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة القضاة (2006) والتي بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، بأن نظم المعلومات وثورة المعلومات قد أثرت على فاعلية الرقابة المحاسبية ومن هذه الأنظمة الرقابية هو التدقيق الداخلي الذي يعمل على توفير معلومات دقيقة، كاملة، وقابلة للمقارنة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الحسبان (2004) والتي بعنوان: "قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، بأن بيئة تكنولوجيا المعلومات لها أثر على فاعلية الرقابة المحاسبية الذي يعتبر التدقيق الداخلي جزءاً منها حيث إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق سيغير من هيكلية عملية التدقيق التي بدورها ستؤدي إلى توفير معلومات دقيقة وسليمة.

وأيضاً تتفق الدراسة الحالية مع دراسة Grant, et al. (2008) كما تم بيانها أعلاه في الفرضية الأولى.

5-6 النتائج المتعلقة بنموذج الدراسة من حيث تحقيق أهداف التدقيق المالي

يحقق نموذج الدراسة أهداف التدقيق المالي كما سيتم بيان كل هدف على حدة :-

الهدف الأول:- الحدوث

يضمن هذا النموذج مراقبة تسجيل العمليات التي حدثت فعلاً والتي تخص موظفين حقيقيين داخل المنشأة من خلال وجود مستند خاص رسمي لكل عملية مالية وتتم مقارنته مع البيانات المتوافرة في المستند الالكتروني.

الهدف الثاني:- الاكتمال

يضمن هذا النموذج مراقبة أن جميع العمليات التي وقعت وتم تسجيلها قد دقت من خلال مطابقة أرصدة ميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق الداخلي في الجزء الثاني من المرحلة الحسابية، أما فيما يخص أن جميع العمليات المالية التي حدثت تم تسجيلها فهذا يحتاج إلى ربط دوائر المنشأة مع بعضها مثل دائرة الموارد البشرية مع نظام التدقيق بحيث يتم تأثير جميع الحركات على نظام التدقيق ومطابقتها مع النظام المحاسبي، وفي هذه الدراسة تم ربط فقط دائرة الموارد البشرية لتحقيق هذا الهدف.

الهدف الثالث:- الدقة

يضمن هذا النموذج مراقبة تسجيل العمليات المالية بقيمتها الصحيحة وذلك من خلال المحاكاة المتوازية بين النظامين المحاسبي والتدقيق، والتي تقوم بإعادة معالجة بيانات العميل الحقيقية لتحديد القيم المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي ومقارنتها مع القيم في النظام المحاسبي في الجزء الأول من المرحلة الحسابية.

الهدف الرابع:- التبويب

يضمن هذا النموذج توجيه القيم المالية إلى حساباتها الصحيحة من خلال إجراء قيد محاسبي خاص بنظام التدقيق الداخلي ومقارنته مع القيد الخاص بالنظام المحاسبي في المرحلة الفنية.

الهدف الخامس:- التوقيت

يضمن هذا النموذج تدقيق العمليات المالية في الفترة التي تم فيها إجراء العملية المحاسبية في النظام المحاسبي وذلك لأن أية عملية ستحدث على النظام المحاسبي ولم تدقق سوف تؤدي إلى إختلاف في القيم النهائية في ميزان المراجعة، ويتحقق هذا الهدف في الجزء الثاني من المرحلة الحسابية.

الهدف السادس:- الترحيل والتلخيص

يتم ترحيل القيم المالية وترصيدھا بشكل آلي في كلا النظامين المحاسبي والتدقيق، وهذا ما يجعل الخطأ في الترحيل والترصيد قليلاً ولكن هذا لا يعني أن لا تتم المقارنة بين النظامين فيجب إجراء هذه المقارنة تحسباً لأي خطأ غير متوقع قد يحدث، فأى خطأ قد يحدث فإنه سينعكس على الأرصدة في ميزان المراجعة، ويتحقق هذا الهدف في الجزء الثاني من المرحلة الحسابية.

5-7 النتائج المتعلقة بإمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي

من حيث التكلفة والمنفعة والخبرات الحاسوبية للمدققين.

- التكلفة

إن المنفعة المتحققة من النموذج أكبر من تكلفته بسبب:-

- أ. إن توظيف التكنولوجيا سيؤدي إلى تقليل الوقت والجهد للمدقق الذي سينعكس على تخفيض ساعات العمل الإضافي المطلوبة لإنجاز أعمال التدقيق.
- ب. إن توظيف التكنولوجيا سيؤدي إلى تقليل عدد المدققين المطلوبين لإنجاز أعمال التدقيق.
- ت. إن توظيف التكنولوجيا بشكل صحيح سيؤدي إلى رقابة فعالة للعمليات المالية مما ستكون نتيجتها إكتشاف أخطاء مالية قد تصل في مجملها إلى أكثر من تكلفة النموذج.
- ث. إن تكلفة أية تكنولوجيا جديدة تكون دائماً في بدايتها عالية والمنفعة المتحققة منها تتحقق على مدى الوقت.
- ج. في حال توفر قسم IT في المنشأة فإن النموذج لا يكلف إلا جهد المدققين والمبرمجين ورواتبهم التي يتقاضونها سواءً بتجهيز النموذج أو غيره.

- الخبرات الحاسوبية للمدققين

لا يحتاج النموذج إلى خبرات حاسوبية عالية لدى المدققين وذلك للأسباب التالية:-

1. إن المدققين هم مستخدمون للنموذج وليسوا مصممين (مبرمجين).
2. يكفي أن يعلم المدقق آلية عمل النموذج وكيفية إستخدامه.

3. يجب أن يعلم المدقق متى يطلب المساعدة من قسم IT لتقديم الدعم للنموذج.
4. إن استخدام النموذج سهل وغير معقد.
5. يتطلب النموذج من المدقق المعرفة العامة بالحاسوب.
6. إن النظام قد أعد لتلبية حاجات المدققين ومعالجة سلبات الأنظمة اليدوية فلذلك لابد أن يكون ضمن إمكانات المدققين.

5-8 التوصيات

4. فتح أقسام تدقيق داخلي في المستشفيات التي لا يوجد بها أقسام تدقيق داخلي، وفصل المدقق عن معد الرواتب تحقيقاً لفصل المهام.
5. تطوير الأنظمة الحالية للتدقيق الداخلي بالتكنولوجيا لما لها من أثر في:-
 1. توفير بيانات دقيقة وذات جودة عالية.
 2. تخفيف العبء عن المدققين بتوفير الوقت والجهد.
 3. وتوفير سلسلة إجراءات منطقية ومنتابعة.
 4. توفير أساليب رقابية فعالة على العمليات المالية.
6. لابد أن يحتوي أي نظام تدقيق داخلي على عدة مراحل تتمثل:-
 5. مرحلة التدقيق المستندي (المتطلب الأول).
 6. مرحلة التدقيق الحسائي (المتطلب الثاني).
 7. مرحلة التدقيق الفني (المتطلب الثالث).
 8. مرحلة المقارنة (المتطلب الرابع).

وأن لا تهمل أية مرحلة، لأنه إذا أهملت أية مرحلة فإنها ستؤدي إلى خلل في نظام التدقيق

ولن تكون المعلومات المنتجة ذات جودة عالية.

7. إجراء دراسات على أقسام المنشأة الأخرى مثل قسم النفقات، والإيرادات في ضوء المتطلبات الحالية (مستندي، فني، حسائي، مقارنة) وملاحظة هل تختلف المتطلبات أم تحتاج هذه الأقسام إلى متطلبات أخرى.

الحالة العملية (برمجة)

الحالة العملية

يجري العمل حالياً على تطبيق نموذج الدراسة في مستشفى الجامعة الأردنية بعد أن تم إتمامه من قبل مكتب الجودة لمشروع FOCUS PCDA كأحد أفضل برامج التحسين لعام 2011، حيث تم التعاون مع أحد أفضل مدققي الرواتب من ذوي الخبرة في هذا المجال ومبرمجين أكفاء في أعمال البرمجة المالية، وسيتم في هذا الفصل عرض حالة عملية واحدة لتدقيق راتب موظف تم تغيير صفة تعيينه من المياومة إلى عقد براتب أساسي وفق متطلبات التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي.

المتطلب الأول:- التدقيق المستندي

الشكل رقم (11)

شاشة تعديل صفة التعيين

The screenshot shows a software window titled "Updating Assign Type". It contains the following fields and controls:

- Assign Status:**
 - Employee ID: [Text Field]
 - Changing Date: [Text Field]
 - Vacation Update: [Checkbox]
 - Previous Change Date: [Text Field]
 - Previous Job: [Text Field]
- From / To:**
 - Assign Type: [Text Field]
 - Category: [Text Field]
 - Grade: [Text Field]
 - Resident Dr. type: [Text Field]
 - Salary: [Text Field]
 - Category: [Text Field]
- Contract Information:**
 - Contract Start Date: [Text Field]
 - Contract End Date: [Text Field]
 - Posted: [Text Field]
 - Vacation: [Text Field]
 - Travel Allowance: [Text Field]

يتم استخدام هذه الشاشة (المستند الالكتروني) من قبل موظف دائرة الموارد البشرية أو المحاسب حسب سياسة المستشفى في إعطاء الصلاحيات لتغيير صفة تعيين الموظف، فتبين هذه الشاشة رقم الموظف (Employee ID) الذي يعتبر المرجع لإجراء أية عملية أو الإستعلام عن الموظف لغايات التعديل أو التدقيق، ويظهر في الخانات تحت عنوان From بيانات صفة الموظف القديمة وهي المياومة كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (12)

شاشة تعديل صفة التعيين قبل التحويل "مياومة"

The screenshot shows the 'Updating Assign Type' window. The 'Assign Status' section includes Employee ID 3981, Changing Date, Vacation Update (checked), Previous Change Date 20-11-2004, and Previous Job 66. The 'From' section has Assign Type 3 (مياومة), Category, Grade, Resident Dr. type, Salary 6.808, and Category. The 'To' section is empty. Contract Start Date, Contract End Date, Posted (N), Vacation, and Travel Allowance are also visible.

تم الإستعلام عن الموظف من خلال رقم (Employee ID) للحصول على بياناته كما كان قديماً من أجل تحويل صفة تعيينه وتظهر في خانة Assign Type رقم 3 يمثل رمز المياومة كما تظهر بجوار الرقم بالإضافة إلى رتبة اليومي في خانة Salary، وبعد ذلك يتم إدخال بيانات الموظف الجديدة وهي العقد تحت عنوان To كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (13)

شاشة تعديل صفة التعيين بعد التحويل "من مياومة الى عقد"

The screenshot shows the 'Updating Assign Type' window. The 'Assign Status' section includes Employee ID 3981, Changing Date 15-05-2011, Vacation Update (checked), Previous Change Date 20-11-2004, and Previous Job 66. The 'From' section has Assign Type 3 (مياومة), Category, Grade, Resident Dr. type, Salary 6.808, and Category. The 'To' section has Assign Type 2 (عقد), Category 2 (الهيئة الادارية), Grade 9 (خامسة), Salary 60, and Category 3 (الفئة الثالثة). Contract Start Date 15-05-2011, Contract End Date 14-05-2012, Posted (N), Vacation 21, and Travel Allowance are also visible.

تم تعديل صفة الموظف إلى عقد كما هو موضح أعلاه مع بيان قيمة الراتب الأساسي وتاريخ بداية العقد ونهايته وفئته وغيره.

إلى هنا يكون عمل موظف الموارد البشرية أو المحاسب ثم بعد ذلك يرسل عقد الموظف (المستند الورقي) إلى مكتب التدقيق لإجراء عملية التدقيق وفق المتطلب الأول (التدقيق المستندي).
يبين الشكل التالي الشاشة التي يعتمد عليها المدقق في تدقيق البيانات المدخلة متضمنة البيانات التي لها تأثير مالي، وهي نفس الشاشة (المستند الإلكتروني) التي أدخل عليه موظف الموارد البشرية أو المحاسب البيانات، ذلك لأن النظام المحاسبي ونظام التدقيق يعتمدان على نفس البيانات.

الشكل رقم (14)

شاشة التدقيق المستندي قبل التدقيق

The screenshot shows a software window titled "HRS_FORM003_audit" with a yellow background. It contains the following fields and options:

- Updating Assign Type**: A section header.
- Emp No**: 3981 (with a dropdown arrow) and the name "مساعد سعيد احمد ابو نغان" next to it.
- Updating date**: 15-05-2011
- From** section:
 - Assign Type**: 3 (مبايعة)
 - Category**: (empty)
 - Class**: (empty)
 - Basic Salary**: 6.808
 - Job Category**: (empty)
 - Old Cont Start**: (empty)
- To** section:
 - Assign Type**: 2 (عقد)
 - Category**: 2 (الهيئة الادارية)
 - Class**: 9 (شاهدية)
 - Basic Salary**: 60
 - Job Category**: 3 (الخطة الثالثة)
 - Contract Start Date**: 15-05-2011
- Old Cont End**: (empty)
- Contract End Date**: 14-05-2012
- Posted**: N
- Moving Allowance**: (empty)

تمثل هذه أول خطوة لعمل المدقق فهنا يستعلم المدقق عن الموظف من خلال رقمه، ونلاحظ ظهور مربعات صغير فارغة بجوار بعض البنود، وهذا يعني أن كل بند ظهر بجواره مربع فارغ حدث عليه تغيير ويجب تدقيقه فيقوم المدقق بمطابقة البيانات الموجودة في المستند الورقي (العقد) مع بيانات المستند الإلكتروني ويضع إشارة صح داخل المربع بنقر المربع نقرة واحدة كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (15)

شاشة التدقيق المستندي بعد التدقيق

From		To	
Assign Type	3	<input checked="" type="checkbox"/>	2
Category		<input checked="" type="checkbox"/>	2
Class		<input checked="" type="checkbox"/>	9
Basic Salary	6.808	<input checked="" type="checkbox"/>	60
Job Category		<input checked="" type="checkbox"/>	3
Old Cont Start			Contract Start Date 15-05-2011 <input checked="" type="checkbox"/>
Old Cont End			Contract End Date 14-05-2012 <input checked="" type="checkbox"/>
Posted	N		Moving Allowance <input checked="" type="checkbox"/>

نلاحظ ظهور إشارة صح في جميع المربعات وهذا يعني أنه تم تدقيق كامل البنود التي حدث لها تغيير، والفائدة من هذا التدقيق هنا من أجل التأكد من إعتقاد النظامين المحاسبي والتدقيق على مدخلات صحيحة لتحقيق التكامل بينهم، وهنا ينتهي عمل المدقق فنلاحظ أن عملية التدقيق لم تتطلب جهداً ولا وقتاً من المدقق سوى نقر المربع الصغير لتأكيد البيانات المدخلة.

بعض أساليب الرقابة

1. منعاً لتكرار إدخال حركة التحويل مرةً أخرى فقد تم ضبط هذه الحركة بأنه إذا أراد موظف الموارد البشرية أو المحاسب إدخال الحركة مرةً أخرى ستظهر رسالة بأن هذه الحركة غير مرحلة كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (16)

شاشة عدم تكرار الحركة "حركة غير مرحلة"

Updating Assign Type

Assign Status

Employee ID 3981

Changing Date

Vacation Update

Previous Change Date

Previous Job

From To

Assign Type

Category

Grade

Resident Dr. type

Salary

Category

Contract Start Date

Contract End Date

Posted N

Vacation

Travel Allowance

توجد حركة غير مرحلة
Record: 1/1

List of Values

2. إذا لم يتم تدقيق بعض البنود في المستند الإلكتروني أي لم يتم وضع إشارة صح بنقر المربع وذلك لأسباب متعمدة من المدقق أو النسيان ستظهر رسالة بأن هناك حركات غير مدققة كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (17)

شاشة حركات غير مدققة

HRS_FORM003_audit

Updating Assign Type

Emp No 3981

Updating date 15-05-2011

From To

Assign Type 3

Category

Class

Basic Salary 6.808

Job Category

Old Cont Start

Contract Start Date 15-05-2011

Old Cont End

Contract End Date 14-05-2012

Posted N

Moving Allowance

يوجد حركات غير مدققة

OK

3. إذا لم يحدث تغير على أحد البنود فإنه لا يظهر مربع صغير بجواره، وهذا يعني أن هذا البند لا يحتاج إلى تدقيق كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (18)

شاشة بند لاحتاج تدقيق

HRS_FORM003_audit

Updating Assign Type

Emp No 3981 ماجد سعيد احمد ابو نغار

Updating date 15-05-2011

From	To
Assign Type 3 مياومة	2 عقد
Category	9
Class	60
Basic Salary 6.808	3 الفترة الشاملة
Job Category	
Old Cont Start	Contract Start Date 15-05-2011
Old Cont End	Contract End Date 14-05-2012
Posted N	Moving Allowance

المتطلب الثاني:- التدقيق الحسابي "الحساب"

بعد أن يتم الإنتهاء من تدقيق المدخلات كما في الشكل رقم (15) أعلاه يتم احتساب راتب الموظف في نظام التدقيق من خلال الشاشة أدناه التي يظهر فيها الشهر والسنة ورقم الموظف الذي سيتم احتساب الراتب له:-

الشكل رقم (19)

شاشة احتساب الراتب

PAY_FORM031_تدقيق

Monthly Salary

Month / year 5 2011 STATUS IN

From Emp No 3981 ماجد سعيد احمد ابو نغار

To Emp No 3981 ماجد سعيد احمد ابو نغار

POST unposted

تم حساب الرواتب للموظف / الموظفين

Record: 1/1

ثم بعد ذلك يتم الإستعلام عن القيم المحسبة لراتب الموظف من خلال شاشة تكون مجزئة إلى نصفين كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (20)
شاشة القيم المحتسبة لراتب الموظف قبل التدقيق

PAY_FORM034_audit												
PAGE6		PAGE7		PAGE4		PAGE5						
Emp No	39811	مساعد سعيد احمد ابو نفلان	عقد	Admine	26	دائرة الخدمات الفندقية	Job	66	عامل نظام			
Basic Salary	60.000	الشهري	Bank	8	بنك القاهرة - عمان	Branch	2	مستشفى الجامعة	Code	3	Acc No	0150015933600
Due Salary	32.903											

Allowances				Deductions				Real Allowances				Real Deductions					
Type	Description	Amount	Amount	Type	Description	Amount		Tran Code	Description	Tran Amt		Tran Code	Description	Tran Amt			
6	علاوة شخصية	31.000	17.000	12	ضمان إجتماعي	11.233		6	علاوة شخصية	31		12	ضمان إجتماعي	11.233			
7	تفاوتات رواتب أبناء	95.312		13	صندوق الإخلاء	1.645		1	بدل نقل	20		13	صندوق الإخلاء	1.645			
1	بدل نقل	20.000	10.968	15	تأمين صحي	9.500		18	علاوة اضافية	15		15	تأمين صحي	9.5			
18	علاوة اضافية	15.000	8.226	20125	حلات العيادة للأبنة الرجالية الجاه	4.200		19	علاوة جامعة	180		17	تفاوتات رواتب أبناء	56.43			
19	علاوة جامعة	180.000	98.710	20129	مؤسسه عامر احمد المصري	6.200		58	الإضافية - 2	30		20125		4.2			
68	الإضافية - 2	30.000	16.452									20129	مؤسسه عامر احمد المصري	6.2			
Audit Net Salary 279.571				Audit Due Total 32.778				Net Salary 336.000				Due Total 89.208					
						Rem. Sal 246.793						Rem. Sal 246.792					

النصف الأيمن يظهر فيه كشف راتب الموظف الذي تم إحتسابه في النظام المحاسبي، أما النصف الأيسر فيظهر فيه كشف راتب الموظف الذي تم إحتسابه في نظام التدقيق وذلك حتى يتسنى للمدقق مقارنة القيم المحتسبة بين النظامين، وتمثل هذه المقارنة المتطلب الرابع لعملية التدقيق، إن طريقة حساب القيم المالية في كل نظام تختلف عن الأخرى وبناء عليه فإنها ستختلف القيمة الإجمالية للراتب في كلا النظامين، وليبيان الإختلاف نلاحظ أن في هذه الحالة العملية قد تحول الموظف من مياومة إلى عقد في تاريخ 2011.05.15 وعليه فهو يستحق 14 يوم كميامة و 17 يوماً كعقد، يقوم النظام المحاسبي بمنح الموظف راتباً كأنه عقد لكامل الشهر في جانب Real Allowances ثم يسترد الجزء الذي لا يستحقه الموظف في جانب Real Deductions أما نظام التدقيق فنلاحظ وجود خانتين في Allowances حيث تمثل الأولى قيمة العلاوة الأصلية والثانية تمثل القيمة التي يستحقها الموظف من تاريخ تحويله إلى عقد مع الأخذ بعين الإعتبار القيمة التي يستحقها كميامة تحت بند فروق رواتب اليأ فإذا تطابق صافي الراتب في النظامين فهذا يعني أن القيم المحتسبة صحيحة (نلاحظ وجود إختلاف بصافي الراتب مقداره فلس واحد والسبب في ذلك هو سبب فني ويمكن معالجته برمجياً وليس خطأ في نظام التدقيق).

نلاحظ أن بعض البنود في النصف الأيسر من الشاشة الذي يخص نظام التدقيق ملونة بلون زهري وبجانبها مربعات صغيرة فارغة فهذا يعني أن هذه البنود قد حدث عليها تغير ويجب تدقيقها لأن هذه البنود لا يتم تدقيقها في شاشة تدقيق المدخلات في المتطلب الأول، وهنا يقوم المدقق بعد أن يتم التأكد من أن صافي الراتب في النظامين متطابق بتدقيق هذه البنود بمطابقة قيمة العلاوة الأصلية مع المستند الورقي (العقد) بنقر المربع نقرة واحدة لتظهر إشارة صح كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (21)

شاشة القيم المحتسبة لراتب الموظف بعد التدقيق

Allowances				Deductions			Real Allowances		Real Deductions				
Type	Description	Amount	Amount	Type	Description	Amount	Tran Code	Tran Amt	Tran Code	Tran Amt			
6	علاوة شخصية	31.000	17.000	12	ضمان إجتماعي	11.233	6	علاوة شخصية	31	12	ضمان إجتماعي	11.233	
7	ثروقات رواتب ألبا	95.312		13	صندوق الإخلاء	1.645	1	بدل نقل	20	13	صندوق الإخلاء	1.645	
1	بدل نقل	20.000	10.968	15	تأمين صحي	9.500	18	علاوة اضافية	15	15	تأمين صحي	9.5	
18	علاوة اضافية	15.000	8.226	20125	حلات العيد للألبسة الرجالية الجاه	4.200	19	علاوة جامعه	180	17	ثروقات رواتب ألبا	56.43	
19	علاوة جامعة	180.000	98.710	20129	مؤسسة علمر احمد المصري	6.200	58	الاضافية 2	30	20125		4.2	
58	الاضافية 2	30.000	16.452							20129	مؤسسة علمر احمد المصري	6.2	
Audit Net Salary		279.571		Audit Due Total		32.778	Net Salary		336.000	Due Total		89.208	
Rem. Sal						246.793	Rem. Sal						246.792

فبهذا تكون عملية تدقيق حساب القيم قد انتهت، وهذه العملية لم تتطلب من المدقق إلا مطابقة صافي الراتب بالنظر، فإذا تطابق ينتقل إلى مطابقة البنود ذات اللون الزهري، وحتى يعطي النظام فاعليته فهو قادر على إكتشاف أماكن الخلل، فإذا وجد بند في القيم المحتسبة في النظام المحاسبي ولم يوجد هذا البند في نظام التدقيق فإنه يظهر بلون أحمر كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (22)

شاشة إكتشاف خطأ بند إضافي

PAY_FORM034_audit			
PAGE6 PAGE7 PAGE4 PAGES			
Emp No	3981	ماجد سعيد احمد ابو نغانل	عقدا
Admin	26	دائرة الخدمات الفندقية	Job 66 عامل نظافة
Basic Salary	60.000	الشهري	Bank 8 بنك القاهرة - عمان
Due Salary	32.903	Branch 2 مستشفى الجامعة	
Code	3	Acc No	0150015993600

Allowances				Deductions				Real Allowances				Real Deductions			
Type	Description	Amount	Amount	Type	Description	Amount		Tran Code	Description	Tran Amt		Tran Code	Description	Tran Amt	
6	علاوة شخصية	31.000	17.000	12	ضمان إجتماعي	11.233		6	علاوة شخصية	31	11.233	12	ضمان إجتماعي	11.233	
7	فروقات رواتب آليا		95.312	13	صندوق إدخال	1.645		1	بدل نقل	20	1.645	13	صندوق إدخال	1.645	
1	بدل نقل	20.000	10.968	15	تأمين صحي	9.500		18	علاوة اضافية	15	9.5	15	تأمين صحي	9.5	
18	علاوة اضافية	15.000	8.226	20125	حلات العائد للأبسة الرجائية الجاه	4.200		19	علاوة جامعه	180	56.43	17	فروقات رواتب آليا	56.43	
19	علاوة جامعه	180.000	98.710	20129	مؤسسة عامر احمد المصري	6.200		58	الاضافيه - 2	30	4.2	20125		4.2	
58	الاضافيه - 2	30.000	16.452									20129	مؤسسة عامر احمد المصري	6.2	
												20121	لمن بطاقتة تأمين صحي	4	
Audit Net Salary 279.571				Audit Due Total 32.778				Net Salary 336.000				Due Total 93.208			
Rem. Sal 246.793				Rem. Sal 246.793											

وكمثال آخر على إكتشاف الأخطاء، إذا كان هناك إختلاف بين القيم المحسبة في النظام المحاسبي والتدقيق لنفس البند فإنه يظهر لون أزرق فاتح على البند في النصفين الأيمن والأيسر كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (23)

شاشة إكتشاف خطأ اختلاف القيم لنفس البند

PAY_FORM034_audit			
PAGE6 PAGE7 PAGE4 PAGES			
Emp No	3981	ماجد سعيد احمد ابو نغانل	عقدا
Admin	26	دائرة الخدمات الفندقية	Job 66 عامل نظافة
Basic Salary	60.000	الشهري	Bank 8 بنك القاهرة - عمان
Due Salary	32.903	Branch 2 مستشفى الجامعة	
Code	3	Acc No	0150015993600

Allowances				Deductions				Real Allowances				Real Deductions			
Type	Description	Amount	Amount	Type	Description	Amount		Tran Code	Description	Tran Amt		Tran Code	Description	Tran Amt	
6	علاوة شخصية	31.000	17.000	12	ضمان إجتماعي	11.233		6	علاوة شخصية	31	11.233	12	ضمان إجتماعي	9.233	
7	فروقات رواتب آليا		95.312	13	صندوق إدخال	1.645		1	بدل نقل	20	1.645	13	صندوق إدخال	1.645	
1	بدل نقل	20.000	10.968	15	تأمين صحي	9.500		18	علاوة اضافية	15	9.5	15	تأمين صحي	9.5	
18	علاوة اضافية	15.000	8.226	20125	حلات العائد للأبسة الرجائية الجاه	4.200		19	علاوة جامعه	180	56.43	17	فروقات رواتب آليا	56.43	
19	علاوة جامعه	180.000	98.710	20129	مؤسسة عامر احمد المصري	6.200		58	الاضافيه - 2	30	4.2	20125		4.2	
58	الاضافيه - 2	30.000	16.452									20129	مؤسسة عامر احمد المصري	6.2	
Audit Net Salary 279.571				Audit Due Total 32.778				Net Salary 336.000				Due Total 87.208			
Rem. Sal 246.793				Rem. Sal 246.793											

ونلاحظ أن اللون الأزرق لم يظهر على بند فروق رواتب آلياً في كلا النظامين وهذا أمر طبيعي بسبب أن هذا الفرق لابد أن يكون لأن كل نظام يحسب بطريقة مختلفة كما ذكرنا سابقاً.

بعض أساليب الرقابة

1. يقوم المحاسب بتفعيل راتب الموظف من خلال بند يسمى صرف الراتب من خلال الشاشة

التالية:-

الشكل رقم (24)

شاشة تفعيل بند صرف الراتب

فإذا لم يتم تفعيل هذا البند وتم إرسال عقد الموظف إلى مكتب التدقيق من أجل تدقيقه، وأراد المدقق أن يحتسب راتب للموظف من خلال شاشة احتساب الراتب المبينة أعلاه فإن نظام التدقيق يتأكد من فاعلية بند صرف الراتب داخلياً فإذا لم يفعل هذا البند من قبل المحاسب فإنه لا يحتسب راتب للموظف ويظهر رسالة بأن بند صرف الراتب غير فعال كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (25)

شاشة بند صرف الراتب غير فعال

2. إذا أراد المدقق تدقيق بند من البنود قد تم تدقيقه سابقاً في مرحلة سابقة فإن نظام التدقيق يظهر رسالة بأن هذا البند لا يحتاج إلى تدقيق (Items Does not need Audit) وكمثال عليه بند الراتب الأساسي يتم تدقيقه في المتطلب الأول فإذا أراد المدقق تدقيقه مرة أخرى فإن استجابة نظام التدقيق لهذا الأمر تكون كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (26)

شاشة بند لا يحتاج إلى تدقيق

The screenshot displays the 'PAY_FORM034_audit' window. A 'Forms' dialog box is open, showing the message 'Item Does not Need Audit'. The background form contains the following data:

Allowances		Deductions		Real Allowances		Real Deductions	
Type	Description	Amount	Amount	Type	Description	Tran Code	Tran Amt
6	علاوة شخصية	31.000	17.000	12	ضمان اجتماعي	6	علاوة شخصية
7	فروقات رواتب ألبا	96.312		13	صندوق إيجار	1	بدل نقل
1	بدل نقل	20.000	10.968	15	تأمين صحي	18	علاوة اضافية
18	علاوة اضافية	15.000	8.226	20125	علاوة جامعة	19	علاوة جامعة
19	علاوة جامعة	180.000	98.710	20129	مؤسسة عامر احمد المصري	58	الاضافية - 2
58	لااضافية - 2	30.000	16.452				
Audit Net Salary		279.571		Audit Due Total		32.778	
Net Salary		336.000		Due Total		89.208	
Rem. Sal		246.793		Rem. Sal		246.792	

3. إذا تم تدقيق بنود دون أخرى لأسباب متعمده أو النسيان من قبل المدقق فإن نظام التدقيق يظهر رسالة بأن هناك بنوداً غير مدققة كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (27)

شاشة يوجد حركات غير مدققة

PAY_FORM034_audit

PAGE6 | PAGE7 | PAGE4 | PAGE5

Emp No: 3981 ماجد سعيد احمد ابو نفلان عقد
 Admin: 26 دائرة الخدمات الفندقية Job: 66 عامل نظافة
 Basic Salary: 60,000 الشهرى Bank: 8 بنك القاهرة - عمان
 Due Salary: 32,903 Branch: 2 مستشفى الجامعة
 Code: 3 Acc No: 0150015993600

Forms: يوجد حركات غير مدققة

Allowances				Deductions			Real Allowances		Real Deductions		
Type	Description	Amount	Amount	Type	Description	Amount	Tran Code	Tran Amt	Tran Code	Tran Amt	
6	علاوة شخصية	31,000	17,000	12	ضمان إجتماعي	11,233	6	علاوة شخصية	31	12	ضمان إجتماعي
7	فروقات رواتب ألبا		95,312	13	صندوق إيداع	1,645	1	بدل نقل	20	13	صندوق إيداع
1	بدل نقل	20,000	10,968	15	تأمين صحي	9,500	18	علاوة اضافية	15	15	تأمين صحي
18	علاوة اضافية	15,000	8,226	20125	حلات العباد للأبسة الرجالية الجاه	4,200	19	علاوة جامعه	180	17	فروقات رواتب ألبا
19	علاوة جامعه	180,000	98,710	20129	مؤسسة عامر احمد المصري	6,200	58	الاضافية- 2	30	20125	
58	الاضافية- 2	30,000	16,452							20129	مؤسسة عامر احمد المصري
Audit Net Salary 279,571				Audit Due Total 32,778			Net Salary 336,000		Due Total 89,208		
Rem. Sal 246,793				Rem. Sal 246,792							

4. إذا قام المدقق بتدقيق بنود العلاوات الأصلية ولم ينتبه إلى صافي الراتب بأنه غير مطابق وأراد الخروج من النظام ليدقق معاملة أخرى فإن النظام يظهر رسالة بأن صافي الراتب غير متطابق كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (28)

شاشة صافي الراتب غير متطابق

PAY_FORM034_audit

PAGE6 | PAGE7 | PAGE4 | PAGE5

Emp No: 3981 ماجد سعيد احمد ابو نفلان عقد
 Admin: 26 دائرة الخدمات الفندقية Job: 66 عامل نظافة
 Basic Salary: 60,000 الشهرى Bank: 8 بنك القاهرة - عمان
 Due Salary: 32,903 Branch: 2 مستشفى الجامعة
 Code: 3 Acc No: 0150015993600

Forms: صافي الراتب غير متطابق

Allowances				Deductions			Real Allowances		Real Deductions		
Type	Description	Amount	Amount	Type	Description	Amount	Tran Code	Tran Amt	Tran Code	Tran Amt	
6	علاوة شخصية	31,000	17,000	12	ضمان إجتماعي	11,233	6	علاوة شخصية	31	12	ضمان إجتماعي
7	فروقات رواتب ألبا		95,312	13	صندوق إيداع	1,645	1	بدل نقل	20	13	صندوق إيداع
1	بدل نقل	20,000	10,968	15	تأمين صحي	9,500	18	علاوة اضافية	15	15	تأمين صحي
18	علاوة اضافية	15,000	8,226	20125	حلات العباد للأبسة الرجالية الجاه	4,200	19	علاوة جامعه	180	17	فروقات رواتب ألبا
19	علاوة جامعه	180,000	98,710	20129	مؤسسة عامر احمد المصري	6,200	58	الاضافية- 2	30	20125	
58	الاضافية- 2	30,000	16,452							20129	مؤسسة عامر احمد المصري
Audit Net Salary 279,571				Audit Due Total 32,778			Net Salary 336,000		Due Total 87,208		
Rem. Sal 246,793				Rem. Sal 246,792							

المتطلب الثالث:- التدقيق الفني

عند الإنتهاء من تدقيق جميع العمليات المالية التي تم إيصالها إلى مكتب التدقيق الداخلي الخاصة بالموظفين حسب كل موظف كما في الشكل السابق رقم (21)، يتم بعدها إنشاء قيد في نهاية الشهر في نظام التدقيق الداخلي بشكل منفصل عن النظام المحاسبي من خلال شاشة إنشاء القيد كما في الشكل التالي:-
الشكل رقم (29)

شاشة إنشاء القيد في نظام التدقيق الداخلي

Acc No.	Account Name	Voucher Desc.	Debit Acc.	Credit Acc.
31020016	دائرة الخدمات العامة	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب	00000883.389	
31020028	دائرة الباطنية	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب	00000383.490	
12080004	حساب صافي الراتب مؤقت	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00001025.393
21070003	أمانات التأمين الصحي	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00000066.125
21070010	أمانات صندوق اسكان الجامع	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00000014.344
21070018	أمانات أجهزة الكفئيريا	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00000005.200
Total			00001406.113	00001406.113

ثم بعد ذلك يتم الإنتقال إلى شاشة أخرى يتم من خلالها مقارنة قيد النظام المحاسبي مع قيد نظام التدقيق من أجل التأكد من دقة القيد والتوجيه الفني للقيم المالية إلى حساباتها كما في الشكل التالي:-
الشكل رقم (30)

شاشة مقارنة قيدي النظام المحاسبي ونظام التدقيق قبل التدقيق -مطابق-

Account No.	Account Name	Account Details	Debit Account	Credit Account
31020016	دائرة الخدمات العامة	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب	00000883.389	
31020028	دائرة الباطنية	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب	00000383.490	
12080004	حساب صافي الراتب مؤقت	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00001025.393
21070003	أمانات التأمين الصحي	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00000066.125
21070010	أمانات صندوق اسكان الجامع	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00000014.344
21070018	أمانات أجهزة الكفئيريا	رواتب شهر 5 / 2011-5 / حسب		00000005.200
			00001530.724	00001530.724

نلاحظ إن مجموع الطرفين المدين والدائن في النظامين مختلفان ويظهر الفرق في الخانات ذات اللون الزهري في أسفل الشاشة على اليمين،

أما الخانة الثالثة ذات اللون الزهري على اليسار فهي تمثل قيمة المصاريف المستردة الموجودة في النظام المحاسبي فإذا كانت هذه القيمة مساوية للقيم الظاهرة في الخانتين على يمين الشاشة فهذا يعني أن القيد صحيح لأن النظام المحاسبي كما ذكرنا في المتطلب الحسائي بأنه يسترد القيمة التي لا يستحقها الموظف، أما نظام التدقيق فيحسب بطريقة أخرى وهي احتساب ما يستحقه الموظف دون عملية إسترداد أية مبالغ فبذلك يكون الفرق بين القيدين هو قيمة المصاريف المستردة وعليه فإن القيد السابق صحيح، فنلاحظ هنا أن عملية مطابقة القيدين هنا حسب إجمالي المدين والدائن، أما المطابقة حسب كل حساب فيتم مع ترصيد الحسابات في المرحلة الثانية من المتطلب الحسائي - كما في الأسفل - وذلك لأنه إذا تم استخدام حساب مكان حساب آخر فإنه سيؤثر على رصيد الحسابات في ميزان المراجعة.

فبعد أن يتأكد المدقق من أن القيم في الخانات الزهرية متساوية يقوم المدقق بنقر المربع الصغير في الأسفل على يسار الشاشة من أجل ظهور إشارة التدقيق كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (31)

شاشة مقارنة قيدي النظام المحاسبي ونظام التدقيق بعد التدقيق -مطابق-

The screenshot displays the 'Adding Vouchers' window in the ACC_FORM148 application. It shows the following details:

- Voucher No.:** 21100001
- Reference No.:** 201105
- Voucher Date:** 08-08-2011
- Voucher Details:** رواتب شهر 5 / 2011 / حسب الكشف المرفق
- Accounts Details Table:**

Account No.	Account Name	Account Details	Debit Account	Credit Account
31020016	دائرة الخدمات العامة	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب	00000383.490	
31020028	دائرة الباطنية	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب	00000383.490	
12080004	حساب صافي الراتب مؤقتا	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب		00001025.392
21070003	أمانات التأهين الصحي	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب		00000066.125
21070010	أمانات صندوق اسكان الجامع	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب		00000014.344
21070018	أمانات أجهزة الكمبيوتر	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب		00000005.200
			00001530.724	00001530.724
- Accounts Audit Details Table:**

Account No.	Account Name	Account Details	Debit Account	Credit Account
31020016	دائرة الخدمات العامة	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب الكشف المرفق	00000383.389	
31020028	دائرة الباطنية	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب الكشف المرفق	00000383.490	
12080004	حساب صافي الراتب مؤقتا	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب الكشف المرفق		00001025.393
21070003	أمانات التأهين الصحي	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب الكشف المرفق		00000066.125
21070010	أمانات صندوق اسكان الجامع	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب الكشف المرفق		00000014.344
21070018	أمانات أجهزة الكمبيوتر	رواتب شهر 5 / 2011 / حسب الكشف المرفق		00000005.200
			00001406.113	00001406.113
- Refund:** 00000124.612

وأيضاً بعد أن يتم نقر المربع الصغير ينتقل نظام التدقيق مباشرة إلى المرحلة الثانية من المتطلب الحسائي "الترصيد" وهو بيان أرصدة ميزان المراجعة للنظامين المحاسبي والتدقيق مع إظهار أية فروق بينهما للتأكد من ترصيد القيم المالية في الحسابات وتأكيد التوجيه الفني إلى حساباتها الصحيحة حسب كل حساب كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (32)

تقرير أرصدة ميزان المراجعة للنظامين المحاسبي والتدقيق مع فروقها - مطابق -

أرصدة ميزان المراجعة لنظامي التدقيق والمحاسبي مع فروقاتها لشهر 5 / 2011

رقم الحساب	اسم الحساب	رصيد التدقيق	رصيد الرواتب	الفرق
12080004	حساب صافي الراتب مؤقت	1025.393	1025.392	0
1208000E	امانات اصابات العمل/ضمان - مؤقت	11.409	11.409	0
2107000E	امانات التأمين الصحي	66.125	66.125	0
2107001C	امانات صندوق اسكان الجامع	14.344	14.344	0
2107001E	امانات اجهزة الكمبيوتر	5.2	5.2	0
2107003E	امانات ضمان اجتماعي	176.832	176.832	0
2107006E	امانات محلات العايد لللبسة الجالية الجاهزة	4.2	4.2	0
21070077	امانات صندوق التنمية والتشغيل	35	35	0
2107008E	امانات صندوق ادخار موظفي الجامعة الاردنية	20.61	20.61	0
2107011E	مؤسسة عامر احمد المصري	17.2	17.2	0
21070117	جمال الدين كامل شحيط	23	23	0
2107012E	محمد احمد قسيم الهياجنة	6.8	6.8	0
3102001E	دائرة الخدمات العامة	883.388	883.388	0
3102002E	دائرة الباطنية	383.49	383.49	0
31090001	مساهمة المستشفى في صندوق الادخال	13.74	13.74	0
31110001	مساهمة المستشفى في الضمان الاجتماعي	125.494	125.494	0

نلاحظ من خلال العرض السابق أنه تم بيان المتطلب الرابع أيضاً وهو المقارنة ضمن متطلب التدقيق الفني بمقارنة قيدي نظامي التدقيق والمحاسبي، وضمن المرحلة الثانية من المتطلب الحساي بمقارنة أرصدة ميزان المراجعة للنظامين التدقيق والمحاسبي.

في حال وجود موظف أجري على راتبه حركة ولم يصل المستند الورقي إلى مكتب التدقيق فإنه سيظهر إختلاف بين القيم المالية الظاهرة في الخانات ذات اللون الزهري كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (33)

شاشة مقارنة قيدي النظام المحاسبي ونظام التدقيق قبل التدقيق - غير مطابق -

في هذه الحالة ولإكتشاف مكان الخطأ يتم الضغط على الزر الموجود في أعلى الشاشة على اليمين (Difference Trial Balance) فيظهر تقريران، التقرير الأول يبين أرصدة ميزان المراجعة للنظامين التدقيق والمحاسبي والفروق بينهما كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (34)

تقرير أرصدة ميزان المراجعة للنظامين المحاسبي والتدقيق مع فروقاتها - غير مطابق -
أرصدة ميزان المراجعة لنظامي التدقيق والمحاسبي مع فروقاتها لشهر 5 / 2011

رقم الحساب	اسم الحساب	رصيد التدقيق	رصيد الرواتب	الفارق
12080004	حساب صافي الراتب مؤقت	1667.872	2047.036	379.16-
12080005	أمانات إصابات العمل/ضمان - مؤقت	14.405	17.246	2.84-
21070003	أمانات التأهيل الصحي	17.5	21.875	4.38-
21070018	أمانات أجهزة الكمبيوتر	4	7.2	6.8-
21070036	أمانات ضمان اجتماعي	223.282	267.307	44.03-
21070082	أمانات صندوق ادخار موظفي الجامعة الأردنية	36.582	57.582	21-
31020016	دائرة الخدمات العامة	322.277	322.277	0
31020028	دائرة الباطنية	732.69	732.691	0
31020068	دائرة الخدمات الفندقية	367.176	367.176	0
31050001	رواتب دائرة التمريض	355.052	768.012	412.96-
31090001	مساهمة المستشفى في صندوق الادخار	24.388	38.388	14-
31110001	مساهمة المستشفى في الضمان الاجتماعي	158.458	189.702	31.24-

نلاحظ أن هذا التقرير يبين الدائرة التي يوجد فيها خطأ بشكل إجمالي، وهنا يظهر الخطأ في دائرة التمريض بقيمة راتب 412.960 دينار أما الفروق الأخرى فهي ما يترتب على الرواتب التي لم تدقق من أمانات وإسهامات.

أما التقرير الثاني فيظهر الموظفين الذين لم تدقق رواتبهم مع مكان عملهم وقيمة الراتب الذي لم يدقق ولحصر مكان الخطأ بشكل دقيق فإن التقرير يظهر نوع الحركة التي أجريت على الموظف ولم تدقق كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (35)

تقرير الموظفين الذين لم تدقق رواتبهم

الموظفون الذين يوجد لهم حركات غير مدققة لشهر 5 / 2011

دائرة التمريض					الدائرة :	
التسلسل	رقم / اسم الموظف	الوظيفة	نظام التدقيق	النظام المحاسبي	نوع الحركة	
1	5615	اسيا محمد عبد الكريم الحياصات	منسقه وعمايه المرضى	412.96	تغيير صفة تعيين	0

نلاحظ من خلال هذا التقرير أنه تم حصر الموظف الذي أجري على راتبه حركة ولم تدقق، وهو موظف واحد من دائرة التمريض بقيمة راتب 412.960 دينار وهو مطابق للخطأ الذي ظهر بشكل إجمالي في التقرير الأول في الشكل رقم (34)، وأيضاً ولحصر مكان الخطأ بشكل أكثر دقة ولتقليل الوقت والجهد في البحث عن نوع الخطأ فإن التقرير يبين نوع الحركة التي لم تدقق وهي تغيير صفة التعيين كما هو مبين في الشكل أعلاه.

بعض أساليب الرقابة

إذا لم تكن القيم المالية الظاهرة في الخانات ذات اللون الزهري متطابقة كما في الشكل أعلاه رقم (33) وقام المدقق بالضغط على المربع الصغير الخاص بالتدقيق بدلاً من أن يضغط على زر Difference Trial Balance لإظهار الأخطاء بين ميزاني المراجعة الخاصة بالنظام المحاسبي والتدقيق كما بينها سابقاً، فسوف تظهر رسالة تنبه المدقق بأن هناك إختلافاً بين قيد الرواتب في النظام المحاسبي وقيد الرواتب في نظام التدقيق كما في الشكل التالي:-

الشكل رقم (36)

شاشة وجود إختلاف بين قيد النظام المحاسبي وقيد نظام التدقيق

The screenshot shows the 'Adding Vouchers' window with the following details:

- Voucher No.: 211000005
- Reference No.: 201105
- Voucher Date: 17-08-2011
- Voucher Details: رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق

The 'Accounts Details' table shows the following accounts:

Account No.	Account Name	Account Details	Debit	Credit
31020016	دائرة الخدمات العامة	رواتب شهر 2011-5 / حسب		
31020028	دائرة البلديات	رواتب شهر 2011-5 / حسب		
31020068	دائرة الخدمات الفندقية	رواتب شهر 2011-5 / حسب		
31050001	رواتب دائرة التمريض	رواتب شهر 2011-5 / حسب		
12080004	حساب صافي الراتب مؤقت	رواتب شهر 2011-5 / حسب		
21070003	أمانات التأمين الصحي	رواتب شهر 2011-5 / حسب		

The 'Accounts Audit Details' table shows the following accounts:

Account	Account Details	Debit Account	Credit Account
00000322.277	رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق		
00000732.690	رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق		
00000367.176	رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق		
00000355.052	رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق		
00001667.872	رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق		
00000017.500	رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق		
00001960.041	رواتب شهر 2011-5 / حسب الكشف المرفق		

The 'Forms' pop-up window displays the message: 'يوجد إختلاف بين قيد الرواتب وقيد التدقيق' (There is a discrepancy between the payroll and audit systems).

وبعد ظهور هذه الرسالة فإن الأمر الطبيعي أن يضغط المدقق على زر OK ليستبعد هذه الرسالة فيظهر مباشرة التقريران المبينان في الشكلين رقم (34) و (35) من أجل حصر الخطأ والموظفين الذين لم تدقق رواتبهم، فهنا نلاحظ أن نظام التدقيق لم يعتمد التدقيق بل أشار إلى وجود خطأ مع تحديد مكان الخطأ بشكل سريع ليوفر الوقت والجهد للمدقق.

المتطلب الرابع:- المقارنة

يتحقق هذا المتطلب في المتطلبات الثلاثة السابقة (المستندي، الحسائي، الفني)، حيث تتم مقارنة بيانات المستند الورقي مع بيانات المستند الإلكتروني في المتطلب المستندي للتأكد من دقة البيانات المدخلة لأنها تعتبر أساس العملية المالية كما في الشكل رقم (15)، وتتم مقارنة القيم المحسوبة لكل موظف لكلا النظامين التدقيق والمحاسبي في الجزء الأول من المتطلب الحسائي وذلك من أجل التأكد من دقة القيم المالية المحسوبة كما في الشكل رقم (21)، وبعد ذلك تتم مقارنة القيد الخاص بنظامي التدقيق والمحاسبي في المتطلب الفني للتأكد من دقة توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة كما في الشكل رقم (31)، وأخيراً تتم مقارنة أرصدة ميزاني المراجعة لكلا النظامين

كما في الجزء الثاني من المتطلب الحسائي "الترصيد" من أجل تأكيد دقة التوجيه الفني على مستوى الحساب ودقة الترصيد وكذلك من أجل الإطمئنان بأنه تم تدقيق جميع المعاملات المالية كما في الشكل رقم (32)، لأن أية معاملة تنفذ من قبل المحاسب ولم تدقق فإنها ستؤثر على حسابات النظام المحاسبي ولن تؤثر على حسابات نظام التدقيق فبذلك سيظهر إختلاف في رصيد الحسابات لتدلنا على وجود معاملات غير مدققة كما في الشكل رقم (34).

المراجع باللغة العربية والأجنبية

أ. العربية

- ابو عويضة، هاني سليمان (2007)، إجراءات المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة في سوريا، أطروحة دكتوراة غير منشورة، سوريا، دمشق.

- ارينز، أ.ج. ولوبيك، ك. أ. (2002) المراجعة مدخل متكامل، ترجمة الديسبي، محمد محمد عبد القادر وحجاج، احمد حامد ، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

- البطش، محمد وليد، ابوزينة، فريد كامل، (2007)، مناهج البحث العلمي تصميم البحث والتحليل الإحصائي، جامعة عمان العربية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- التل، صفوة "محمد صالح" يوسف (2007)، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، عمان، الاردن.

- جابر، فريد مروان فريد (2009)، أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.

- الجزراوي، ابراهيم، و الجنابي، عامر (2009)، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

- حسان، عطا الله احمد سويلم (2004)، قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، عمان، الاردن.

- حيدرة، صالح عمر مبارك (2007)، اثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الاردن، عمان.

- الرشيدى، موسى فايز (2009)، تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الالكترونية "دراسة على البنوك التجارية الكويتية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، عمان، الاردن.

- السعدي، ابراهيم خليل (2010)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن (دراسة ميدانية)، مجلة معهد الإدارة العامة، المجلد الخمسون، العدد الأول، ص 63.

- السويطي، موسى سلامة، (2006)، تطوير نموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن، عمان.

- الشيشيني، حاتم محمد، (2007)، أساسيات المراجعة مدخل معاصر، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة.

- عبداللطيف، ناصر نور الدين (2007)، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية للنشر، الابراهيمية، الاسكندرية.

- عبداللطيف، ناصر نور الدين والبابلي، محمد محمود (2010)، تكنولوجيا المعلومات والبرامج
الجاهزة في تشغيل البيانات المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، الاسكندرية.

- العزب، هاني عبدالحافظ (2005)، بناء نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق
الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية
للدراستات العليا، كلية الدراستات المالية والإدارية العليا، عمان، الاردن.

- قاسم، عبد الرازق محمد (2004)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، جامعة العلوم
التطبيقية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- القباني، ثناء علي (2006)، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في
البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، مصر، الاسكندرية.

- _____ ، (2006) ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، اعداد نادر شعبان
ابراهيم السواح، الدار الجامعية، الإبراهيمية.

- القضاة، غسان مصطفى (2006)، أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك
التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية المال والأعمال، المفرق، الأردن.

- المومني، محمد عبدالله، (2010) ، تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل
لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات:دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم
الاقتصادية والقانونية- المجلد 26 - العدد الأول 2010 ، ص ص 237-272.

- الوردات، خلف عبدالله، (2006)، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي
الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر ولتوزيع، عمان، الأردن.

- Abu-Musa, A. (2008), **"Information technology and its implications for internal auditing "An empirical study of Saudi organizations"**, Department of Accounting and MIS, of College Industrial Management, King Fahd University of Petroleum and Minerals, ***Managerial Audit Journal***, PP:438-466.
- Al-Fehaid, A. And Higson, A., (2008) **Auditing in an IT Environment: Its Impact in Saudi Arabia** *The Icfai Journal of Audit Practice*, Vol. V, No. 1, 2008, PP:7-23
- Al-Jabari, T. (2004), **The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan**, Master Degree, Amman Arab University for Graduate Studies, Faculty of Managerial and Financial Graduate Studies, Amman, Jordan.
- Al-Qudah, G. M. A. , (2011), **The Impact of Accounting Information Systems on Effectiveness of Internal Control in Jordanian Commercial Banks "Field Study"**, ***INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS***, VOL 2, NO 9, PP:365-377.
- Bierstaker, J., Burnaby, P. And Thibodeau, J. (2001), **The impact of information technology on the audit process: an assessment of the state of the art and implications for the future**, University of Massachusetts, USA, ***Managerial Auditing Journal***, PP:159-164.

- Canada, J., Sutton, S.G. And Kuhn Jr, J.R. (2009), **"The pervasive nature of IT controls" An examination of material weaknesses in IT controls and audit fees, International Journal of accounting and information management**, Vol.17, No.1, PP:106-119.
- Dinapoli, T. P., (2007), **Standards for Internal Control in New York State Government**, On line Available:- www.osc.state.ny.us
- Elliott, M., Edwards, J. And Dawson, R. (2007), **An improved process model for internal auditing**, Loughborough University, Department of Computer Science, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 22 No. 6, 2007, pp. 552-565
- Fladowska, E. And Grosskreutz, G. (2009), **operational problems and development directions of a computer-based accounting information system at the University of Technology and Life Sciences in Bydgoszcz**, Versloirteis?s aktualijos, t. 4 ISSN 1822-9530, Curre
- Grant, G.H, Miller, K.C And Alali, F. (2008), **The effect of IT controls on financial reporting, Managerial Auditing Journal**, Vplume:23, Issue:8, pp:803-823.
- Khajit K. And Phaprue U., (2009), **MANAGEMENT ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM EFFECTIVENESS AND BUSINESS VALUE CREATION: AN EMPIRICAL STUDY OF THAI LISTED FIRMS**, REVIEW OF BUSINESS RESEARCH is the property of International Academy of Bus

- Louwers, T.J., Ramsay, R.J. And Sinason, D.H. And Strawser, J.R., (2005), **Auditing and Assurance Services**, McGraw-Hill Companies, New York, Americas.

- Pickett, H. And Spencer (2005), **The essential handbook of internal auditing**, Johan Wiley & Sons Ltd, The atrium, Southem Gate, England.

- Rahahleh, M.Y., (2010) , **Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan**, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, Al-alBayt, University Mafrag-Jordan, ISSN 1450-2887 Issue 20, PP:162-181, On line Available :<http://www.eurojournals.com>

- Salehi ,M., Rostami, V. And Mogadam, A, (2010), **Usefulness of Accounting Information System in Emerging Economy:Empirical Evidence of Iran**, *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 2, No. 2, On line available:www.ccsenet.org/ijef

- Sarens , G., (2009) , **Internal Auditing Research: Where are we going? Editorial** , *International Journal of Auditing* , Université Catholique de Louvain , University of Antwerp. 13: 1-7 .

- Schneider , A. , (2009) , **The roles of internal audit in complying with the Sarbanes - Oxley Act** , *International Journal of Disclosure and Governance* , Vol. 6, 1, PP:69-79 , On line Available: www.palgrave-journals.com/jdg/.

- Schneider, A., (2010) , **ASSESSMENT OF INTERNAL AUDITING BY AUDIT COMMITTEES** , *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Volume 14, Number 2, PP:19-26.

- Schneider, A.,(2009) , **THE NATURE, IMPACT AND FACILITATION OF EXTERNAL AUDITOR RELIANCE ON INTERNAL AUDITING** , *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* , Georgia Institute of Technology , Volume 13, Number 4, PP:41-52.

- Selim, G. , Woodward, S. And Allegrini, M., (2009) , **Internal Auditing and Consulting Practice: A Comparison between UK/Ireland and Italy**, *International Journal of Auditing* . 13, PP:9-25.

- Szczepankiewicz , E.I. ,(2010) , **INTERNAL AUDIT AS A MANAGEMENT IMPROVEMENT TOOL IN THE HEALTHCARE SECTOR UNITS**, Poland Corresponding address: Elzbieta Izabela Szczepankiewicz, Akademia Ekonomiczna w Poznaniu, Pol.Ann.Med, 17 (1): PP:136-148.

- Turner, L. And Weickgenannt, A., (2009), **Accounting Information System Controls And Processes**, Northern Kentucky University, United State of America.On line Available:www.wiley.com/college/turner.

المواقع الإلكترونية العربية والأجنبية

أ. العربية

- أرباب، فياض حمزة رملي (2010)، الرقابة المالية الحكومية في بيئة الحاسب الإلكتروني (تحديات التطبيق

في ظل الحكومة الإلكترونية بدولة السودان)

On line Available: <http://forum.stop55.com/231361.html>

_____ (2011)، مميزات استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية

On line Available: <http://infotechaccountants.com/forums/content.php/233>

- أساليب الرقابة الداخلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، (2007)

On line Available: <http://www.alnadem.net/showthread.php?t=4993>

- أساليب الرقابة الداخلية في نظم المعلومات المحاسبية ، (2007)

Online Available http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=1044

- دهمش، نعيم (2011) ، " لجان التدقيق : نشأتها، مهامها، مسؤولياتها، ودورها في تعزيز الإفصاح".

On line Available: <http://infotechaccountants.com/forums/content.php/241>

- الرقابة الداخلية للشركات وتقدير المخاطر لعملية المراجعة، (2008)

On line Available: <http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=3996>

- شحاته، حسين (2000) ، أصول المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت، جامعة الأزهر، مصر.

On line Available: <http://shaheer.ahlamontada.com/t873-topic>

- فؤاد، احمد (2011) ، اثر استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية

On line

Available:<http://www.facebook.com/topic.php?uid=134821339877256&topic=164>

- المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني، (2010)

On line Available:<http://almohasb1.blogspot.com/2010/03/audit-in-electronic-data-processing.html>.

- المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني، (2010)

On line Available:<http://www.aliahmedali.com/forum/archive/index.php/t-13540.html>

- المغربي، محمد عبدالله ، (2010) ، مفهوم الاختراع

On line Available :<http://www.hrdiscussion.com/hr10617.html>

- الوقائع المساوية للتلاعب في التقارير المالية ، (2007)

On line Available:http://www.edara.com/Khulasat/Business_Fairy_Tales.aspx

- COSO based framework, **Internal control over Financial reporting, guideline for small companies**

Online Available: <http://www.moonshadow.be/survey2/TakeSurvey.aspx?SurveyID=I201n52>

- **History of information technology auditing**, (2011)

Online Available: http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_information_technology_auditing.

- **Impact of SAS No. 94 on Computer Audit Techniques**, (2003)

On line Available: <http://www.isaca.org/Journal/Past-Issues/2003/Volume-1/Pages/Impact-of-SAS-No-94-on-Computer-Audit-Techniques.aspx>.

- **Innovation**, (2009), On line

Available: <http://en.wikipedia.org/wiki/Innovation>

- **Internal Auditing**, (2009)

Online Available: <http://www.uhyadvisorsus.com/uhy/Services/TechnologyAssuranceAdvisoryServices/InformationRiskManagement/InternalAuditSolutions/tabid/209/Default.aspx>.

- **Internal Audit**, (2010), On line Available : www.ioma.com/fin.

- **Internal Audit**, (2011)

On line Available: http://en.wikipedia.org/wiki/Internal_audit

- Lord And Benoit, (2008), **COSO based framework**

On line Available <http://www.section404.org/Framework-2.htm>

- Mwazembe, C. (2010), **AUDITORS CHALLENGES AND MODERN WAYS FOR AUDITING ELECTRONIC DATA PROCESSING (EDP) ACCOUNTS OR FINANCIAL STATEMENTS**

On line Available:<http://www.articlesbase.com/accounting-articles/auditors-challenges-and-modern-ways-for-auditing-electronic-data-processing-edp-accounts-or-financial-statements-3332744.html>

- REZAEI, Z., (2010) , **The Importance of Internal Audit Opinions ,Internal Auditing**

Online Available:<http://web.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?hid=10&sid=4428eb36-f261-473e-b24f-7f0388d50670%40sessionmgr14&vid=4>

- **Sarbanes-Oxley Act of (2002)**

On line Available :<http://www.bitpipe.com/tlist/Sarbanes-Oxley-Act-of-2002.html>

- **Sarbanes–Oxley Act,(2002)**

Online Available:http://en.wikipedia.org/wiki/Sarbanes%E2%80%93Oxley_Act)

- **Sarbanes–Oxley Act, Corporate Governance , (2010)**

On line Available:<http://saalem24604.blogspot.com/2010/07/sarbanes-oxley-sox.htm>)

- **Sarbanes–Oxley Act of (2002)**

Online Available:.,http://en.wikipedia.org/wiki/Sarbanes%E2%80%93Oxley_Act)

- **The Institute Of Internal Auditors,**

On line Available:<http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/definition-of-internal-auditing/>

- **The Meaning of Innovation,** (2009)

On line Available:(<http://www.fastthinking.com.au/bloggers/tim-mendham/the-meaning-of-innovation.aspx>)

- Van Baren , J. (2010), **Importance of Accounting Information Systems**

On line Available:http://www.ehow.com/about_6510340_importance-accounting-information-systems.html

- Vergers, J. L. (2005), **Sarbanes-Oxley and Internal Audit in a Snapshot**

On line Available: <http://www.auditnet.org/articles/SOX&IA.htm>

- **What is The Meaning and Purpose of Innovation in Business,**
(2011)

On line Available: <http://zhimzone.com/management/what-is-the-meaning-and-purpose-of-innovation-in-business>.

مراجع أخرى باللغة العربية والأجنبية

أ. العربية

- تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، (2004)، المادة 15

Online Available: http://www.jsc.gov.jo/Public/Arabic.aspx?Site_ID=2&Lang=1&Page_ID=912&menu_id2=90.

- خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة (ميمك)، توفيق، عبد الرحمن، (2000)، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي.

- دائرة الاحصاءات العامة الاردنية (2009)،

On line Available: Customer.Services@Dos, Gov. Jo

- الرضا، عقبة (2008)، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سورية، دمشق.

- قانون البنوك رقم (28) ، (2000)، نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم 1 4448 آب سنة 2000

On line Available: <http://mousalawyer.4ulike.com/t462-topic>

- المجلس الصحي العالي، الأمانة العامة، الإستراتيجية الصحية الوطنية (2008-2012)

On line Available: www.hhc.gov.jo/NHRHO/images/Upload/strategy.pdf

- مستشفى الجامعة الأردنية (2009)، كتيب الجودة، مكتب الجودة، عمان، الأردن.

- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي INTOSAI)، (2010)، استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام

On line Available: www.issai.org

- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي INTOSAI)، (2001)، لجنة معايير الرقابة الداخلية، ارشادات INTOSAI حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي.

On line Available: <http://www.issai.org/media>

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2000)، معياري (8) المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي.

ب. الأجنبية

- **American Institute of Certified Public Accountants, Internal control, Definitions.**

On line Available: http://en.wikipedia.org/wiki/Internal_control.

Online Available: http://en.wikipedia.org/wiki/American_Institute_of_Certified_Public_Accountants.

- The Institute Of Internal Auditors, (2010), **INTERNATIONAL STANDARDS FOR THE PROFESSIONAL PRACTICE OF INTERNAL AUDITING (STANDARDS)**

On line Available: <http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards/>

الملاحق
بسم الله الرحمن الرحيم
ملحق رقم (1)

قسم المحاسبة
كلية الأعمال
جامعة عمان العربية

تم إعداد هذه الإستبانه استكمالاً لمتطلبات أطروحة الدكتوراه في المحاسبة تحت عنوان "بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي".
راجياً من الله عز وجل ثم منكم التعاون في تعبئة هذه الاستبانه وتزويدي بأي ملاحظات ترونها مناسبة، مع العلم أنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام «««««»»»»»

الباحث
عبدالله الزعبي
هـ 078 5 317 309

أولاً:- خصائص العينة

1. المعلومات الخاصة بالمستشفى

- تصنيف المستشفى

حكومية خاص

2. المعلومات الخاصة بالنظام المستخدم

- نظام التدقيق المستخدم

الكتروني يدلي

إن كان نظام التدقيق المستخدم الكتروني، يرجى بيان إسم البرنامج المستخدم :-

.....
.....

3. المعلومات الخاصة بالمدقق

اسم الجامعة/الكلية	أ. المؤهل العلمي التخصص
.....	دبلوم <input type="checkbox"/>
.....	بكالوريوس <input type="checkbox"/>
.....	ماجستير <input type="checkbox"/>
.....	دكتوراه <input type="checkbox"/>
.....	غير ذلك <input type="checkbox"/>

ب. هل سبق أن شاركت في برامج تدريبية أو مهنية أو أكاديمية في التدقيق أو نظم

المعلومات المحاسبية أو الحاسوب؟

نعم لا

إن كانت الإجابة نعم يرجى ذكر:-

طبيعة الدورة	المدة	إسم البرنامج
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ثانياً:- التكامل ما بين نظام التدقيق الداخلي الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني.

ويقصد بالتكامل " أن يكون ارتباط بين نظام التدقيق الداخلي والنظام المحاسبي في مرحلة ادخال البيانات، ومقارنة نتائج العمليات الحاسبية، وتوجيه القيم المالية إلى حساباتها الصحيحة في المرحلتين الحاسبية والفنية بين النظامين ".

التسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	النظام الحالي لعملية التدقيق لا يوفر إمكانية مقارنة بيانات المستند الخاص بالعملية المالية مع المدخلات على النظام المحاسبي في المرحلة المستندية.					
2.	النظام الحالي لعملية التدقيق لا ينتج قيد ويقوم بمقارنته مع النظام المحاسبي للتأكد من صحة التوجيه المحاسبي بل يعتمد على قيد النظام المحاسبي.					

					النظام الحالي لعملية التدقيق لا يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي، بل يعتمد على النظام المحاسبي في تجميع الارصده.	3.
					لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في النظام المحاسبي لبدأ عملية التدقيق بل يتم الاعتماد على المستند الورقي الخاص بالعملية المالية .	4.

ثالثاً:- الوقت في نظام التدقيق الداخلي الحالي.

ويقصد بالوقت " هو الفترة الزمنية التي يستغرقها المدقق لتدقيق العمليات المالية ".

التسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	هل تكفي ساعات العمل في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق لإنهاء العمل.					
2.	إن المعاملات المالية في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق تحتاج إلى وقت كبير لاحتسابها والتأكد من صحتها.					
3.	في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق تجد صعوبة في تحديد الوقت اللازم لإتمام تدقيق المعاملات المالية.					

رابعاً:- الجهد في نظام التدقيق الداخلي الحالي.

ويقصد بالجهد " هي القدرات العقلية، الجسدية والنفسية التي يبذلها المدقق لتدقيق العمليات المالية " .

التسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	نظام التدقيق الحالي يحتاج الى بذل طاقة ذهنية كبيرة لإعادة احتساب القيم المالية والتأكد من توجيهها إلى حساباتها الصحيحة.					
2.	يتطلب نظام التدقيق الحالي بذل طاقة جسدية عالية لإنجاز أعمال التدقيق بسبب احتياج هذه الأعمال الى أوقات طويلة لإنجازها.					
3.	نظام التدقيق الحالي لا يوفر الاستقرار والارتياح النفسي عندما يكون هناك عدد كبير من المعاملات التي تحتاج الى تدقيق.					

خامساً:- جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الداخلي الحالي.

ويقصد بجودة مخرجات النظام المحاسبي " دقة المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي " .

التسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	نظام التدقيق الحالي يقوم بالتحقق من توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة من خلال عمل قيد خاص بالعملية المالية ومقارنته مع القيد المنتج في النظام المحاسبي.					
2.	نظام التدقيق الحالي لا يوفر إمكانية الاستعلام عن العمليات المالية بشكل سريع.					

					يقوم نظام التدقيق الحالي بالتحقق من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي من أجل ضمان بدء العملية المالية بمدخلات صحيحة.	.3
					نظام التدقيق الحالي يقوم بالتحقق من دقة احتساب القيم المالية من خلال احتساب القيم بشكل منفصل عن النظام المحاسبي ومقارنتها مع القيم المحتسبة في النظام المحاسبي.	.4
					يملك نظام التدقيق الحالي ميزان مراجعة للحسابات ويقوم بمطابقتها مع النظام المحاسبي وذلك للتأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها.	.5

سادساً:- النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي.

ويقصد بالنموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي " طريقة لتدقيق العمليات المالية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي، مستندياً (مدخلات)، حسابياً (حساب القيم)، فنياً (توجيه القيم الى حساباتها) ومقارنة القيم المحتسبة وتوجيه القيم ومطابقة الأرصدة مع النظام المحاسبي.

التسلسل	الفئة	موافقة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تكامل نظام التدقيق الداخلي الإلكتروني المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي مع النظام المحاسبي						
1.	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يوفر إمكانية مقارنة القيد مع النظام المحاسبي للتأكد من التوجيه الفني للحسابات.					
2.	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي للتأكد بأن جميع العمليات المالية تم تدقيقها، وأن القيم تم احتسابها وتوجيهها الى حساباتها بشكل صحيح.					
3.	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يوفر إمكانية التأكد من مدخلات البيانات لضمان اعتماد النظام المحاسبي ونظام التدقيق على نفس البيانات لحساب القيم المالية.					
توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي الإلكتروني المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي						
1.	النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يساعد في إنجاز العمل بشكل سريع وخلال أوقات الدوام.					
2.	يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني إمكانية تحديد الوقت اللازم لإنجاز عملية التدقيق.					

توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي الإلكتروني المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي						
					النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يجعل القدرات العقلية المطلوبة للتأكد من حساب القيم وتوجيه القيم الى حساباتها قليلة.	1.
					يقلل النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني من الوقت المطلوب لإنجاز أعمال التدقيق مما سيخفف من الطاقة الجسدية المطلوبة لإنجاز هذه الأعمال.	2.
					يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني الاستقرار والارتياح النفسي عندما يطلب تدقيق عمليات مالية بغض النظر عن عددها.	3.
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفئة	التسلسل
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الداخلي الإلكتروني المعتمد على نظام المعلومات المحاسبي						
					يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني إمكانية الاستعلام والوصول الى العمليات المالية بشكل سريع لضمان عدم تكرار العمليات المالية.	1.
					يقوم النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني بالتأكد من القيم المحسوبة في النظام المحاسبي، واكتشاف الاخطاء من خلال مقارنة قيم هذا النموذج مع قيم النظام المحاسبي.	2.

					3. يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني امكانية التأكد من البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي.
					4. يقوم النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني بالتحقق من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها من خلال مقارنة الأرصدة الخاصة بميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق.
					5. يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني امكانية التأكد من توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة من خلال مقارنة قيد هذا النموذج مع قيد النظام المحاسبي.
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي					
					1. يتيح النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني إمكانية تدقيق البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي.
					2. التأكد من مدخلات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يوفر امكانية الحصول على نتائج صحيحة وتقليل الاخطاء.
					3. النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يقوم بإعادة حساب القيم الخاصة بالعمليات المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي وكذلك مقارنة القيم بين النظامين للتأكد من صحتها.

					4. توجيه القيد بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يضمن إضافة القيم على حساباتها الصحيحة والتقليل من أخطاء التوجيه الفني للقيد المحاسبي.
					5. النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يخفف من ضغط عملية التدقيق على المدقق نتيجة لكثرة العمليات المالية.
					6. النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يخفف من عبء الوقت الزائد لإجراء عملية التدقيق.
					7. الاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني يضمن تدقيق مدخلات وعمليات ومخرجات العمليات المالية.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (2)

قسم المحاسبة
كلية الأعمال
جامعة عمان العربية

تم إعداد هذه المقابلة استكمالاً لمتطلبات أطروحة الدكتوراه في المحاسبة تحت عنوان "بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي".
راجياً من الله عز وجل التوفيق، ثم منكم تزويدي بالبيانات الدقيقة لهذه المقابلة، مع العلم أنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام «««««

الباحث

عبدالله الزعبي

هـ 078 5 317 309

1. المرحلة المستندية

1.1. التكامل المستندي

1.1.1. هل يمكن الاستفسار عن المدخلات التي قام المحاسب بإدخالها من أجل مراجعتها مع

المستند الورقي للتأكد من مدى صحتها ؟

نعم لا

كيف

.....
.....
.....

2.1.1. هل يعتمد نظام التدقيق الحالي والنظام المحاسبي على نفس المستند الالكتروني الذي تم

إدخال البيانات عليه المتوفر على النظام المحاسبي لحساب القيم المالية ؟

نعم لا

كيف

.....
.....
.....

2.1. تدقيق البيانات المدخلة (التدقيق المستندي)

1.2.1. كيف يتم تدقيق البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2. المرحلة الحسابية

1.2. التكامل الحسابي

1.1.2. هل يمكن مقارنة القيم المحتسبة لنظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي؟

لا نعم

كيف

.....
.....
.....

2.2. تدقيق العمليات المالية (التدقيق الحسابي)

1.2.2. كيف يتم التأكد من حساب القيم المالية بالشكل الصحيح؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2.2.2. كيف يتم التأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

3. المرحلة الفنية

1.3. التكامل الفني

1.1.3. هل ينتج نظام التدقيق الحالي قيد محاسبي للعملية المالية ؟

لا نعم

2.1.3. إن كانت الإجابة نعم فكيف يتم مقارنة قيد نظام التدقيق مع قيد النظام المحاسبي؟

.....
.....
.....
.....

2.3. تدقيق القيد المحاسبي (التدقيق الفني)

1.2.3. كيف يتم التأكد من توجيه القيم إلى حساباتها الصحيحة (التوجه الفني للقيد المحاسبي)؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

4. أهداف التدقيق المالي

1.4. هل يحقق النظام الحالي الحدوث (أي تسجيل العمليات المالية التي وقعت) ؟

نعم لا

كيف

.....
.....
.....
.....
.....

2.4. هل يحقق النظام الحالي الاكتمال (أي العمليات المالية التي حدثت تم تدقيقها وتسجيلها) ؟

نعم لا

كيف

.....
.....
.....
.....
.....

3.4. هل يحقق النظام الحالي الدقة (أي تسجيل العمليات المالية بالقيمة الصحيحة) ؟

نعم لا

كيف

.....
.....
.....
.....
.....

4.4. هل يحقق النظام الحالي التبويب (أي تبويب العمليات المالية على نحو ملائم) ؟

نعم لا

كيف

.....
.....
.....
.....
.....

5.4. هل يحقق النظام الحالي التوقيت (تدقيق العمليات المالية في التاريخ الصحيح) ؟

نعم لا

كيف

.....
.....
.....
.....
.....

5. إمكانية تطبيق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي.

1.5. تكلفة النموذج

1.1.5. هل ترى أن المنفعة المتحققة من هذا النموذج على مدى الوقت أكبر من تكلفته ؟

نعم لا

لماذا

.....

.....

.....

.....

.....

2.5. خبرات المدققين

1.2.5. هل يحتاج النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات

المحاسبي الى مدققين ذو خبرات حاسوبية عالية لإستخدام النموذج ؟

نعم لا

لماذا

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (3)

أسماء الأساتذة المحكمين للإستبانة

الرقم	الإسم	إسم الجامعة
1	أ.د بشير عبدالعظيم البنا	جامعة عمان العربية
2	أ.د يسري أمين	جامعة عمان العربية
3	د.عفاف ابوزر	جامعة عمان العربية
4	أ.د.يوسف سعادة	جامعة العلوم التطبيقية
5	د.دلّال خليل رشيد الكخن	جامعة العلوم التطبيقية
6	د.علا خريسات	جامعة العلوم التطبيقية
7	د.سوزان العبد	جامعة العلوم التطبيقية
8	د.منذر بركات	جامعة العلوم التطبيقية
9	د.موسى سلامه السويطي	جامعة العلوم التطبيقية
10	د.ماجد الشراري	جامعة البلقاء التطبيقية
11	د.احمد كلبونة	جامعة البلقاء التطبيقية
12	د.رأفت سلامة	جامعة البلقاء التطبيقية

ملحق رقم (4)
التحليل الإحصائي

Reliability

Warnings

The covariance matrix is calculated and used in the analysis.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	20	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	20	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.904	.909	20

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
التكامل ما بين نظم التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني	Between Groups	.380	3	.127	.796	.514
	Within Groups	2.545	16	.159		
	Total	2.925	19			
الوقت في نظم التدقيق الحالي	Between Groups	.624	3	.208	.725	.552
	Within Groups	4.593	16	.287		
	Total	5.217	19			
الجهد في نظم التدقيق الحالي	Between Groups	3.089	3	1.030	2.556	.092
	Within Groups	6.444	16	.403		
	Total	9.533	19			
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظم التدقيق الحالي	Between Groups	.308	3	.103	.409	.749
	Within Groups	4.020	16	.251		
	Total	4.328	19			
تكامل نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المحاسبي	Between Groups	1.181	3	.394	1.944	.163
	Within Groups	3.241	16	.203		
	Total	4.422	19			
توفير الوقت في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	Between Groups	1.450	3	.483	3.093	.057
	Within Groups	2.500	16	.156		
	Total	3.950	19			
توفير الجهد في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	Between Groups	.407	3	.136	.726	.551
	Within Groups	2.988	16	.187		
	Total	3.394	19			
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	Between Groups	.228	3	.076	.548	.657
	Within Groups	2.220	16	.139		
	Total	2.448	19			
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمطلوبات التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية	Between Groups	.753	3	.251	2.434	.103
	Within Groups	1.651	16	.103		
	Total	2.404	19			
QALL	Between Groups	.224	3	.075	2.314	.115
	Within Groups	.515	16	.032		
	Total	.739	19			

Page 2

way

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
التكامل ما بين نظم التدقيق الالكتروني مع النظام المحاسبي الالكتروني	Between Groups	.086	3	.029	.161	.921
	Within Groups	2.839	16	.177		
	Total	2.925	19			
الوقت في نظم التدقيق الال	Between Groups	1.175	3	.392	1.551	.240
	Within Groups	4.042	16	.253		
	Total	5.217	19			
الجهد في نظم التدقيق الال	Between Groups	1.492	3	.497	.989	.423
	Within Groups	8.042	16	.503		
	Total	9.533	19			
جودة مخرجات النظام المد بالاعتماد على نظم التدقيق الال	Between Groups	.148	3	.049	.189	.902
	Within Groups	4.180	16	.261		
	Total	4.328	19			
تكامل نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المد	Between Groups	1.089	3	.363	1.742	.199
	Within Groups	3.333	16	.208		
	Total	4.422	19			
توفير الوقت في نظم التدقيق الال المعتمد على نظم المعلومات المد	Between Groups	1.450	3	.483	3.093	.057
	Within Groups	2.500	16	.156		
	Total	3.950	19			
توفير الجهد في نظم التدقيق الال المعتمد على نظم المعلومات المد	Between Groups	.476	3	.159	.870	.477
	Within Groups	2.918	16	.182		
	Total	3.394	19			
جودة مخرجات النظام المد بالاعتماد على النموذج الال	Between Groups	.368	3	.123	.944	.443
	Within Groups	2.080	16	.130		
	Total	2.448	19			
حل مشاكل تدقيق الحسابات المد النموذج المتكامل لمطلوبات التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المد	Between Groups	.763	3	.254	2.482	.098
	Within Groups	1.641	16	.103		
	Total	2.404	19			
L	Between Groups	.207	3	.069	2.082	.143
	Within Groups	.531	16	.033		
	Total	.739	19			

way

Page 1

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
الوقت في نظم التدقيق الحالي	Equal variances assumed	3.756	.068	1.457	18	.162	.33333	.22886	-.14748	.81414
	Equal variances not assumed			1.543	15.912	.143	.33333	.21608	-.12494	.79160
الجهد في نظم التدقيق الحالي	Equal variances assumed	.430	.520	1.507	18	.149	.46465	.30822	-.18291	1.11220
	Equal variances not assumed			1.542	18.000	.141	.46465	.30135	-.16847	1.09776
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظم التدقيق الحالي	Equal variances assumed	.503	.487	-.611	18	.549	-.13333	.21814	-.59164	.32497
	Equal variances not assumed			-.636	17.425	.533	-.13333	.20957	-.57467	.30800
تكميل نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المحاسبي	Equal variances assumed	.413	.529	2.395	18	.028	.46465	.19400	.05706	.87224
	Equal variances not assumed			2.321	14.397	.035	.46465	.20021	.03636	.89294
توفير الوقت في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	Equal variances assumed	.242	.629	2.995	18	.008	.51515	.17201	.15376	.87654
	Equal variances not assumed			2.918	14.959	.011	.51515	.17653	.13879	.89151
توفير الجهد في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	Equal variances assumed	.141	.712	1.521	18	.146	.27946	.18373	-.10655	.66547
	Equal variances not assumed			1.488	15.343	.157	.27946	.18783	-.12012	.67904
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	Equal variances assumed	.066	.799	1.217	18	.239	.19394	.15933	-.14079	.52867
	Equal variances not assumed			1.204	16.398	.246	.19394	.16105	-.14679	.53467
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لتطبيقات التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية	Equal variances assumed	1.125	.303	2.146	18	.046	.31457	.14657	.00663	.62252
	Equal variances not assumed			2.103	15.492	.052	.31457	.14962	-.00345	.63259
QALL	Equal variances assumed	.358	.557	2.521	18	.021	.19732	.07828	.03285	.36179
	Equal variances not assumed			2.585	17.981	.019	.19732	.07633	.03696	.35769

Page 2

T-Test

Group Statistics

CaEIO O	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التكامل ما بين نظم التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني	19	3.8553	.40239	.09231
ادارة مالية	1	3.7500		
الوقت في نظم التدقيق الحالي	19	3.4912	.52550	.12066
ادارة مالية	1	4.0000		
الجهد في نظم التدقيق الحالي	19	4.0000	.71146	.16322
ادارة مالية	1	4.6667		
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظم التدقيق الحالي	19	2.9685	.36802	.08443
ادارة مالية	1	4.4000		
تكميل نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المحاسبي	19	4.3509	.49032	.11249
ادارة مالية	1	4.6667		
توفير الوقت في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	19	4.4474	.46829	.10743
ادارة مالية	1	4.5000		
توفير الجهد في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	19	4.4386	.43109	.09890
ادارة مالية	1	4.6667		
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	19	4.4316	.36875	.08414
ادارة مالية	1	4.6000		
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لتطبيقات التدقيق	19	4.5789	.36413	.08354
ادارة مالية	1	4.7143		
QALL	19	3.3097	.18894	.04335
ادارة مالية	1	3.6279		

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
التكامل ما بين نظم التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني	Equal variances assumed			2.55	18	.02	.10526	.41284	-.76208	.97261
	Equal variances not assumed						.10526			

Page 1

Multiple Comparisons

Scheffe

Dependent Variable	(I) CááÁáá CaUááí	(J) CááÁáá CaUááí	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
توفير الوقت في نظام التفتيش الداخلي المعتمد على نظام المعلومات المحاسبية	دبلوم	بكالوريوس	-.81250*	.29820	.046	-1.6117	-.0133
	ماجستير	بكالوريوس	-.50000	.39760	.470	-1.5656	.5656
	دبلوم	ماجستير	.81250*	.29820	.046	.0133	1.6117
	ماجستير	ماجستير	.31250	.29820	.587	-.4867	1.1117
	دبلوم	بكالوريوس	.50000	.39760	.470	-.5656	1.5656
	ماجستير	بكالوريوس	-.31250	.29820	.587	-1.1117	.4867
توفير الجيد في نظام التفتيش الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	دبلوم	بكالوريوس	-.70833	.28601	.073	-1.4749	.0582
	ماجستير	بكالوريوس	-.50000	.38135	.441	-1.5221	.5221
	دبلوم	ماجستير	.70833	.28601	.073	-.0582	1.4749
	ماجستير	ماجستير	.20833	.28601	.770	-.5582	.9749
	دبلوم	ماجستير	.50000	.38135	.441	-.5221	1.5221
	ماجستير	بكالوريوس	-.20833	.28601	.770	-.9749	.5582
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	دبلوم	بكالوريوس	-.60000	.24405	.075	-1.2541	.0541
	ماجستير	بكالوريوس	-.60000	.32540	.212	-1.4721	.2721
	دبلوم	ماجستير	.60000	.24405	.075	-.0541	1.2541
	ماجستير	ماجستير	.00000	.24405	1.000	-.6541	.6541
	دبلوم	ماجستير	.60000	.32540	.212	-.2721	1.4721
	بكالوريوس	بكالوريوس	.00000	.24405	1.000	-.6541	.6541
حل مشاكل تفتيش الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التفتيش الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية	دبلوم	بكالوريوس	-.59821	.23808	.068	-1.2363	.0399
	ماجستير	بكالوريوس	-.35714	.31744	.543	-1.2079	.4836
	دبلوم	ماجستير	.59821	.23808	.068	-.0399	1.2363
	بكالوريوس	ماجستير	.24107	.23808	.608	-.3970	.8791
	ماجستير	بكالوريوس	.35714	.31744	.543	-.4936	1.2079
	بكالوريوس	بكالوريوس	-.24107	.23808	.608	-.8791	.3970
QALL	دبلوم	بكالوريوس	-.30814	.13675	.108	-.6746	.0584
	ماجستير	بكالوريوس	-.32558	.18233	.232	-.8143	.1631
	دبلوم	ماجستير	.30814	.13675	.108	-.0584	.6746
	بكالوريوس	ماجستير	-.01744	.13675	.992	-.3839	.3491
	ماجستير	بكالوريوس	.32558	.18233	.232	-.1631	.8143
	بكالوريوس	بكالوريوس	.01744	.13675	.992	-.3491	.3839

*. The mean difference is significant at the .05 level.

Multiple Comparisons

Scheffe

Dependent Variable	(I) CāāĀāā ÇaUāāī	(J) CāāĀāā ÇaUāāī	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
التكامل ما بين نظام التفتق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني	دبلوم	بكالوريوس	-.39063	.29625	.437	-1.1846	.4033
		ماجستير	-.37500	.39499	.645	-1.4336	.6836
	بكالوريوس	دبلوم	.39063	.29625	.437	-.4033	1.1846
		ماجستير	.01563	.29625	.999	-.7783	.8096
	ماجستير	دبلوم	.37500	.39499	.645	-.6836	1.4336
		بكالوريوس	-.01563	.29625	.999	-.8096	.7783
	دبلوم	بكالوريوس	.00000	.41347	1.000	-1.1081	1.1081
		ماجستير	-.16667	.55129	.955	-1.6442	1.3109
	بكالوريوس	دبلوم	.00000	.41347	1.000	-1.1081	1.1081
		ماجستير	-.16667	.41347	.922	-1.2748	.9415
الجدد في نظام التفتق الحالي	دبلوم	بكالوريوس	.31250	.55386	.854	-1.1719	1.7969
		ماجستير	.50000	.73847	.798	-1.4792	2.4792
	بكالوريوس	دبلوم	-.31250	.55386	.854	-1.7969	1.1719
		ماجستير	.18750	.55386	.944	-1.2969	1.6719
	ماجستير	دبلوم	-.50000	.73847	.798	-2.4792	1.4792
		بكالوريوس	-.18750	.55386	.944	-1.6719	1.2969
	دبلوم	بكالوريوس	.02500	.32079	.997	-.8347	.8847
		ماجستير	-.80000	.42772	.204	-1.9463	.3463
	بكالوريوس	دبلوم	-.02500	.32079	.997	-.8847	.8347
		ماجستير	-.82500	.32079	.061	-1.6847	.0347
ماجستير	دبلوم	.80000	.42772	.204	-.3463	1.9463	
	بكالوريوس	.82500	.32079	.061	-.0347	1.6847	
دبلوم	بكالوريوس	-.60417	.35323	.259	-1.5509	.3425	
	ماجستير	-.50000	.47097	.579	-1.7623	.7623	
بكالوريوس	دبلوم	.60417	.35323	.259	-.3425	1.5509	
	ماجستير	.10417	.35323	.958	-.8425	1.0609	
ماجستير	دبلوم	.50000	.47097	.579	-.7623	1.7623	
	بكالوريوس	-.10417	.35323	.958	-1.0609	.8425	

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
التكامل ما بين نظم التفتق الحالي	Between Groups	2	.136	.874	.435
التكامل ما بين نظم التفتق الحالي مع النظم المحاسبي الاتقروفي	Within Groups	17	.156		
	Total	19			
الوقت في نظم التفتق الحالي	Between Groups	2	.025	.082	.921
	Within Groups	17	.304		
	Total	19			
الجهد في نظم التفتق الحالي	Between Groups	2	.131	.241	.789
	Within Groups	17	.545		
	Total	19			
جودة مخرجات النظم المحاسبي	Between Groups	2	.609	3.329	.060
بالاعتماد على نظم التفتق الحالي	Within Groups	17	.183		
	Total	19			
تكامل نظم التفتق الداخلي المعتمد	Between Groups	2	.326	1.468	.258
على نظم المعلومات النسبية مع	Within Groups	17	.222		
النظم المحاسبي	Total	19			
توفير الوقت في نظم التفتق	Between Groups	2	.631	3.993	.038
الداخلي المعتمد على نظم	Within Groups	17	.158		
المعلومات الحاسبية	Total	19			
توفير الجهد في نظم التفتق الداخلي	Between Groups	2	.461	3.171	.068
المعتمد على نظم المعلومات	Within Groups	17	.145		
الحاسبية	Total	19			
جودة مخرجات النظم المحاسبي	Between Groups	2	.324	3.060	.073
بالاعتماد على التمرج التكامل	Within Groups	17	.106		
	Total	19			
حل مشاكل تنفيذ الصيغ باستخدام	Between Groups	2	.346	3.429	.056
التمرج التكامل المتكامل التفتق	Within Groups	17	.101		
الداخلي في نظم المعلومات	Total	19			
التدريبية	Between Groups	2	.087	2.611	.103
QALL	Within Groups	17	.033		
	Total	19			

T-Test

Warnings

The Independent Samples table is not produced.

Group Statistics

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التكامل ما بين نظام التفتيش الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني	3.8500	.39236	.08773
الوقت في نظام التفتيش الحالي	3.5167	.52399	.11717
الجهد في نظام التفتيش الحالي	4.0333	.70835	.15839
جودة مخرجات النظام المحاسبي	3.0600	.47727	.10672
تكملة نظام التفتيش الداخلي المعتمد على نظم المعلومات الحاسوبية مع	4.3667	.48244	.10788
توفير الوقت في نظام التفتيش الداخلي المعتمد على نظم	4.4500	.45595	.10195
توفير الجهد في نظام التفتيش الداخلي المعتمد على نظم المعلومات	4.4500	.42268	.09451
جودة مخرجات النظام المحاسبي	4.4400	.35895	.08026
حل مشاكل تنفيذ الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمطلبات التفتيش	4.5857	.35571	.07954
QALL	3.3256	.19719	.04409

a. t cannot be computed because at least one of the groups is empty.

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
حل مشاكل تنفيذ الحسابات باستخدام البرامج المتكامل لمطالبت التفتق الداخلي في نظم المعلومات الحاسوبية	.781	.388	-.987	18	.337	-.19643	.19898	-.61447	.22162
QALL	1.659	.214	-1.815	18	.086	-.18895	.10413	-.87468	.48182
			-1.300	3.516	.272	-.18895	.14540	-.40772	.02981
								-.61554	.23763

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
التكامل ما بين نظم التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني	1.367	.258	-2.183	18	.042	-.43750	.20037	-.85846	-.01654
الوقت في نظام التدقيق الحالي	.007	.932	-1.547	18	.139	-.43750	.28273	-1.03148	.15648
الجهد في نظام التدقيق الحالي	1.909	.184	-1.395	4.152	.233	-.43750	.31361	-1.29581	.42081
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي	.829	.375	-2.083	18	.052	-.51250	.24606	-1.02946	.00446
تكمال نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المحاسبي	.749	.398	-.150	18	.882	-.04167	.27691	-.62343	.54010
توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	1.705	.208	-.980	18	.340	-.25000	.25516	-.78606	.28606
توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	2.864	.108	-.607	18	.552	-.14583	.24031	-.65071	.35904
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على التمرجج المتكامل	1.800	.196	-.866	18	.398	-.17500	.20199	-.59936	.24936
			-.694	3.771	.528	-.17500	.25224	-.89246	.54246

T-Test

Group Statistics

ÉÖäiŸ ÇääÖÊÖŸi	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني	4	3.5000	.54006	.27003
خاصة	16	3.9375	.30957	.07739
الوقت في نظام التدقيق الحالي	4	3.1667	.57735	.28868
خاصة	16	3.6042	.49018	.12255
الجهد في نظام التدقيق الحالي	4	4.2500	1.10135	.55067
خاصة	16	3.9792	.61426	.15356
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي	4	2.6500	.19149	.09574
خاصة	16	3.1625	.47452	.11863
تكامل نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع	4	4.3333	.60858	.30429
خاصة	16	4.3750	.46944	.11736
توفير الوقت في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم	4	4.2500	.64550	.32275
خاصة	16	4.5000	.40825	.10206
توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات	4	4.3333	.60858	.30429
خاصة	16	4.4792	.38430	.09607
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	4	4.3000	.47610	.23805
خاصة	16	4.4750	.33367	.08342
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق	4	4.4286	.45175	.22588
خاصة	16	4.6250	.33350	.08338
QALL	4	3.1744	.27939	.13970
خاصة	16	3.3634	.16132	.04033

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية مقارنة التقييم مع النظام المحاسبي للتأكد من توجيه الفني للحسابات.	20	4.40	.598	.134
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي للتأكد بأن جميع العمليات المالية تم تدقيقها، وأن القيم تم احتسابها وتوجيهها إلى حساباتها بشكل صحيح.	20	4.40	.754	.169
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية التأكد من مدخلات البيانات لضمان اعتماد النظام المحاسبي ونظام التدقيق على نفس البيانات لاحتساب القيم المالية.	20	4.30	.470	.105
التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني	20	3.8500	.39236	.08773

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية مقارنة التقييم مع النظام المحاسبي للتأكد من توجيه الفني للحسابات.	10.466	19	.000	1.400	1.12	1.68
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي للتأكد بأن جميع العمليات المالية تم تدقيقها، وأن القيم تم احتسابها وتوجيهها إلى حساباتها بشكل صحيح.	8.304	19	.000	1.400	1.05	1.75
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية التأكد من مدخلات البيانات لضمان اعتماد النظام المحاسبي ونظام التدقيق على نفس البيانات لاحتساب القيم المالية.	12.365	19	.000	1.300	1.08	1.52
التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني	9.688	19	.000	.85000	.6664	1.0336

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النموذج المتكامل لمتطلبات التنقيح الداخلي يساعد في إنجاز العمل بشكل سريع وخلال أوقات الدوام.	20	4.70	.470	.105
يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التنقيح الداخلي إمكانية تحديد الوقت اللازم لإنجاز عملية التنقيح.	20	4.20	.696	.156
الوقت في نظام التنقيح الحالي	20	3.5167	.52399	.11717

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
النموذج المتكامل لمتطلبات التنقيح الداخلي يساعد في إنجاز العمل بشكل سريع وخلال أوقات الدوام.	16.170	19	.000	1.700	1.48	1.92
يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التنقيح الداخلي إمكانية تحديد الوقت اللازم لإنجاز عملية التنقيح.	7.712	19	.000	1.200	.87	1.53
الوقت في نظام التنقيح الحالي	4.410	19	.000	.51667	.2714	.7619

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية الاستعلام والوصول إلى العمليات المالية بشكل سريع لضمان عدم تكرار العمليات المالية.	7.712	19	.000	1.200	.87	1.53
يقوم النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي بالتأكد من القيم المحسوبة في النظام المحاسبي واكتشاف الأخطاء من خلال مقارنة قيم هذا النموذج مع قيم النظام المحاسبي.	12.704	19	.000	1.450	1.21	1.69
يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية التأكد من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي.	11.052	19	.000	1.500	1.22	1.78
يقوم النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي بالتحقق من أن جميع العمليات المالية قد تم تنفيذها من خلال مقارنة الأرصدة الخاصة بميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق.	13.581	19	.000	1.550	1.31	1.79
يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية التأكد من توجيه القيم إلى حساباتها الصحيحة من خلال مقارنة قيد هذا النموذج مع قيد النظام المحاسبي.	13.077	19	.000	1.500	1.26	1.74
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	17.941	19	.000	1.44000	1.2720	1.6080

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يوفر النموذج المتكامل لمطلبيات التدقيق الداخلي إمكانية الاستعلام والوصول إلى العمليات المالية بشكل سريع لضمان عدم تكرار العمليات المالية.	20	4.20	.696	.156
يقوم النموذج المتكامل لمطلبيات التدقيق الداخلي بالتأكد من القيم المحاسبية في النظام المحاسبي واكتشاف الأخطاء من خلال مقارنة قيم هذا النموذج مع قيم النظام المحاسبي.	20	4.45	.510	.114
يوفر النموذج المتكامل لمطلبيات التدقيق الداخلي إمكانية التأكد من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي.	20	4.50	.607	.136
يقوم النموذج المتكامل لمطلبيات التدقيق الداخلي بالتحقق من أن جميع العمليات المالية قد تم تنفيذها من خلال مقارنة الأرصدة الخاصة بميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق.	20	4.55	.510	.114
يوفر النموذج المتكامل لمطلبيات التدقيق الداخلي إمكانية التأكد من توجيه القيم إلى حساباتها الصحيحة من خلال مقارنة قيد هذا النموذج مع قيد النظام المحاسبي.	20	4.50	.513	.115
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالإعتماد على النموذج المتكامل	20	4.4400	.35895	.08026

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يتيح النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية تدقيق البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي.	14.236	19	.000	1.600	1.36	1.84
التأكد من مدخلات النظام المحاسبي والاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية الحصول على نتائج صحيحة وتقليل الأخطاء.	13.581	19	.000	1.550	1.31	1.79
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يقوم بإعادة احتساب القيم الخاصة بالعمليات المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي وكذلك مقارنة القيم بين النظامين للتأكد من صحتها.	11.052	19	.000	1.500	1.22	1.78
توجيه التيد بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن إضافة القيم على حساباتها الصحيحة والتقليل من أخطاء توجيه الفني للتيد المحاسبي.	14.236	19	.000	1.600	1.36	1.84
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من ضغط عملية التدقيق على المقيق نتيجة لكثرة العمليات المالية.	15.079	19	.000	1.650	1.42	1.88
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من عبء الوقت الزائد لإجراء عملية التدقيق.	12.568	19	.000	1.650	1.38	1.92
الاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن تدقيق مدخلات وعمليات ومخرجات العمليات المالية.	13.581	19	.000	1.550	1.31	1.79
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية	19.936	19	.000	1.58571	1.4192	1.7522

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يتيح النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية تدقيق البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي التأكد من مدخلات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية الحصول على نتائج صحيحة وتقليل الأخطاء.	20	4.60	.503	.112
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يقوم بإعادة احتساب القيم الخاصة بالعمليات المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي وكذلك مقارنة القيم بين النظامين للتأكد من صحتها.	20	4.55	.510	.114
توجيه التبد بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن إضافة القيم على حساباتها الصحيحة والتقليل من أخطاء التوجيه الفني للتد المحاسبي.	20	4.50	.607	.136
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من ضغط عملية التدقيق على المدقق نتيجة لكثرة العمليات المالية.	20	4.60	.503	.112
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من عبء الزائد لإجراء عملية التدقيق.	20	4.65	.489	.109
الاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن تدقيق مدخلات ومخرجات العمليات المالية.	20	4.65	.587	.131
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية.	20	4.55	.510	.114
	20	4.5857	.35571	.07954

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يجعل التغيرات العقلية المطلوبة للتأكد من احتساب القيم وتوجيه القيم الى حساباتها قليلة. يقلل النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي من الوقت المطلوب لإنجاز أعمال التدقيق مما سيخفف من الطاقة الجسدية المطلوبة لإنجاز هذه الأعمال.	20	4.25	.639	.143
يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الاستقرار والارتياح النفسي عندما يطلب تدقيق عمليات مالية بغض النظر عن عددها	20	4.70	.470	.105
توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	20	4.40	.503	.112
	20	4.4500	.42268	.09451

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يجعل التغيرات العقلية المطلوبة للتأكد من احتساب القيم وتوجيه القيم الى حساباتها قليلة. يقلل النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي من الوقت المطلوب لإنجاز أعمال التدقيق مما سيخفف من الطاقة الجسدية المطلوبة لإنجاز هذه الأعمال.	8.753	19	.000	1.250	.95	1.55
يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الاستقرار والارتياح النفسي عندما يطلب تدقيق عمليات مالية بغض النظر عن عددها	16.170	19	.000	1.700	1.48	1.92
توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	12.457	19	.000	1.400	1.16	1.64
	15.342	19	.000	1.45000	1.2522	1.6478

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يتيح النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي إمكانية تدقيق البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي.	20	4	5	4.60	.503
التأكد من مدخلات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية الحصول على نتائج صحيحة وتقليل الأخطاء.	20	4	5	4.55	.510
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يقوم بإعادة احتساب القيم الخاصة بالعمليات المالية بشكل منفصل عن النظام المحاسبي وكذلك مقارنة القيم بين النظامين للتأكد من صحتها.	20	3	5	4.50	.607
توجيه القيد بالاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن إضافة القيم على حساباتها الصحيحة والتقليل من أخطاء التوجيه الفني للقيد المحاسبي.	20	4	5	4.60	.503
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من ضغط عملية التدقيق على المدقق نتيجة لكثرة العمليات المالية.	20	4	5	4.65	.489
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يخفف من عبء الوقت الزائد لإجراء عملية التدقيق.	20	3	5	4.65	.587
الاعتماد على النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يضمن تدقيق مدخلات وعمليات ومخرجات العمليات المالية.	20	4	5	4.55	.510
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية	20	4.00	5.00	4.5857	.35571
Valid N (listwise)	20				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
النموذج المتكامل لمتطلبات التنقيق الداخلي يساعد في إنجاز العمل بشكل سريع وخلال أوقات الدوام	20	4	5	4.70	.470
يوفر النموذج المتكامل لمتطلبات التنقيق الداخلي إمكانية تحديد الوقت اللازم لإنجاز عملية التنقيق	20	2	5	4.20	.696
توفير الوقت في نظام التنقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	20	3.50	5.00	4.4500	.45595
Valid N (listwise)	20				

اسم البرنامج

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid تنفيذ نظم معلومات محاسبية	8	40.0	40.0	40.0
حاسوب	2	10.0	10.0	50.0
لا شيء	1	5.0	5.0	55.0
Total	9	45.0	45.0	100.0
	20	100.0	100.0	

المدة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid من شهر لظن	2	10.0	10.0	10.0
الشهر 2-4	3	15.0	15.0	25.0
الشهر أكثر 5	6	30.0	30.0	55.0
لا شيء	9	45.0	45.0	100.0
Total	20	100.0	100.0	

Oneway

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
التكامل ما بين نظام التفتق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني	.061	2	.030	.180	.837
Between Groups	2.864	17	.168		
Within Groups	2.925	19			
Total	.182	2	.091	.307	.740
الوقت في نظام التفتق الحالي	5.035	17	.296		
Between Groups	5.217	19	.252	.475	.630
Within Groups	9.029	17	.531		
Total	9.533	19			
الجهد في نظام التفتق الحالي	.613	2	.306	1.402	.273
Between Groups	3.715	17	.219		
Within Groups	4.328	19	.237	1.022	.381
Total	4.75	2	.232		
تكمال نظام التفتق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المحاسبي	3.948	17	.232		
Between Groups	4.422	19	.105	.479	.628
Within Groups	3.739	17	.220		
Total	3.950	19			
توفير الوقت في نظام التفتق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	.211	2	.136	.743	.491
Between Groups	3.122	17	.184		
Within Groups	3.394	19			
Total	.008	2	.004	.029	.972
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	2.440	17	.144		
Between Groups	2.448	19	.112	.877	.434
Within Groups	2.25	2	.112		
Total	2.179	17	.128		
حل مشاكل تنفيذ الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمطلوبات التفتق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية	2.404	19			
Between Groups	.030	2	.015	.365	.699
Within Groups	.708	17	.042		
Total	.739	19			

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يجعل القرارات العقلية المطلوبة لتتأكد من احتساب القيم وتوجيه القيم الى حساباتها قليلة.	20	3	5	4.25	.639
يقال النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي من الوقت المطلوب لإنجاز أعمال التدقيق مما سيخفف من الطاقة الجسدية المطلوبة لإنجاز هذه الأعمال.	20	4	5	4.70	.470
يحقق النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الاستقرار والارتياح النفسي عندما يطلب تنفيذ عمليات مالية بغض النظر عن عددها	20	4	5	4.40	.503
توفير الجهد في نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية	20	3.67	5.00	4.4500	.42268
Valid N (listwise)	20				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
هل تكفي ساعات العمل في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق لإنهاء العمل.	20	1	5	3.00	1.338
إن المعاملات المالية في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق تحتاج إلى وقت كبير لاحتسابها والتأكد من صحتها.	20	2	5	4.00	.795
في ظل النظام الحالي لعملية التدقيق تجد صعوبة في تحديد الوقت اللازم لإتمام تدقيق المعاملات المالية.	20	2	5	3.55	.999
الوقت في نظام التدقيق الحالي	20	2.33	4.33	3.5167	.52399
Valid N (listwise)	20				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية مقارنة القيد مع النظام المحاسبي للتأكد من توجيهه الفني للحسابات	20	3	5	4.40	.598
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي للتأكد بأن جميع العمليات المالية تم تدقيقها، وأن القيد تم احتسابها وتوجيهها إلى حساباتها بشكل صحيح	20	2	5	4.40	.754
النموذج المتكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي يوفر إمكانية التأكد من مدخلات البيانات لضمان اعتماد النظام المحاسبي ونظام التدقيق على نفس البيانات لأحساب القيم المالية	20	4	5	4.30	.470
تكاملاً مع نظام التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المحاسبي	20	3.33	5.00	4.3667	.48244
Valid N (listwise)	20				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
نظام التدقيق الحالي يقوم بالتحقق من توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة من خلال عمل قيد خاص بالعملية المالية ومقارنته مع القيد المنتج في النظام المحاسبي.	20	1	5	2.00	.973
نظام التدقيق الحالي لا يوفر إمكانية الاستعلام عن العمليات المالية بشكل سريع.	20	1	5	3.60	1.095
يقوم نظام التدقيق الحالي بالتحقق من البيانات المدخلة إلى النظام المحاسبي من أجل ضمان بدء العملية المالية بمدخلات صحيحة.	20	1	5	3.80	.834
نظام التدقيق الحالي يقوم بالتحقق من دقة احتساب القيم المالية من خلال احتساب القيم بشكل منفصل عن النظام المحاسبي ومقارنتها مع القيم المحسوبة في النظام المحاسبي.	20	2	5	3.90	.912
يمتلك نظام التدقيق الحالي ميزان مراجعة للحسابات ويقوم بمطابقتها مع النظام المحاسبي وذلك للتأكد بأن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها.	20	1	5	2.00	.973
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التدقيق الحالي	20	2.40	4.40	3.0600	.47727
Valid N (listwise)	20				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
النظام الحالي لعملية التدقيق لا يوفر إمكانية مقارنة بيانات المستند الخاص بالعملية المالية مع المدخلات على النظام المحاسبي في المرحلة المستندية.	20	1	5	2.25	1.164
النظام الحالي لعملية التدقيق لا ينتج قيد ويقوم بمقارنته مع النظام المحاسبي للتأكد من صحة التوجيه المحاسبي بل يعتمد على قيد النظام المحاسبي.	20	4	5	4.50	.513
النظام الحالي لعملية التدقيق لا يملك أرصدة للحسابات بحيث يستطيع مقارنتها مع النظام المحاسبي. بل يعتمد على النظام المحاسبي في تجميع الارصده.	20	4	5	4.40	.503
لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في النظام المحاسبي بدأ عملية التدقيق بل يتم الاعتماد على المستند الورقي الخاص بالعملية المالية.	20	2	5	4.25	.716
التكامل ما بين نظام التدقيق الحالي مع النظام المحاسبي الالكتروني	20	3.00	4.75	3.8500	.39236
Valid N (listwise)	20				

Frequency Table

تصنيف المستشفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid حكومية	4	20.0	20.0	20.0
خاصة	16	80.0	80.0	100.0
Total	20	100.0	100.0	

نظام التدقيق المستخدم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid يدوي	20	100.0	100.0	100.0

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دبلوم	2	10.0	10.0	10.0
بكالوريوس	16	80.0	80.0	90.0
ماجستير	2	10.0	10.0	100.0
Total	20	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبية	19	95.0	95.0	95.0
ادارة مالية	1	5.0	5.0	100.0
Total	20	100.0	100.0	

الجامعة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid حكومية	10	50.0	50.0	50.0
خاصة	7	35.0	35.0	85.0
جامعت خارج الأردن	3	15.0	15.0	100.0
Total	20	100.0	100.0	

هل سبق ان شاركت في برامج تأهيلية او تدريبية في التدقيق او نظم المعلومات المحاسبية او الحاسوب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	11	55.0	55.0	55.0
لا	9	45.0	45.0	100.0
Total	20	100.0	100.0	

T-Test

Group Statistics

aa OEP Ca OCN&E Yi ENÇal ÈAàràtÈ Çæ	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التكامل ما بين نظام التفتيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني	11	3.8864	.37689	.11364
نعم	9	3.8056	.42898	.14299
لا	11	3.6667	.61464	.18532
الوقت في نظام التفتيق الحالي	9	3.3333	.33333	.11111
نعم	11	4.2424	.74671	.22514
لا	9	3.7778	.60093	.20031
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظام التفتيق الحالي	11	3.0000	.55857	.16842
نعم	9	3.1333	.37417	.12472
لا	11	4.5758	.36790	.11093
تكامل نظام التفتيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع	9	4.1111	.50000	.16667
نعم	11	4.6818	.33710	.10164
لا	9	4.1667	.43301	.14434
توفير الوقت في نظام التفتيق الداخلي	11	4.5758	.36790	.11093
نعم	9	4.2963	.45474	.15158
لا	11	4.5273	.33791	.10188
توفير الجهد في نظام التفتيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات	9	4.2963	.45474	.15158
نعم	11	4.5273	.33791	.10188
لا	9	4.3333	.37417	.12472
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	11	4.5273	.33791	.10188
نعم	9	4.3333	.37417	.12472
لا	11	4.7273	.29592	.08922
حل مشاكل تنسيق الحسابات واستخدام النموذج المتكامل لمتطلبات التفتيق	9	4.4127	.36030	.12010
نعم	11	3.4144	.19144	.05772
لا	9	3.2171	.14982	.04994

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
التكامل ما بين نظام التفتيق الحالي مع النظام المحاسبي الإلكتروني	Equal variances assumed	.017	.898	.448	18	.659	.08081	.18018	-.29774	.45936
	Equal variances not assumed			.442	16.144	.664	.08081	.18265	-.30611	.46773

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
الوقت في نظم التدقيق الحالي				18	.358	-.50877	.53915	-1.64149	.62395
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
الجهد في نظم التدقيق الحالي				18	.373	-.66667	.72994	-2.20022	.86688
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على نظم التدقيق الحالي				18	.002	-1.41053	.37758	-2.20379	-.61726
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
تكاليف نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية مع النظام المحاسبي				18	.538	-.31579	.50306	-1.37268	.74110
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
توفير الوقت في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية				18	.914	-.05263	.48046	-1.06204	.95677
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
توفير الجهد في نظم التدقيق الداخلي المعتمد على نظم المعلومات المحاسبية				18	.612	-.22807	.44228	-1.15728	.70114
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل				18	.660	-.16842	.37627	-.95894	.62210
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
حل مشاكل تدقيق الحسابات باستخدام النموذج المتكامل لمطالبات التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية				18	.721	-.13534	.37359	-.92023	.64955
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									
QALL				18	.118	-.31824	.19385	-.72550	.08902
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed									

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يوفر النموذج المتكامل لمطلوبات التدقيق الداخلي إمكانية الاستعلام والوصول الى العمليات المالية بشكل سريع لضمان عدم تكرار العمليات المالية.	20	2	5	4.20	.696
يقوم النموذج المتكامل لمطلوبات التدقيق الداخلي بالتأكد من القيم ،المحتسبة في النظام المحاسبي واكتشاف الاخطاء من خلال مقارنة قيم هذا النموذج مع قيم النظام المحاسبي.	20	4	5	4.45	.510
يوفر النموذج المتكامل لمطلوبات التدقيق الداخلي إمكانية التأكد من البيانات المدخلة الى النظام المحاسبي.	20	3	5	4.50	.607
يقوم النموذج المتكامل لمطلوبات التدقيق الداخلي بالتحقق من أن جميع العمليات المالية قد تم تدقيقها من خلال مقارنة الأرصدة الخاصة بميزان المراجعة لكلا النظامين المحاسبي والتدقيق.	20	4	5	4.55	.510
يوفر النموذج المتكامل لمطلوبات التدقيق الداخلي إمكانية التأكد من توجيه القيم الى حساباتها الصحيحة من خلال مقارنة قيد هذا النموذج مع قيد النظام المحاسبي .	20	4	5	4.50	.513
جودة مخرجات النظام المحاسبي بالاعتماد على النموذج المتكامل	20	3.80	5.00	4.4400	.35895
Valid N (listwise)	20				